



المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد السادس عشر ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد «٦٣» تموز - يوليو ٢٠٢٠

الشعب الفلسطيني

يواجه خطط الضم الاسرائيلية لأرضه
وبرلمانات العالم ودوله تنتصر لحقوقه



نائل البرغوثي

أقدم أسير سياسي في العالم

٤١ عاما في الأسر

" لقد تلف حديد باب زنزانتي ولم تتلف إرادتي"

دخل السجون الإسرائيلية وعمره ١٩ عاما

وما يزال فيها بعد ٤١ عاما

يقول نائل البرغوثي عن أحد أبواب السجن:

" شهدت تغيير هذا الباب مرتين خلال اعتقالي، بسبب تلف الحديد، ولكن معنوياتي لم تتلف"



الافتتاحية

• بقلم: سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني



انتصرت حكومات العالم وبرلماناته وأحراره لشعبنا الذي يواجه مشاريع وخطط الاحتلال لتصفية حقوقه المشروعة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتمثل ذلك في مواقف الدول وقرارات البرلمانات الرافضة لخطة الاحتلال ضم أجزاء من أرضنا المحتلة، والمطالبة بفرض عقوبات على الاحتلال.

إن الخطة الاحتلالية التي أعلنها الائتلاف الحاكم في إسرائيل بضم غور الأردن الفلسطيني وشمال البحر الميت والمستوطنات، إضافة الى ضمها مدينة القدس عاصمة دولتنا، ما هي الا ترجمة عملية لما طرحته "صفقة القرن" الأمريكية التي أعلنتها ترامب – نتنياهو في ٢٠٢٠/١/٢٨.

لقد أحدثت تلك الخطة ردود فعل دولية رافضة لها ومهددة بفرض عقوبات على إسرائيل حال أقدمت على تنفيذها، لأنها تنتهك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وتحرم شعبنا من إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وتفرض عليه العيش في نظام فصل عنصري.

ولذلك، فإن الرد الفلسطيني جاء حاسماً وحازماً، دفاعاً عن مشروعنا الوطني، وذلك بالتحلل في جميع الاتفاقيات والتفاهمات مع الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية، تنفيذا لقرارات المجلس الوطني والمجالس المركزية، وما تبع ذلك من حراك فلسطيني شعبي ودبلوماسي وبرلماني، توجت ثماره بإجماع دولي رافض للمشروع التصفوي لحقوقنا.

إن كل تلك المواقف، يجب استثمارها والبناء عليها قبل فوات الأوان، وذلك بالانتصار لأنفسنا من خلال إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، وعدم التذرع بذرائع أثبتت التجربة إنها واهية لا تصمد أمام الخطر الذي نواجهه جميعاً.

أما المستوى الثاني من الرد الفلسطيني المحمي باعتراف ١٤١ دولة في العالم، والذي يأتي تنفيذا لقرار التحلل من الاتفاقات مع الاحتلال بما يشتمل التغير الوظيفي للسلطة مع الحفاظ على كافة مؤسساتها، فهو البدء بالخطوات العملية لتجسيد سيادة الدولة الفلسطينية على أرضنا المحتلة وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم (١٩/٦٧) الصادر في تشرين الثاني ٢٠١٢ الذي أدى الى تأكيد شخصية وكيانية دولة فلسطين، ووفقا لإعلان وثيقة الاستقلال عام ١٩٨٨، واستنادا للقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ كأول اعتراف دولي منشئ للدولة الفلسطينية بحدودها وسيادتها.

إن هذا الانتقال نحو الدولة والذي أقره المجلس الوطني والمجالس المركزية، يحافظ على مؤسسات السلطة القائمة التي ستؤول كافة وزاراتها وهيئاتها ومؤسساتها إلى حكومة دولة فلسطين، لا يعني بأي حال من الأحوال المساس بمكانة ودور ومرجعية منظمة التحرير بكافة مؤسساتها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، ومرجعية الدولة الفلسطينية.

أما المستوى الثالث من الرد، والذي لا يقل أهمية عن المستوى الثاني، يتمثل في استنهاض مؤسسات منظمة التحرير وتطويرها لتأخذ دورها الطبيعي وتحتل مكانتها في النظام السياسي الفلسطيني، مع تأكيدنا رفض أية محاولات من أي جهة كانت المساس بمؤسساتها، عند طرح أو مناقشة أية مشاريع او إعلانات للانتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة تجسيد الدولة، خاصة أن الدولة الفلسطينية لم تصبح واقعاً ملموساً، وما تزال تحت الاحتلال.

وأخيراً، فإن معركة التحرر من الاحتلال الإسرائيلي مستمرة، وتستدعي استثمار كافة أوراق القوة التي نمتلكها، والتمسك بأدوات النضال المختلفة في مواجهة هذا الاحتلال، وصولا لإنجاز كافة اهداف شعبنا في تقرير مصيره وعودته الى أرضه وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها مدينة القدس.



محتويات العدد









نشاطات المجلس:

- المجلس الوطني يخاطب برلمانات العالم برسائل متطابقة لمنع تنفيذ الضم الإسرائيلي ٤
- المجلس يطلع البرلمانات على قرار التحلل من الاتفاقات مع إسرائيل ٥
- مواقف برلمانية دولية معارضة لخطة اسرائيل بضم أجزاء من الاراضي الفلسطينية ٦
- الزعنون يوجه رسائل شكر لبرلمانات (بليجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، تشيلي، اسبانيا) رفضت خطة الضم ١٠
- المجلس يشيد بالموقف البرلماني الأوروبي الرافض لخطة الضم الإسرائيلية ١١
- الرئيس محمود عباس في جلسة للبرلمان العربي-تنفيذ الضم يعني تحمل الاحتلال المسؤوليات عن الأرض المحتلة ١٢
- الفعاليات الشعبية الفلسطينية تتواصل ضد مشروع " الضم الإسرائيلي" ١٤
- الزعنون: فلسطين والأردن في خندق المواجهة الأول لإفشال خطط الضم الإسرائيلية ١٨
- الزعنون يؤكد التنسيق الاستراتيجي بين فلسطين والاردن لمواجهة "صفقة القرن" ١٩



- رسائل متطابقة باسم المجلس الوطني للبرلمانات بالذكرى ٧٢ للنكبة ٢٠
- حوالي ١٣,٥ مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات ٢١
- المجلس الوطني بالذكرى ٥٣ للنكسة يؤكد تنفيذ قرار التحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال ٢٢
- المجلس الوطني.. وجه رسائل لبرلمانات العالم لإنقاذ حياة الأسير كمال أبو وعر ٢٣

- في ذكرى تأسيسها: منظمة التحرير ستبقى الحامية لحقوق شعبنا والضامنة لاستقلالية قراره ٢٤
- نحو الانتقال من السلطة إلى الدولة بقلم- د. كمال قبعة- عضو المجلس الوطني وعضو لجنته القانونية ٢٥

مخاطر خطة الضم الإسرائيلية- الامريكية:

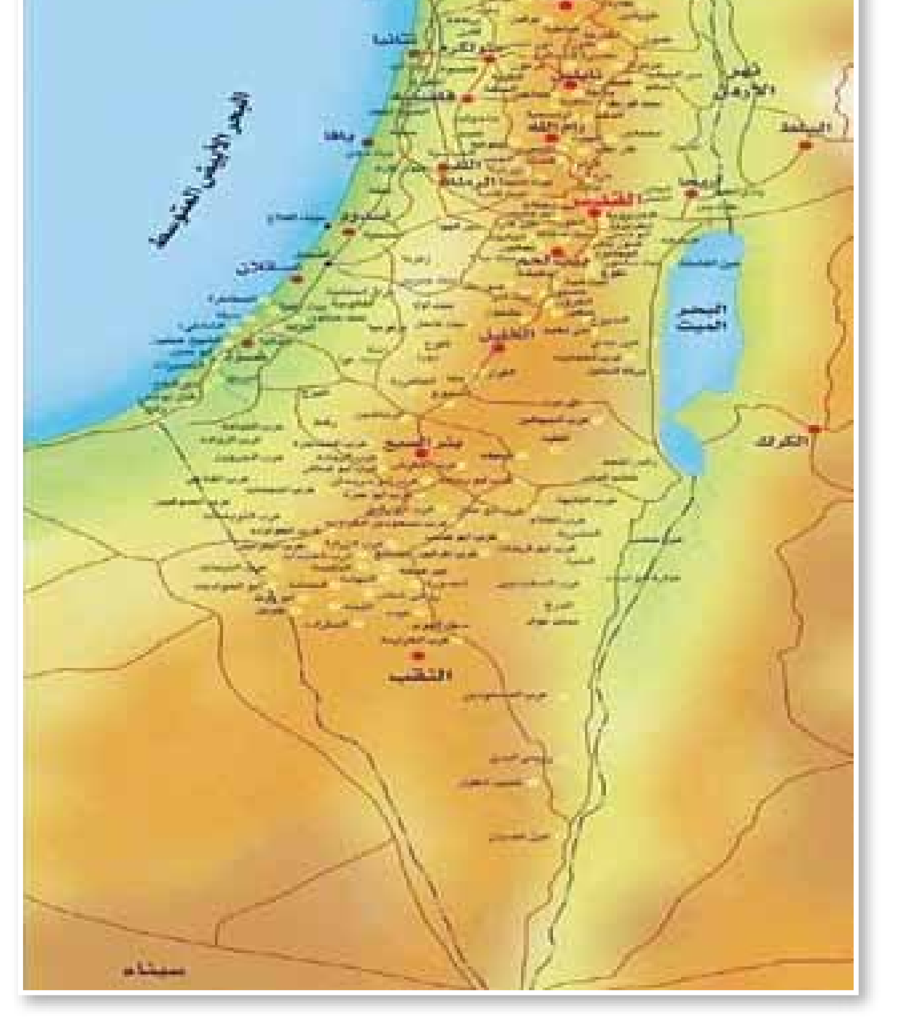
- دائرة شؤون المفاوضات - تصدر نشرة حول سياسة الضم الإسرائيلية في غور الأردن المحتل ٣٢
- اجماع صهيوني جوهري على الضم والخلافات على التوقيت-بقلم - برهوم جرايسي- مختص بالشؤون الإسرائيلية ٣٨
- الضم الاستعماري اعتداء صارخ على الشرعية الدولية وجريمة حرب وعدوان- بقلم- د. نايف جراد-عضو المجلس الوطني الفلسطيني ٣٩
- قراءة قانونية: ماذا يعني إعلان الرئيس محمود عباس التحلل من الاتفاقيات- بقلم: د. حنا عيسى -عضو المجلس الوطني الفلسطيني ٤٥
- منظمة التحرير المرجعية وصاحبة الولاية- بقلم: عمر حلمي الغول-عضو المجلس المركزي الفلسطيني ٤٧
- اللاجئون الفلسطينيون بين سنديان الازمة المالية ومطرقة التآمر الأمريكي الإسرائيلي
  بقلم: د. احمد ابو هولي عضو اللجنة التنفيذية - رئيس دائرة شؤون اللاجئين ٤٩
- المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية متطلب اجباري- بقلم- بلال الشخشير- عضو المجلس الوطني الفلسطيني ٥٣
- عمليات الهدم الإسرائيلية للمنازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال ٢٠٢٠: اعداد: هيئة مقاومة الاستيطان والجدار ٥٤
- رعايا في وطننا - بقلم- عصام أبو بكر- عضو المجلس الوطني الفلسطيني ٥٦

- المجلس بيوم الاسير: نجدد التزامنا تجاه الاسرى والمعتقلين بمواصلة العمل لتحريرهم ٥٩
- المجلس في يوم الارض: سياسة التطهير العرقي الاسرائيلي فشلت في اقتلاع شعبنا من ارضه ٦٠

ملخص بيانات المجلس أصدرها المجلس: إعداد: مجد قدسي ٦١

مع الخالدين:

الزعنون ينعى أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني، وشخصيات وطنية وعربية. ٦٣



المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٨٥٧٢٠٨/٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

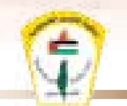
البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦



المجلس الوطني
يخاطب برلمانات العالم واتحاداته لمنع الضم

دعا المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداته إلى العمل العاجل مع حكوماتهم لمنع تنفيذ خطط الضم والاستيطان الاسرائيلية، التي ستمنع قيام دولة فلسطين ذات السيادة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، ولما ستحدثه من نتائج وخيمة وتداعيات كارثية على مجمل الأوضاع في المنطقة.

ووضع المجلس الوطني في رسائل متطابقة وجهها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٢-٤-٢٠٢٠ لرؤساء الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والافريقية والآسيوية والبرلمان العربي والبرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية الاوروبية والاورومتوسطية اليوم الأربعاء، في صورة الوضع الخطير في أراضي دولة فلسطين المحتلة، وتزايد مخاطر الضم والتوسع الاستعماري التي عبر عنها اتفاق أطراف الائتلاف الحكومي الاسرائيلي الجديد برئاسة نتنياهو، بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها ابتداء من شهر تموز ٢٠٢٠، الى جانب قرار مصادرة أراض تابعة للأوقاف الإسلامية في الحرم الإبراهيمي في الخليل، بغرض تهويدها.

كما أشار المجلس في رسائله الى استمرار حكومة الاحتلال باستهداف الاسرى الفلسطينيين في سجونها، تارة بالإهمال الطبي المتعمد الذي يفضي للموت، كما حدث مع الاسير نور جابر (٣٠) عاما في سجن النقب، وتارة أخرى بتشريعات تهدد البنوك الفلسطينية من التعامل مع رواتب الأسرى الفلسطينيين باعتبار ذلك إجراءً محظوراً.

واكد المجلس الوطني أن هذه القرارات، تترجم يوميا بإجراءات عملية لضم الأغوار الفلسطينية وشمال البحر الميت والمستعمرات، تطبيقا لما جاء في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب المعروفة باسم "صفقة القرن"، في استغلال بشع لانشغال شعبنا وقيادته والعالم بمواجهة وباء كورونا.

كما دعا المجلس برلمانات العالم إلى رفض خطط الضم والاستعمار واتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بضمان التزام إسرائيل بمبادئ وقواعد القانون الدولي، وممارسة الضغوط الكافية على "الكنيست" الإسرائيلي، لإيقاف شرعنته لتلك السياسات، والتي ستدمر حل الدولتين وتهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

كما طالبها بتحميل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع، وضرورة اتخاذ الاجراءات الرادعة بحقه من قبل حكومات دول العالم والمجتمع الدولي، واتخاذ ما



يلزم لفرض آليات الإلزام الدولية ووضعها موضع التطبيق العملي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بانصياع دولة الاحتلال للمواثيق والقرارات الدولية.

وشدد المجلس الوطني على ان تلك المخططات والإجراءات تشكل انتهاكا صريحا للقانون الدولي بكافة تفرعاته، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، خاصة قرارات مجلس الامن ٢٣٣٤ و٤٤٠ و٤٥٢ و٤٦٥ و٤٧١ و٤٧٦ التي تؤكد عدم شرعية المستوطنات، باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تستوجب تقديم مرتكبيها للمحاكمة.

وأضاف المجلس الوطني في رسائله انه في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، والافلات من المساءلة والعقاب، فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة فلسطين، ستواصلان تنفيذ القرارات الخاصة بإنهاء الالتزامات الفلسطينية السياسية والأمنية والاقتصادية، تجاه الاحتلال، ومواصلة النضال حتى تجسيد دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤.

ويطلع برلمانات العالم واتحاداته
على قرار التحلل من الاتفاقيات مع اسرائيل

أطلع المجلس الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية وعدد كبير من برلمانات العالم النوعية في مختلف القارات على القرارات الفلسطينية المتعلقة بالتحلل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الإسرائيلية والأميركية.

وأشار المجلس في رسائل متطابقة بعثها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٢-٥-٢٠٢٠الى تلك الاتحادات والبرلمانات ان تلك القرارات جاءت ردا على قرار الائتلاف الحكومي الإسرائيلي بشأن ضم الاغوار الفلسطينية وشمال البحر الميت والمستعمرات اليهودية في فلسطين المحتلة وفرض السيادة الإسرائيلية عليها اعتبارا من ١-٧-٢٠٢٠، إضافة لعدم إعلان رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو ونائبه بيني غانتس عن الالتزام بالاتفاقيات الموقعة معنا.

واعتبر المجلس ان سياسة الضم والاستيطان أصبحت اولوية لحكومة الاحتلال استنادا إلى ما يسمى "صفقة القرن"، المرفوضة جملة وتفصيلا، ما يعني أن سلطة الاحتلال تكون قد ألغت اتفاق اوسلو والاتفاقات الموقعة معها بعد أن تنكرت لها ولجميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقال المجلس في رسائله: نحن في الجانب الفلسطيني كنا قد شرحنا لكم سواء في لقاءات ثنائية او في مؤتمرات رسمية او من خلال رسائل، وحذرنا حينها من الآثار المدمرة لما تقوم به اسرائيل كقوة احتلال وبشراكة كاملة من إدارة الرئيس الأمريكي ترامب.

وختم المجلس رسائله بالقول: وعليه، فقد اتخذت قيادة الشعب الفلسطيني برئاسة السيد الرئيس محمود عباس بتاريخ ١٩-٥-٢٠٢٠ قرارات بالتحلل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الإسرائيلية والأميركية، والايعاز للجهات التنفيذية كافة في دولة فلسطين باتخاذ خطوات عملية واجراءات عاجلة لتنفيذ ما ورد في تلك القرارات، وقد بدأت المؤسسات والأجهزة الأمنية الفلسطينية بتنفيذها.

قرار التحلل من اتفاقيات أوسلو
يؤسس لمرحلة جديدة في مواجهة الاحتلال

قال المجلس الوطني الفلسطيني ان القرارات التي أعلنها سيادة الرئيس محمود عباس في ختام اجتماع القيادة الفلسطينية، بالتحلل من الاتفاقيات مع إسرائيل بكل التزاماتها، تؤسس لمرحلة جديدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وتستدعي من الجميع الوقوف خلف الرئيس ومساندته في تنفيذها.

وأكد المجلس في بيان أصدره رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠-٥-٢٠٢٠ ان الرئيس محمود عباس وضع العرب والمسلمين والمجتمع الدولي امام مسؤولياتهم اتخاذ ما يلزم من إجراءات عملية تجاه الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول بالشراكة مع إدارة ترامب تصفية الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

وقال المجلس ان تنفيذ القرارات تجاه الاحتلال يأتي في إطار الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لان خطط الضم المنبثقة عن خطة صفقة القرن هدفها مصادرة تلك الحقوق.

واضاف المجلس إنه في ضوء تلك القرارات التي جاءت تنفيذا لما قرره المجلسان الوطني والمركزي الفلسطيني بشأن انتهاء المرحلة الانتقالية والتحول من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة، فان تنفيذها على الارض يتطلب من الجميع التحلي بالمسؤولية الوطنية، والاعلان عن انهاء الانقسام لمواجهة تبعات التنفيذ.

وختم المجلس بيانه بالتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا كانت وما تزال قائدة النضال الفلسطيني وصاحبة القرار وحامية المشروع الوطني، الامر الذي يستدعي الحفاظ عليها وتقويتها لتحقيق اهدافنا الوطنية المشروعة.






ردود فعل برلمانية
تـعـارض خـطـط اسـرائـيـل للـضـمّ

راسم الخطيب
نائب مدير عام الادارة العامة للشؤون البرلمانية- رام الله

تتوالى ردود فعل العديد من البرلمانات الدولية المندّدة والمعارضة لخطط الضمّ الأسرائيلية، التي تستهدف فرض السيادة الاسرائيلية على أكثر من ٣٠ ٪ من أراضي الضفة الغربية، بما فيها المستوطنات غير الشرعية وغير القانونية المقامة على أرضي دولة فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وفي ظل وجود اجماع دولي – خرجت عنه إدارة ترامب وتتجاهله اسرائيل – على ادانة الخطط الاسرائيلية لضم اجزاء من الاراضي الفلسطينية المحتلة، بوصفها خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

١٠٨٠ برلمانيا اوروبيا يرفضون ضم الاراضي الفلسطنية

" لا مكان للاستيلاء على الاراضي بالقوة في عام ٢٠٢٠ ويجب ان يكون لذلك عواقب مناسبة ".

في رسالة مشتركة من ١٠٨٠ برلمانيا من ٢٥ دولة اوروبية، قاموا بتوجيهها الى الحكومات والقادة الاوروبين ضد الضمّ الإسرائيلي لاراضي من الضفة الغربية، طالبوا فيها بالالتزام "بنظام عالمي قائم على القوانين"، محذرين من مخاوف جدية بشأن خطة ترامب للصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وخطة اسرائيل لضم الاراضي الفلسطينية، معبرين عن قلقهم بخصوص هذه السابقة التي من شأنها أن تؤثر على دور العلاقات الدولية بشكل مقلق. وأكدوا على ضرورة حل عادل للصراع المتمثل في حل الدولتين، بما يتوافق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الامن ذات الصلة. معتبرين ان خطة ترامب تخرج عن المعايير والمبادىء المتفق عليها دوليا، وتعزز السيطرة الاسرائيلية الدائمة على الاراضي الفلسطينية. وسيكون تنفيذ هذه الخطة من الحكومة الاسرائيلة الائتلافية مقوضا لافاق السلام، ويعتبر تحدياً لابسط المعايير الاساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية بما في ذلك ميثاق الامم المتحدة.وعبر البرلمانيون عن قلقهم بشأن تأثير الضمّ على حياة الاسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك زعزعة الاستقرار في المنطقة كونها قريبة من الدول الاوروبية، بتزامن مع امر ليس اقل خطورة، حيث يعاني العالم من جائحة الكورونا – ١٩، مؤكدين على الالتزام بالحل السلمي للصراع، ومطالبين القادة الاوروبين التصرف بشكل حاسم للرد على هذا التحدي، وان تأخذ اوروبا زمام المبادرة لحشد الجهات الدولية لمنع خطة الضمّ، والعمل على حماية آفاق حل الدولتين في حل عادل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي. وفي سياق متصل صرح الممثل السامي للاتحاد الاوروبي جوزيب بوريل قائلا " بأن الضمّ لا يمكن ان يمر دون اعتراض ".

مجلس النواب البلجيكي: تحضير لائحة اجراءات مناهضة للضم الاسرائيلي لاراضي فلسطينية محتلة

اتخذ مجلس النواب الفيدرالي البلجيكي باغلبية ساحقة قرارا ينص على تبني اجراءات مناهضة لضم اسرائيل لاجزاء من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك تعبيرا صريحا عن امكانية اتخاذ اجراءات عقابية ضد اسرائيل. مؤكدين أن هذا القرار يأتي نتيجة لتصاعد الرد الدولي ضد خطة الضمّ التي ستقوم بها اسرائيل ودليلاً على ان هناك معارضة دولية واسعة رافضة لها. حيث صوت ١٠١ عضو مع القرار وامتنع ٣٩ عن التصويت، دون اي صوت ضد، مطالبين الحكومة البلجيكية بأخذ زمام المبادرة مع الدول الاخرى وعلى الصعيد الاوروبي لمنع تنفيذ اسرائيل لهذه الخطة. كما طالب القرار الحكومة البلجيكية بان يكون لها دور بارز اوروبيا لبلورة سلسلة من الاجراءات ضد خطة الضمّ في حال اقدمت الحكومة الاسرائيلية على تنفيذها، وكذلك ناشد البرلمان الحكومة بتبني ودعم المبادرات الدولية، خصوصا في الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن، بضرورة الالتزام والاحتكام للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام في الشرق الاوسط. معتبرين ان خطة الضم تعتبر انتهاكا للقانون الدولي وسيكون لها عواقب سلبية، ومؤكدين على دعم وحق الشعب الفلسطيني بان ينعم في الحرية والمساواه.

برلمان لوكسمبورغ يتبنى قرارًا لاتخاذ إجراءات فعالة ضد "الضم"

تبنى مجلس نواب الدوقية الكبرى للوكسمبورغ، بتاريخ ٢-٧-٢٠٢٠ قرارًا يدعو حكومة بلاده إلى اتخاذ إجراءات فعالة ومناسبة في حال أقدمت "إسرائيل" على أي عملية ضم لأراض فلسطينية محتلة.

وحث المجلس -في قراره وتوصيته القريبة جداً من قرار مجلس النواب البلجيكي-، على النظر للوقت المناسب لاعتراف حكومة بلاده بدولة فلسطين، مع دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

البرلمان الهولندي يدعو لاتخاذ تدابير عقابية بحق اسرائيل في حال تنفيذ قرار الضمّ.

أقر مجلس النواب في مملكة هولندا قراراً طالب وزير خارجية هولندا اتخاذ اجراءات عقابية ضد اسرائيل إذا اقدمت على تنفيذ خطة الضمّ لأجزاء من اراضي الضفة الغربية المحتلة.

وأشار القرار إلى السياسة التي تتبعها هولندا والاتحاد الاوروبي، باتخاذ تدابير ضد دول انتهكت القانون الدولي بشكل متكرر، وبناء على ذلك، يدعو الاقتراح وزير الخارجية الهولندي الى تحديد التدابير المناسبة التي يجب اتخاذها في حال شرعت الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ خطة الضم لأراضي الضفة الغربية المحتلة.

البرلمان الاندونيسي : خطة الضم انتهاك صارخ للقانون الدولي والنظام العالمي.

اطلق اعضاء مجلس النواب الاندونيسي بيانا مشتركا ضد خطة الضمّ الاسرائيلية للاراضي الفلسطينية، مناشدين برلمانيي العالم للتوقيع عليه : " نحن البرلمانيين من جميع انحاء العالم ندين ونرفض بشدة خطة الضم الاخيرة للاراضي الفلسطينية من قبل اسرائيل .هذا الضم هو انتهاك صارخ للقانون الدولي والنظام العالمي... ونكرر تضامننا والتزامنا تجاه الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة...". كما ناشد الاعضاء في بيانهم المجتمع الدولي بان يبقى حازما في التزامه لحماية حل الدولتين وصون السلم والامن الدوليين والاقليميين، وعبروا عن قلقهم من خطر الضم الذي يتزامن مع معاناة العالم من جائحة الكورونا -١٩، واكدوا استعدادهم لدعم الجهود الدبلوماسية الدولية والاقليمية الهادفة الى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة.

مجلس الشيوخ التشيلي يتبنى قراراً ضد خطة الضم الاسرائيلية

تبنى مجلس الشيوخ التشيلي قرارا يرفض خطة الضم التي اعلنتها حكومة الاحتلال الاسرائيلي بضم أجزاء واسعة من الأرض الفلسطينية بالقوة في خرق صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وأخذ مجلس الشيوخ التشيلي بعين الاعتبار النقاط التالية:

١. ان إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن سعيه لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية يعتبر في تناقض تام مع ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة والتشريعات الدولية ذات الصلة.
٢. إن تشيلي اعترفت بدولة فلسطين "كدولة حرة ومستقلة وذات سيادة" وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، أسوة بمئات الدول المناصرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، مع عدم الاعتراف بأي سيادة لإسرائيل على الأراضي المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والتي يعتبر استعمارها



جريمة حرب منذ عام ١٩٤٩، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وميثاق روما الأساسي.

٣. إن الإجراء المذكور، بالإضافة إلى التأثير على السكان الفلسطينيين، يؤثر على آلاف المواطنين التشيليين الذين لديهم أراض في وديان كريمزان والمخرور في بيت جالا، التي تحتضن أكبر عدد من التشيليين من أصل فلسطيني.

٤. أن عشرات الدول والمنظمات الحقوقية ومئات المنظمات الدولية أدانت مخطط الضم الإسرائيلي، كما أن الرئيسة السابقة ميشيل باشيليت، والتي تشغل منصب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أكدت أن "الضم غير شرعي".

وطالب القرار حكومة تشيلي، من خلال وزارة الشؤون الخارجية، مراجعة جميع المعاهدات بين تشيلي وإسرائيل للتأكد من أنها تتضمن إشارة محددة إلى حدود إسرائيل المعترف به، حدود ما قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٣٣٤. ودعا الى إعطاء التعليمات لوزارة الخارجية بأن أي اتفاق بين تشيلي وإسرائيل يجب أن يشير إلى حدود عام ١٩٦٧، وذلك بموجب القرار ١٩/٦٧ للجمعية العام للأمم المتحدة (٢٠١٢/٢٩/١١) الذي يعترف بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

بالإضافة إلى ذلك، طالب القرار رئيس الجمهورية التشيلية، اقتراح مشروع قرار في أقرب وقت ممكن، يهدف إلى:

١. منع دخول منتجات المستعمرات الإسرائيلية الواقعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تشيلي.

٢. منع الشركات المرتبطة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي من الوصول إلى العطاءات في تشيلي أو المزايا بموجب الاتفاقيات الموقعة بين تشيلي ودول أخرى، بما في ذلك تلك التي تقدم اللوازم للاحتلال.

٣. متابعة الترويج السياحي لإسرائيل وفلسطين لضمان عدم الوقوع في الدعاية المضللة، مثل الترويج للرحلات إلى إسرائيل بصور القدس الشرقية وبيت لحم، ومدن فلسطينية أخرى.

٤. حظر أي شكل من أشكال التعاون، بما في ذلك المادي، للاستعمار الإسرائيلي لفلسطين المحتلة.

٥. التأكد من أنه لا يمكن لأي منظمة تعمل في تشيلي ولها مزايا فيما يتعلق بعبء الضرائب، أن تحافظ على هذه الحوافز إذا كانت متورطة مع احتلال فلسطين.

البرلمان الألماني يُصوت على مشروع قرار يُؤكد التمسك بحل الدولتين

صوّت البرلمان الألماني الاتحادي "البوندستاغ" بتاريخ ٢٠٢٠-٠٧-٠١، بالأغلبية على مشروع قرار، تقدم به الائتلاف الحكومي، المكوّن من حزبي الاتحاد المسيحي، والاشتراكي الديمقراطي، يؤكد على التمسك بحل الدولتين، ويدعم السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وذلك في ختام جلسة نقاش حول القضية الفلسطينية-الإسرائيلية، في ظل المخططات الإسرائيلية لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، في افتتاح الجلسة، أن ألمانيا لن تعترف بأية خطوات أحادية الجانب، مؤكدًا التزام بلاده بدعم حل الدولتين، وإحياء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تحت رعاية الرباعية الدولية أو إطار متعدد الأطراف. وقال: إن ألمانيا سوف تتحمل مسؤوليتها في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وستلتزم بتطبيق القانون الدولي، مشيرًا إلى أن بلاده لن تقف صامتة إزاء أي مخالفة للقانون الدولي، وعلى الجهة التي تخرق القانون تحمّل تبعات ذلك

الولايات المتحدة: ١٨٩ عضوا في الكونغرس الامريكي يعربون عن قلقهم من خطة الضم الاسرائيلية.

قدم ١٨٩ برلمانيا من الديموقراطيين في الكونغرس الامريكي رسالة الى الحكومة الاسرائيلية، تعبر عن قلقهم من خطوة الضمّ لاجزاء من الضفة الغربية، مناشدين الحكومة الاسرائيلية الالتزام بحل الدولتين الذي سيتحقق من خلال المفاوضات المباشرة بين الاسرائيلين والفلسطينين، وابدوا تخوفهم من الاجراءات احادية الجانب التي يتخذها اي من الجانبين، التي ستؤثر سلبا على عملية المفاوضات وتعرقل امكانية التوصل الى اتفاق نهائي عن طريق التفاوض.

كما اشاروا الى تصويتين في مجلس النواب الامريكي عام ٢٠١٩، على القرارين رقم ٢٤٦ و٣٢٦، حيث وافق الديمقراطيون باغلبية ساحقة على صيغة تدعم حل الدولتين، مع تأكيد دعم الكونغرس لأمن اسرائيل والاعتراف بحق الفلسطينين في تقرير مصيرهم. وحذر البرلمانيون من ان الضمّ من جانب واحد سيخلق مشاكل خطيرة لاسرائيل مع اصدقائها الاوروبين وآخرين في جميع انحاء العالم.وطالبوا اسرائيل باعادة النظر في اي اجراءات احادية الجانب .

الموقف الاسباني : عملية الضم لن تمر دون عواقب وخيمة.

على صعيد ردود الفعل في اسبانيا، طالب اعضاء في البرلمان وسياسيون ووزراء سابقون، حكومة بلادهم برفض خطة الضم الاسرائيلية للاراضي الفلسطينية، وحذروا بانها لن تمر دون عواقب وخيمة.وعبروا في رسالتهم التي وجهت الى وزيرة خارجيتهم عن قلقهم الشديد من مشروع الضم الاسرائيلي الذي يخطط له الائتلاف الحكومي الاسرائيلي (نيتنياهو وغانيتس) للسيطرة الاسرائيلية على اجزاء من الاراضي الفلسطينية المحتلة، واكدوا تأييدهم لموقف الممثل الاعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الاوروبي، الذي حذر اسرائيل بان خطة الضم لن تمر دون ردود افعال. واكدوا ضرورة قيام الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء بالتصدي لخطة الضم الاسرائيلية ومواجهتها، وطالبوا حكومتهم بتبني الموقف الفرنسي، الذي أعلنته فرنسا خلال مشاركتها في اجتماع مجلس الامن بشكل صريح برفضها خطة الضمّ، والتي حذرت في حال ضم أي اجزاء من الاراضي الفلسطينية سيكون له عواقب وخيمة وسيؤثر سلبا على العلاقات الفرنسية الاسرائيلية.

البرلمان الايطالي: ٧٠ نائباً يؤكدون قرار الضم ينتهك علنا القانون الدولي.

ناشد ٧٠ نائبا من البرلمان الايطالي حكومتهم لادانة اسرائيل ومطالبين رئيس الوزراء الايطالي ليس فقط ادانة الضمّ، ولكن أيضا بذل الجهود في جميع المحافل الاوروبية والدولية، من اجل منع خطة الضمّ، لما يترتب عليها من عواقب مدمرة على المنطقة جميعها. وأكدوا ان قرار الضمّ ينتهك علنا القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وانه اذا تم تنفيذه سيؤدي الى انهاء إعادة استئناف عملية السلام في الشرق الاوسط، وتقويض فرصة ان يعيش شعبان ودولتان معا في سلام وامن متبادلين. كما اشار النواب برسالتهم، "ان هناك ردود فعل انتقادية عديدة على خطة الضمّ، من الامين العام للامم المتحدة، انطونيو غوتيريس، ومن الممثل السامي للسياسة الخارجية الاوروبية، جوزيف بوريل، ومن جامعة الدول العربية، والعديد من الحكومات الاوروبية، بما في ذلك الحكومة الايطالية من خلال وزارة خارجيتها" .

البرلمان الفرنسي : ردا على الضمّ ١٢٠ نائبا يدعون الى اعتراف اوروبي مشترك بدولة فلسطينية

في رسالة مشتركة من ١٢٠ برلمانيا فرنسيا من اعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ومن مختلف التيارات السياسية الفرنسية، قاموا بتوجيهها الى الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، يطالبون فيها بالاعتراف بدولة فلسطينية، ردا على خطة الضمّ التي تعتزم الحكومة الاسرائيلة القيام بها، مؤكدين على الردود الدولية الرافضة لخطة الضمّ ومطالبين حكومتهم بان تبذل جهودها للحفاظ على حل الدولتين كحل وحيد يوفر الامل لتحقيق سلام دائم في المنطقة. وان تكون الدولة الفلسطينية دولة فعلية وليست مجرد "بانتوستانات" معزولة عن بعضها البعض، معتبرين الاستيطان انتهاكا لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، وان على اسرائيل التعاون مع دول الجوار في مواجهة جائحة الكورونا، وان لا تستغل انشغال العالم بمواجهة هذه الجائحة لكي تمرر مخططاتها الاستيطانية. وكذلك طالب البرلمانيون الموقعون على الرسالة ضرورة فرض عقوبات دولية على اسرائيل في حال قامت بتنفيذ خطة الضمّ، باعتبارها تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتشكل خطرا كبيرا على الامن والسلم في المنطقة وعلى حقوق الشعب الفلسطيني. كما دعوا الى اعتراف اوروبي مشترك بدولة فلسطين تقوم به الدول ال ٢٧ الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، وعلى فرنسا ان تقوم بانفراد بالاعتراف بالدولة الفلسطينية في حال تعذر الاعتراف الاوروبي المشترك بدولة فلسطين.







الزعنون يوجه رسائل شكر لبرلمانات في أوروبا وأميركا اللاتينية عارضت خطة الضم الإسرائيلية

وجه رئيس المجلس سليم الزعنون، رسائل شكر لرؤساء برلمانات: بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، اسبانيا، وتشيلي، التي اتخذت قرارات ضد خطة الضم الإسرائيلية، وطالبت حكوماتها باتخاذ إجراءات ضد إسرائيل في حال أقدمت على تنفيذ خطتها.

وثمن الزعنون في رسائله دعوة البرلمانات لحكوماتها لأخذ زمام المبادرة مع الدول الأوروبية للحيلولة دون تنفيذ هذه الخطة، وبلورة سلسلة من الإجراءات الفاعلة المناهضة لهذه الخطة المخالفة للقانون الدولي والتي تدمر حل الدولتين المتفق عليه دوليا.

وقدّر عاليا في رسالة منفصلة دعوة مجلس الشيوخ التشيلي لحكومة بلاده مراجعة الاتفاقيات مع إسرائيل للتأكد من تضمينها مرجعا يحدد حدودها ما قبل الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، إلى جانب مقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية خاصة تلك الصادرة من المستوطنات.

واعتبر أن هذه القرارات تشكل انتصارا لحق شعبنا في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧، وتأكيدا على الاجماع الدولي في ما يتصل بالاحتكام للقانون الدولي ومرجعيات عملية السلام، الامر الذي وجد ترحيبا وتقديرا كبيرين بين أبناء شعبنا.

وحث الزعنون هذه البرلمانات على الاستمرار في هذا الاتجاه، والطلب من حكوماتها التي لم تعترف بها بعد، الاعتراف بدولة فلسطين، لحماية حل الدولتين المهدد بفعل سياسة الاستيطان والضم الإسرائيلية.

وقال: إن هذه القرارات تؤسس لعمل برلماني فلسطيني مشترك مع تلك البرلمانات على الصعيد الدولي، وتسهم في تعزيز علاقات الصداقة والتضامن بين الشعب الفلسطيني وشعوب تلك الدول، وتعزز العلاقات الثنائية بين المجلس الوطني وتلك البرلمانات.

كما وجه الزعنون رسائل لعدد من أعضاء مجالس النواب في بلجيكا، لوكسمبورغ، وهولندا، الذين قدموا مشاريع تلك القرارات ودافعوا عنها، عبر فيها عن شكر شعبنا الفلسطيني لجهودهم التي تسهم في الالتزام بالقانون الدولي والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في فلسطين ورفض سياسات الاحتلال الاسرائيلي، وتعمل أيضا على كبح سياسات الاحتلال هذه، وذلك للإسهام في تحقيق السلام العادل في منطقتنا والمرتكزة على الشرعية الدولية.

وأضاف الزعنون إننا في المجلس الوطني، بوصفه أعلى سلطة للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، داخل وخارج فلسطين، نتوجه اليكم بجزيل الشكر والتقدير لجهودكم والتي سيحفظها شعبنا الفلسطيني بقدر كبير من الامتنان.



ويشيد بالموقف البرلماني الأوروبي الرافض لخطة الضم الإسرائيلية

أشاد المجلس الوطني الفلسطيني بالموقف البرلماني الأوروبي الرافض لخطة الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية المحتلة، داعيا الاتحاد البرلماني الدولي إلى إعلان موقفه من خطة الضم وحق شعبنا في إنهاء الاحتلال.

وثمّن المجلس في بيان صدر عن بتاريخ ٢٤-٦-٢٠٢٠، موقف أكثر من ألف برلماني من مختلف أنحاء قارة أوروبا وقعوا على رسالة-وجهوها إلى وزارات الخارجية بدول أوروبا-، أكدوا فيها معارضتهم الشديدة لخطط إسرائيل لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، داعين إلى اتخاذ ردود مناسبة على هذه الخطة القاتلة للسلام في المنطقة والتي تتحدى أبسط المعايير الدولية.

وأشاد المجلس بما جاء في تلك الرسالة التي وقعها ١٠٨٠ برلمانياً من ٢٥ دولة، من تحذيرات بأنّ السماح للضمّ أن يمر دون رد من شأنه أن يشجع الدول الأخرى التي لديها مطالبات إقليمية على "تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي"، الى جانب آثاره الكارثية على أمن واستقرار المنطقة.

وعبّر المجلس عن شكره وتقديره لهؤلاء البرلمانيين الذين اعتبروا أن" صفقة القرن " تصادر الحقوق الفلسطينية وتمنح الاحتلال السيطرة الدائمة على الأراضي الفلسطينية، وتحرم الشعب الفلسطيني من حقه في السيادة على أرضه ومقدراته، وتمنح الاحتلال الضوء الأخضر لضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية.

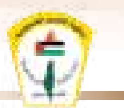
ودعا المجلس باقي برلمانيّ العالم في أمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى اتخاذ نفس المواقف والضغط على حكوماتهم لاتخاذ إجراءات عملية ضد الاحتلال ومشاريعه الاستيطانية، مثمنا في ذات الوقت موقف البرلمانيين كافة خاصة في فرنسا وإيطاليا والدنمارك وبريطانيا واليونان وأعضاء من الكونغرس الأمريكي وغيرهم الذين عبروا عن رفضهم لخطة الضم، وضرورة اعتراف حكومات بلادهم بدولة فلسطين.

كما طلب المجلس الوطني الجمعية البرلمانية المتوسطية والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط وبرلمان عموم افريقيا والاتحاد البرلماني الدولي على وجه الخصوص كونه يضم أكبر تجمع لبرلمانات العالم وعددها ١٧٨ برلمانا، إلى إعلان الموقف الصريح والعلني من خطة الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية المحتلة وادانتها، وفرض عقوبات رادعة على برلمان الاحتلال (الكنيست) الشريك في كل جرائم الاحتلال وسياسته المخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

كما دعا البرلمانات العربية والإسلامية إلى تسخير إمكانياتها وعلاقاتها كافة مع برلمانات العالم لحشد رأي عام برلماني دولي لمواجهة خطط الاحتلال وسياساته العنصرية وارهابه بحق شعبنا.

وقال المجلس: إن من شأن الحراك البرلماني الدولي أن يشكل أداة ضغط كبيرة على حكومات بلادهم لاتخاذ إجراءات عملية لردع الاحتلال وسياساته، فضلا عن إقراره بحق الشعب الفلسطيني في التخلص من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

وأكد المجلس مواصلة اتصالاته مع كافة البرلمانات والاتحادات والجمعيات البرلمانية في العالم وحثها على تحمل مسؤولياتها التي نصت عليها مواثيقها وأنظمتها في الوقوف الى جانب العدل والحق والقانون الدولي وحماية حقوق الانسان، ورفض الظلم والعدوان والاحتلال الذي يتعرض له شعبنا.



الرئيس يحمل الاحتلال مسؤوليات الضم



قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، إن تنفيذ مخططات الضم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خطوة غير شرعية سيترتب عليها تحمل الاحتلال جميع المسؤوليات عن الأرض المحتلة وفق اتفاقية جنيف الرابعة كقوة احتلال.

وجدد سيادته في كلمته أمام الجلسة الختامية لدورة الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، التي عقدت افتراضيا (عن بعد)، بتاريخ ٢٤-٦-٢٠٢٠، رفض ضم أي شبر من الأرض الفلسطينية المحتلة إلى دولة الاحتلال، كذلك ما يسمى "صفقة القرن" وجميع المخططات الأميركية - الإسرائيلية وما ينتج عنها.

وأضاف الرئيس أن القرار الذي اتخذته القيادة الفلسطينية في اجتماعها الذي شاركت فيه جميع فصائل منظمة التحرير، بالتحلل من الاتفاقيات مع دولة الاحتلال، لا يعني أننا لا نريد السلام، بل أننا نمد أيدينا للسلام وعلى استعداد للذهاب لمؤتمر دولي، والعمل من خلال آلية متعددة الأطراف هي الرباعية الدولية لرعاية المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية.

ودعا سيادته البرلمان العربي لمواصلة جهوده لحشد المزيد من الاتصالات والطاقات لإيصال الرسالة للإدارة الأميركية ودولة الاحتلال بالرفض القاطع، لأي خطط أو إجراءات تقوم بها، لضم أي شبر من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومطالبة مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات فورية وحازمة لمنع تنفيذ مخططات الضم الاحتلالية.

كما طالب الرئيس بالعمل مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لاتخاذ خطوات فورية وعاجلة لوقف مخططات الضم والاعتراف بدولة فلسطين، ومطالبة البرلمانات الإقليمية والبرلمانات الدولية والاتحاد البرلماني الدولي برفض هذه المخططات الاحتلالية، وتداعيات مخطط الضم على فرص السلام في المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين.

وأكد سيادته "تلقينا تأكيدات من الدول العربية كافة، بالتزامها بمبادرة السلام العربية من ألفها إلى يائها، ورفض أية علاقات سلام مع إسرائيل قبل تحقيق السلام مع دولة فلسطين، وفق هذه المبادرة، وقرارات الشرعية الدولية، ورفض أية خطوات تطبيعية مع إسرائيل".

وفيما يلي نص كلمة سيادة الرئيس:

يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الأخ مشعل بن فهد السلمي، ولكم أصحاب المعالي، أعضاء البرلمان العربي، على دعوتكم الكريمة، واستضافتي للحديث في مستهل أعمال اجتماعات البرلمان العربي في دورته الحالية، للحديث عن آخر مستجدات القضية الفلسطينية، وبخاصة إعلان حكومة الاحتلال الإسرائيلي عن نيتها تنفيذ مخططات الضم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غور الأردن وشمال البحر الميت، بعد الاعتراف الأمريكي المخالف للقانون الدولي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها.

إن دعوتكم هذه تعبر عن حرصكم والمسؤولية الكبيرة التي تتحلون بها للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته في هذه الأزمة الخطيرة التي يمكن لها أن تزعزع الأمن وتعصف باستقرار المنطقة بأسرها.

إن اجتماعكم هذا، وفي هذه الأوقات المصيرية، يمثل فرصة هامة لحشد الطاقات العربية والإقليمية والدولية لمواجهة مخططات الضم والاستيلاء على الأرض الفلسطينية المحتلة بالقوة، وهو ما يخالف القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة

لقد اتخذت القيادة الفلسطينية في اجتماعها الذي شاركت فيه جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، قرارات استباقية، منذ لحظة إعلان حكومة الاحتلال الإسرائيلي نيتها للضم، وقلنا إننا في حل من جميع الاتفاقيات الموقعة مع كل من دولة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية، صاحبة صفقة القرن وخرائط الضم، وقلنا إننا نحمل حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال وفق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩.

جاء هذا القرار بسبب عدم التزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بأي بند من هذه الاتفاقيات، بل قامت بتدميرها ومواصلة انتهاكاتها للقانون الدولي، وبالتالي تدمير عملية السلام المبنية على حل الدولتين، بدعم صريح وعلني من الإدارة الأميركية.

إن الإعلان بأننا في حل من الاتفاقيات مع دولة الاحتلال لا يعني أننا لا نريد السلام، بل أننا نمد أيدينا للسلام وعلى استعداد للذهاب لمؤتمر دولي للسلام، والعمل من خلال آلية متعددة الأطراف هي الرباعية الدولية لرعاية المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية.

وللتوضيح، فإن دولة فلسطين قائمة ولها مؤسساتها، على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تعترف بها ١٤٠ دولة حول العالم، وهي عضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعضو كامل في العشرات من الوكالات والمعاهدات الدولية، وإن كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي تعمل على الخلاص منه، وهذا لا يعطي الحق لدولة الاحتلال استباحة أرضنا وشعبنا ومقدساتنا، ونؤكد على ضرورة الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال.

وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر أن ضم أي شبر واحد من الأرض الفلسطينية المحتلة مرفوض وباطل، كما أننا نرفض ما يسمى بصفقة القرن وجميع المخططات الأمريكية-الإسرائيلية وما ينتج عنها، والتي تستهدف القضية الفلسطينية والحقوق العربية التاريخية، وخاصة في القدس الشرقية بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، فضلاً عن أن هذه الخطوة غير الشرعية سوف يترتب عليها أن يتحمل الاحتلال جميع المسؤوليات عن الأرض المحتلة وفق اتفاقية جنيف الرابعة كقوة احتلال.



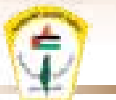
وفي هذه اللحظات الفارقة، وإذ نعبر عن تقديرنا للجهود التي يقوم بها البرلمان العربي على الصعيد الإقليمي والدولي، فإننا ندعوكم لمواصلة جهودكم في حشد المزيد من الاتصالات والطاقات لإيصال الرسالة للإدارة الاميركية ودولة الاحتلال الإسرائيلي بالرفض القاطع، لأي خطط أو إجراءات تقوم بها، لضم أي شبر من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومطالبة مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات فورية وحازمة لمنع تنفيذ مخططات الضم الاحتلالية، كذلك العمل مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لاتخاذ خطوات فورية وعاجلة لوقف مخططات الضم والاعتراف بدولة فلسطين، ومطالبة البرلمانات الإقليمية والبرلمانات الدولية والاتحاد البرلماني الدولي لرفض هذه المخططات الاحتلالية، وتداعيات مخطط الضم على فرص السلام في المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين.

وقد تلقينا تأكيدات من الدول العربية كافة، أنهم ملتزمون بمبادرة السلام العربية من ألفها إلى يائها، ويرفضون أية علاقات سلام مع إسرائيل قبل تحقيق السلام مع دولة فلسطين، وفق هذه المبادرة، وقرارات الشرعية الدولية، كما يرفضون أية خطوات تطبيعية مع إسرائيل.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إننا إذْ نُحيّي جهودَكم في دعمِ القضية الفلسطينية، فإننا ندعوكم لمواصلة العمل معنا يداً بيد، ومَع أطراف المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما فيها مجلسُ الأمن، لكي يتحملوا مسؤولياتهم لضمان إنفاذ القانون الدولي، والحيلولة دون استغلال حكومة الاحتلالَ الإسرائيلي لجائحة الكورونا، التي نتمنى السلامةَ فيها للجميع، لتنفيذ سياساتها ومخططاتها لضم أجزاء منَ الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتدمير ما تبقى من فرص ضئيلة لتحقيقِ حلِّ الدولتين، وتحقيقَ السلام العادل والدائم.

وفي الختام، نتمنى لهذا الاجتماع النجاح في أعماله، والخروج بالقراراتِ التي ننشدُها لخيرِ شعوبِنا ودولنا والعالمِ أجمَع.



الفعاليات الشعبية الفلسطينية تتواصل ضد مشروع " الضم الإسرائيلي"

اعداد: شيرين غنام
مدير دائرة البروتوكول

في أعقاب إعلان رئيس حكومة الإحتلال الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" البدء بإجراءات ضم المناطق التي تقام عليها "المستوطنات الاسرائيلية" ومنطقة الأغوار وشمال البحر الميت، باشرت القوى والأطر والمؤسسات الوطنية بتنظيم فعالياتها الشعبية الهادفة لاسقاط هذا المشروع الاسرائيلي ــ الأمريكي، الذي يسعى للسيطرة على مساحات واسعة تشكل أكثر من ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية، والتي من شأنها تدمير أي حل يرتكز على إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة.

وبعد إعلان إسرائيل عن مخططاتها في ضم أراض شاسعة من الضفة الغربية وفصل الامتداد الجغرافي للقرى والمدن الفلسطينية، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" التخلي عن جميع الاتفاقيات والتفاهمات مع الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية بما في ذلك التنسيق الأمني.

كما أصدر رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون عددا من البيانات المنددة والرافضة لقرار "الضم الإسرائيلي"، ووجه عددا من الرسائل الى المجتمع الدولي بهدف حشد الدعم الإقليمي والدولي لصالح فلسطين، إزاء ما يحصل من انتهاكات "إسرائيلية" على الأرض، مثمنا موقف البرلمان البلجيكي باتخاذ إجراءات ضد إسرائيل في حال تنفيذها مخطط "الضم الإسرائيلي"، ومثمنا كذلك موقف أكثر من ألف برلماني من مختلف أنحاء أوروبا، لمعارضتهم الشديدة للمخطط. داعيا البرلمانيين في أنحاء العالم الى اتخاذ موقف معارض والضغط على حكوماتهم، لاتخاذ إجراءات عملية ضد الاحتلال ومشاريعه.

وفي خضم الهجمة "الإسرائيلية" الشرسة، انطلقت سلسلة من الفعاليات الشعبية السلمية، التي تظهر للعالم بأسره الرفض الفلسطيني القاطع لمثل هذه الاجراءات التي تصادر الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. حيث دعت قيادة القوى الوطنية كافة المواطنين للمشاركة الواسعة في هذه الفعاليات الجماهيرية الغاضبة.

وفي يوم الاثنين ٢٠٢٠/٦/٢٢، نظمت القوى الوطنية مهرجان أريحا "المؤتمر الوطني الأول" بمشاركة الآلاف من المواطنين، رغم الحواجز الاسرائيلية التي وضعت على مداخل المدينة، لمنع وعرقلة المواطنين من الوصول إلى المهرجان.

ومن ضمن الحضور شارك عدد من الوزراء وقادة الفصائل وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وعشرات الشخصيات الوطنية والاعتبارية، وممثلين عن المجتمع الدولي، وقناصل الدول الأجنبية.

ومن الشخصيات الدولية تحدث مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام "نيكولاي ميلادينوف"، الذي أكد ضرورة التحرك لانقاذ عملية السلام، ومنع خطة "الضم الإسرائيلي" التي ستقضي على حلم السلام وإقامة الدولة الفلسطينية. كما تحدث ممثل الاتحاد الأوروبي "سفين كون فون بورغدورف" عن أن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بأي سيادة "إسرائيلية" على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية. وأن أي عملية ضم ستخلق تبعات لا يمكن إصلاحها، وتعتبر انتهاكا خطيرا وصارخا للقانون الدولي، وتقوض أي امكانية لحل الدولتين.

كما تحدث عدد من الشخصيات الوطنية، وسفراء دول الصين وروسيا واليابان والأردن، مؤكدين ضرورة انقاذ عملية السلام والسعي الى حل الدولتين.

وفي إطار سلسلة الفعاليات الوطنية الشعبية، شارك رئيس الوزراء د. محمد اشتية، في "المؤتمر الوطني الثاني"، المنعقد في بلدة فصائل بالأغوار، يوم الأربعاء ٢٠٢٠/٦/٢٤، بمشاركة عدد من الوزراء وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأمناء الفصائل الوطنية.

وخلال كلمته بالمؤتمر، أعلن اشتية عن عدد من الاجراءات والمشاريع المخصصة لدعم منطقة الاغوار، كمحاولة للوقوف ضد تحقيق مشروع "الضم الإسرائيلي" على أراضيها. ومن هذه المشاريع: معالجة المياه، وتخصيص الآبار لصالح المزارعين، وصرف كامل مستحقات المزارعين، وتسهيل القروض للمستثمرين، وانشاء محطات طاقة شمسية، ومشاريع البنية التحتية، وبناء عدد من المدارس.

لاحقا في قرية بردلة في الأغوار الشمالية، يوم السبت ٢٠٢٠/٦/٢٧، منع الاحتلال الإسرائيلي المواطنين من الوصول إلى القرية للمشاركة في "المؤتمر الوطني الثالث" الذي نظمته حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بحضور عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي وصبري صيدم، والوزراء وليد عساف ورياض العطاري ومجدي الصالح وأحمد مجدلاني، بالاضافة الى عدد من الشخصيات الرسمية والوطنية.

وذكر زكي في كلمته أن الإدارة الأمريكية المتعاقبة شرعنت الاستيطان، ولكن في عهد ترامب وصلت الأمور إلى ذروتها، إذ أعلن بداية العام عن صفقة القرن ضاربا بعرض الحائط الاتفاقيات والتفاهمات المبرمة سابقا على أساس حل الدولتين واستمرار عملية السلام.

وأشار العطاري في كلمته الى ثلاثة مسارات: أولها المسار السياسي بقيادة الرئيس "أبو مازن"، والثاني هو المقاومة الشعبية والزحف نحو الأغوار، والثالث دعم الأغوار وتعزيز صمود المواطنين فيها.

كما وضح مجدلاني أن بدء حكومة الاحتلال بتنفيذ "الضم الإسرائيلي" سواء كليا أو جزئيا هو مرفوض تماما من القيادة والشعب الفلسطيني، ولا يمكن المساومة لتحقيقه على أرض الواقع.

وهناك فعالية أخرى ضمن سلسلة الفعاليات الشعبية، وهذه المرة في قطاع غزة، يوم الأربعاء ٢٠٢٠/٧/١، حيث دعت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية إلى المشاركة الواسعة في مسيرة الغضب الجماهيرية، التي شارك فيها ممثلو الفصائل والمنظمات الشعبية والأهلية ورجال الدين وحشد كبير من النساء.

وظهرت المنصة كلوحة وطنية متكاملة، بمشهد لم يحدث منذ ١٤ عاما، حيث تواجد عليها مسؤول تنظيم حركة فتح أحمد حلس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس يحيى السنوار، تحت شعارات وهتافات موحدة ضد الخطط الإسرائيلية.

وقال حلس إن الفعالية حملت رسالة للعالم أجمع، بأن الشعب الفلسطيني موحد في رفض صفقة القرن والخطط الاسرائيلية، وأن الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده لن يقبل بهذه الخطط، وسيواصل العمل لاسقاطها مهما كلف الثمن، ولن يصمت على ضياع حقوقه أو سلب أرضه وسيواصل نضاله حتى استرداد كامل حقوقه.

كما طالب المجتمع الدولي بالدفاع عن قراراته ووعوده الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني، وضرورة التحرك الفوري والعاجل لمنع حكومة الاحتلال من تنفيذ مخططاتها.

وقال القيادي في حركة حماس د. اسماعيل رضوان، إن كل الخيارات متاحة ومفتوحة أمام الشعب الفلسطيني لمواجهة مشروع "الضم الاسرائيلي"، بما في ذلك الانتفاضة الشعبية والمقاومة المسلحة. حيث أكد ضرورة وجود دعم أكبر من الدول العربية والإسلامية، وتوفير شبكة أمان مالي وسياسي، وملاحقة قادة الاحتلال ومحاكمتهم في المحاكم الدولية على الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب والارض.

وفي كلمة مركزية باسم القوى المشاركة في المسيرة، تحدث ممثل حزب "فدا" سعدي عابد، عن ضرورة الاسراع في انجاز الوحدة الفلسطينية لمواجهة المخططات، التي تشكل تهديدا وجوديا للشعب الفلسطيني. مشيدا بموقف القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير بالتحلل من الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال، واستكمال تنفيذ كل قرارات المجلس الوطني والمركزي.

ومن الجدير ذكره أن مسيرة الغضب جاءت بناء على خطة مواجهة "الضم الاسرائيلي" التي وضعت في المؤتمر الوطني الصحفي يوم الاحد ٢٠٢٠/٦/٢٨، بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية، والتي شملت إطلاق الحملة الوطنية لمواجهة مخطط "الضم الإسرائيلي" وصفقة القرن، والتأكيد على قرارات المجلس الوطني والمركزي بسحب الاعتراف "بإسرائيل"، ومواجهة التطبيع، والدعوة لتشكيل جبهة وطنية موحدة للمقاومة الشعبية لإدارة الاشتباك الميداني.

ولاتزال الفعاليات مستمرة، حيث أعلن عضو المجلس الثوري لحركة فتح رائد رضوان، عن التحضير لعقد مهرجان مركزي في رام الله، بحضور دولي لافت، ضمن سياق مواجهة مخططات الاحتلال في ضم أجزاء من دولة فلسطين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفعاليات تأتي بشكل متزامن مع تنفيذ حملة اعلامية على المستويات كافة، بهدف رفع منسوب الوعي بمخاطر مشروع "الضم الاسرائيلي" وتعزيز الجبهة الداخلية، في إطار العمل لإحباط تنفيذه.







الاتحاد البرلماني العربي يسند الموقف الفلسطيني برفض الضم

تشهد القضية الفلسطينية أخطر مراحلها، بتعاظم التهديدات والمخططات التي تسعى حكومة الاحتلال إلى فرضها أمراً واقعاً، استناداً إلى دعم وانحياز الإدارة الأمريكية، وآخر تلك المخططات ضم أراضي غور الأردن وأجزاء من الضفة الغربية، في سياق لا ينفصل عن ما يسمى صفقة القرن المشؤومة.

وقال الاتحاد البرلماني العربي في بيان أصدره رئيسه المهندس عاطف الطراونة بتاريخ ٢٤-٦-٢٠٢٠ : انه وفي ظل حالة الانقسام العربي على عديد الملفات، فإن فلسطين كانت وستبقى قضيتنا المركزية، ولا نرى أولى منها قضية تجمعنا، وآن الوقت لصدارتها أجندة القرار العربي على المستويات كافة، فهي المدخل الحقيقي للسلام ولأمن واستقرار المنطقة برمتها.

ولما اتخذ الاتحاد البرلماني مواقف واضحة وحازمة في مواجهة الصفقات المشبوهة وفي رفض مختلف أشكال التطبيع مع الاحتلال، فإنه يعلن براءة الشعوب من أي تسوية ليفقدها الشرعية وينزع عنها الغطاء، ويقول للعالم أجمع إن نبض الشعوب العربية لا يعترف بأي حلول تهضم حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية على أرضه، وعلى رأسها حق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحق العودة والتعويض للاجئين.

واليوم وحيث تتسارع الخطى في محاولات تشويه بنية المفاهيم لدى الأجيال، وتصوير قضية فلسطين على أنها طالت في الأمد وتوجب القبول بالمتاح وأن يرضى الفلسطينيون بالأمر الواقع، فإن ذلك يشكل خطراً يتوجب التصدي له عبر مختلف الوسائل في منظومة المؤسسات العربية، وأن تتوقف كل محاولات تركيع شعب فلسطين الصامد، فلا يؤتيَن بأرض الأنبياء ومهد الحضارات من قبل أبناء جلدتنا.

وعليه فإن القوى والفصائل الفلسطينية مطالبة اليوم بإنجاز ملف المصالحة لتشكل الجبهة الأولى من جبهات الرفض العربي لأي تصفية للقضية الفلسطينية، ولتتمكن من الوقوف بوجه مخططات ضم أراضي غور الأردن والضفة الغربية والجولان .

ونحن في الاتحاد البرلماني العربي وإذ نقدر مواقف الزعماء والقادة العرب في ممارسة أشكال الضغط كافة مع القوى الدولية الفاعلة للتصدي للمخططات الإسرائيلية، لنثمن بالوقت ذاته مواقف شعوبنا التي تعبر مراراً عن براءاتها من كل المواقف الطارئة التي تحاول التسلل إلى الجسد العربي لسلخ قضية فلسطين عن حاضنتها ودعاماتها الرئيسية.

وندعو في الختام المجالس والبرلمانات العربية وهي التي سطرت مواقف مشرفة في دعم القضية الفلسطينية، إلى اتخاذ مواقف رافضة لمخططات الاحتلال بضم أراضي الغور وأجزاء من الضفة الغربية، وأن تطالب حكوماتها بالضغط والتواصل مع القوى الفاعلة والمؤثرة في القرار الدولي لإحباط المخطط الإسرائيلي، والذي ينسف كل اتفاقيات السلام ويضع المنطقة برمتها على صفيح من التوتر والغليان ويدفعها إلى منعرجات الفوضى.

البرلمان العربي يؤكد رفضه للضم

أكد البرلمان العربي أنه يتابع بقلق شديد مستجدات القضية الفلسطينية والوضع في الأراضي المحتّلة، وإعلان حكومة القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) عن نيتها لتنفيذ مخطط ضم مساحات واسعة من الضفة الغربية المحتلة بما يشمل أجزاء من منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت وفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية كجزء من خطة السلام الأمريكية المرفوضة (صفقة القرن الأمريكية الإسرائيلية)، مؤكداً أن هذا كله خرق صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية وللقانون الدولي، ويُرسخ الاستعمار والاستيطان وضم أراض غير المُجّرم في القانون الدولي، ويمثل إعلان حرب يُهدد عمليّة السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وجدد البرلمان العربي في قرار له في ختام أعمال جلسته بتاريخ ٢٤ حزيران ٢٠٢٠ التي شارك فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، دعمه الثابت لحق الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية في إنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة وذات السيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ م، وعاصمتها مدينة القدس، وحل قضية اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من المعتقلات والسجون الإسرائيلية.

وأعلن البرلمان دعمه قرار القيادة الفلسطينية الذي أعلنه الرئيس محمود عباس بقطع كل أشكال العلاقة مع القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) والتحلل من الاتفاقيات والالتزامات المترتبة عليها والموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وطالب المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ إجراءات فورية وحازمة لمنع تنفيذ مخطط الضم الاحتلالي الذي أعلنت عنه القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل).

كما طالب البرلمانات الإقليمية والبرلمانات الدولية والاتحاد البرلماني الدولي برفض مخطط القوة القائم بالاحتلال (إسرائيل) بضم الأراضي الفلسطينية، والدفاع عن حل الدولتين، ودفع الدبلوماسية البرلمانية لتوضيح تداعيات مخطط الضم على فرص السلام في المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين.

وأشاد بموقف الاتحاد الأوروبي والرسالة المشتركة إلى الحكومة الإسرائيلية، التي أرسلتها كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، والسويد، وبلجيكيا، وهولندا، وايرلندا والاتحاد الأوروبي، والتي حذرت من ضم أي أجزاء من الضفة الغربية، داعيا هذه الدول لمواصلة اتصالاتها الدولية الدبلوماسية وعلى الأصعدة والمستويات كافة، لمنع حكومة القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) من تنفيذ إعلانها بضم الأراضي ووضع مخططات وخرائط لهذا الضم.

وطالب الاتحاد الأوروبي باتخاذ خطوات عاجلة واستباقية لوقف مخطط الضم الذي أعلنت عنه القوة القائمة الاحتلال (إسرائيل)، والاعتراف بدولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ م وعاصمتها مدينة القدس من دول الاتحاد الأوروبي كافة التي لم تعترف بدولة فلسطين حتى الآن.

كما طالب الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم والمستلزمات الطبية للسلطة الفلسطينية لمواجهة جائحة كورونا، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ووقف جميع الأعمال العدائية للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، والامتناع عن أي أنشطة تؤدي إلى تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل هذه الجائحة.





الزعنون: فلسطين والأردن في خندق المواجهة الأول لإفشال خطط الضم الإسرائيلية لأرضنا المحتلة

أشاد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بمواقف الملك عبد الله الثاني بن الحسين الرافضة لخطط الضم الإسرائيلية لأراض فلسطينية محتلة.

وثمّن الزعنون عالياً خلال مكالمة هاتفية جرت بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢ بينه وبين رئيس مجلس النواب الأردني – رئيس الاتحاد البرلماني العربي المهندس عاطف الطراونة، الجهود التي يقودها الأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني في حشد الدعم الدولي الرافض لسياسات وإجراءات الاحتلال لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية وحرمان شعبنا من حقوقه المشروعة.

وأكد المجلس الوطني بيان أصدره اليوم، أن دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية والشعبين التوأمين وقيادتيهما جلالة الملك عبد الله الثاني وسيادة الرئيس محمود عباس في خندق المواجهة الأول لإفشال مخططات الاحتلال لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودته الى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

ودعا المجلس الوطني إلى ضرورة تكثيف العمل البرلماني العربي نصرةً لقضية العرب الأولى فلسطين والدفاع عنها خاصة في هذا الوقت العصيب الذي تمر به وتصاعد الهجمة الإسرائيلية المدعومة من إدارة الرئيس ترامب على الحقوق الوطنية لشعبنا ووجوده في أرضه.

وأكد المجلس الوطني ثقته العالية في قدرة الامة العربية وشعوبها الابية على النهوض وتجاوز هذه المرحلة والتصدي لهذا العدوان والغطرسة الإسرائيلية -الامريكية على حقوق شعبنا وعلى حاضر ومستقبل الأجيال العربية في التقدم والازدهار.

ويثمّن المواقف الحازمة للملك عبد اللّه الثاني

ثمّن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المواقف الحازمة والرافضة التي أكد عليها العاهل الأردني الملك عبد اللّه الثاني بن الحسين، من التهديدات والمشاريع الإسرائيلية بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد الزعنون في تصريح صحفي صدر عنه بتاريخ ١٥-٥-٢٠٢٠، ان المواقف المبدئية والشجاعة من القضية الفلسطينية التي يعبّر عنها الملك عبد الله الثاني تؤكد من جديد ان الخطر الإسرائيلي يهدد المصير المشترك للشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وتؤكد الرفض المطلق للخطط والاجراءات الاحتلالية الإسرائيلية في فلسطين.

وأشاد الزعنون بالدور الأردني الصلب والممتد عبر التاريخ في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده على ارضه، والدفاع عن حقوقه الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته وعاصمتها مدينة القدس.

ويؤكد استمرار التنسيق الاستراتيجي بين فلسطين والأردن لاسقاط صفقة القرن

قال رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، إن التنسيق عالي المستوى والرفض الشعبي الفلسطيني الأردني لـ "صفقة القرن" كان بمثابة رسالة فلسطينية أردنية موحدة لأميركا وإسرائيل بأنه لا يمكن السماح لأحد بإنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية ومصادرة الحقوق العربية.

وأضاف الزعنون، خلال ندوة نظمتها جمعية الشؤون الدولية، بتاريخ ٣-٣-٢٠٢٠، في العاصمة الأردنية عمان، أن القيادتين الفلسطينية والأردنية ترفضان بشكل مطلق أية حلول لا تلبي الحقوق المشروعة لشعبنا، وفي مقدمتها حقنا في القدس عاصمة دولتنا المستقلة ذات السيادة، ولا يمكن التنازل عن حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

وقال الزعنون، "إن الأردن وفلسطين في خندق واحد في الدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ورفض صفقة المؤامرة الأميركية، ونحن مدركون، أنهما ستتعرضان للمزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية، للقبول بهذه الخطة، ونحن على ثقة تامة بأن ذلك لن يحصل أبدا".

وأكد مجددا، أن الموقف الوطني الأردني المشرّف تجاه القضية الفلسطينية، و"اللاءات الملكية الثلاث" برفض سيادة إسرائيل على مدينة القدس ورفض التوطين والوطن البديل، كانت ردا حازما وحاسما على "صفقة القرن" وما جاءت به من مقترحات مرفوضة جملة وتفصيلا.

وتابع: منذ اليوم الأول لاعتراف ترمب بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الذي رفضه العالم، وحتى قبل ذلك، كان التشاور والتنسيق الاستراتيجي بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية على أعلى المستويات، بين الملك عبد الله الثاني ابن الحسين والرئيس محمود عباس، لبحث وتوحيد الجهود والمواقف وحشد الرأي الدولي الرافض لتلك الخطة المخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقال الزعنون: "لم يقتصر التنسيق الفلسطيني الأردني المشترك وتدارس سبل مواجهة هذه المؤامرة، على مستوى القيادتين الشقيقتين فحسب، بل توازى معه تنسيق وتعاون وثيق على المستوى البرلماني، بين المجلس الوطني ومجلس الأمة الأردني، وبشكل خاص مع مجلس النواب الأردني برئاسة المهندس عاطف الطراونة، فقد جرى الإعداد والتشاور المشترك لعقد المؤتمر الطارئ للاتحاد البرلماني العربي في عمان الشهر الماضي، الذي شهد مشاركة برلمانية عربية واسعة وإجماعا على رفض مظلمة القرن.

وأشاد الزعنون بمستوى العلاقة مع مجلس النواب الأردني، مؤكدا استمرار التعاون والتنسيق الوثيق بين المجلسين وبين الوفود البرلمانية الفلسطينية والأردنية في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية كافة، للدفاع عن القضية الفلسطينية.

وأردف أنه "عند الحديث عن المخاطر التي ترتبت على المقترحات الواردة في تلك الخطة الأميركية الإسرائيلية، فإن خطرها الاستراتيجي هو تصفية القضية الفلسطينية، والمسّ بمصالح وحقوق الأردن الشقيق، خاصة الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية وبشكل خاص المسجد الأقصى المبارك، إلى جانب تهديد الأمن القومي الأردني، لأن الخطة تقترح ضم غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات والاعتراف بسيادة إسرائيل عليها، وهو خطر استراتيجي لا بد من مواجهته، لأن الهدف عزل فلسطين وشعبها عن محيطه العربي، فضلا عن تصفية قضية اللاجئين التي اقترحت خطة ترمب إسقاط حق عودتهم واقتراح توطينهم في أماكن تواجدهم خارج فلسطين، وهو ما نرفضه تماما نحن والأشقاء في الأردن".

وتابع: ولأن القدس عاصمة دولتنا ومقدساتها والوصاية الهاشمية عليها، قد استُهدفت في هذه الخطة التي أسقطت حقوق الأمتين العربية والإسلامية فيها، فلا بد من الإشارة إلى الخطر المحدق بالقدس ومقدساتها، حيث تضع تلك الخطة المقدسات المسيحية والإسلامية، خاصة المسجد الأقصى، تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، وتجعل إقامة فروض الصلاة فيها حسبما تراه إسرائيل، وذلك بنصها على أن (الناس من جميع الأديان لهم حق الصلاة في الحرم الشريف/ جبل الهيكل، بطريقة تحترم كل أديانهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلاة لكل دين، والأعياد، وعوامل دينية أخرى)، ما يسمح بتقسيم المسجد الأقصى في هذه الصفقة مكانيا وزمانيا بين المسلمين واليهود.

وأكد الزعنون أنه "لا خيار لنا جميعا إلا الصمود ومقاومة الضغوط، والتمسك بحقوقنا، ونحن على ثقة أن الأمة العربية ستنتصر لفلسطين وعروبتها، لأن تلك الصفقة لا تهدد الأردن وفلسطين فحسب، بل تهدد مصير الشعوب العربية برمتها ومستقبل أجيالها".



في ذكرى النكبة:
المجلس يدعو برلمانات العالم للعمل مع حكوماتها لفرض عقوبات رادعة على الاحتلال

دعا المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم للتحرك الجاد على الصعد القانونية والسياسية كافة والعمل مع حكوماتها لفرض العقوبات على حكومة إسرائيل لإنهاء احتلالها ومنعها من تنفيذ خطط الضم لأراضي الدولة الفلسطينية المحتلة.

وذكَر المجلس في رسائل متطابقة وجهها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ١٤-٥-٢٠٢٠، لرؤساء الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والافريقية والآسيوية والبرلمان العربي والبرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية الاوروبية والاورومتوسطية، والى عدد من رؤساء البرلمانات الوطنية النوعية في أوروبا وافريقيا واسيا وامريكا اللاتينية، ذكرهم بمسؤولياتهم تجاه ما يعانيه شعبنا بعد مرور ٧٢ عاما على نكبته في العام ١٩٤٨.

وأضاف ان ذكرى النكبة تترافق مع اعلان حكومة الاحتلال عن إجراءات تنفيذية لضم أجزاء كبيرة مما تبقى من ارض فلسطينية محتلة منذ عام ١٩٦٧، تطبيقا لما جاء في خطة الرئيس ترمب المسماة "صفقة القرن".

وقال المجلس في رسائله، إن تنفيذ مشروع الضم الإسرائيلي الأميركي يعتبر إلغاءً للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل واميركا، وهو دليل آخر على أنهما لا تريدان السلام، وتسعيان لتصفية القضية الفلسطينية.

وطالب البرلمانات برفض هذه الخطط والإجراءات واتخاذ ما يلزم لمنع تنفيذها تفاديا لفتح أبواب التصعيد في المنطقة، داعيا حكومات العالم لدعم شعبنا للتخلص من الاحتلال، والاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس.

ودعا المجلس الى تجميد عضوية الكنيست الإسرائيلي الذي يسن قوانين تشرع الاستيطان والضم لمناطق تابعة للأراضي الفلسطينية، في تناقض تام مع القانون الدولي، وأهداف ومقاصد الاتحادات البرلمانية.

وطالب البرلمانات للعمل مع حكوماتها لمواصلة دعم وكالة الأونروا ماليا وسياسياً، والاستجابة لندائها الطارئ للحصول على ٩٣،٤ مليون دولار لحماية اللاجئين الفلسطينيين من خطر جائحة كوفيد-١٩.

وشرح ما يتخذه الاحتلال من إجراءات مرفوضة بحق نضال شعبنا المشروع، من خلال تهديد البنوك الفلسطينية،



بحجة تقديم خدماتها لعائلات الأسرى والجرحى والشهداء الفلسطينيين.

وأوضح المجلس إن إسرائيل ماضية في تصعيد استيطانها، وحصارها الظالم على قطاع غزة، واقتحاماتها للمدن والقرى والمخيمات والاعتقالات اليومية، وهدم البيوت، واحتجاز جثامين الشهداء.

وذكّر البرلمانات بما حلّ بالشعب الفلسطيني منذ ٧٢ عاما من تشريد نحو ٩٥٠ ألف فلسطيني من وطنهم، بعد اقتراف جريمة التطهير العرقي بحقهم من خلال ارتكاب ٢٥٠ مجزرة، وتدمير نحو ٥٣١ قرية ومدينة.

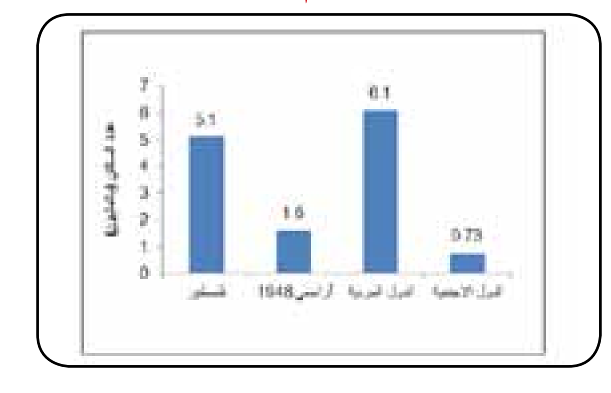
واكد تمسكه بحق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨، وفقا للقرار ١٩٤، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس استنادا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وجدد المجلس التأكيد على استمرار مسيرة النضال الوطني حتى تحقيق كافة الأهداف، وأن جرائم الاحتلال لن تنال من عزيمة شعبنا، وأن مظلة منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في الوطن والشتات.

حوالي ١٣،٥ مليون فلسطيني
في فلسطين التاريخية والشتات

بناء على التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، هناك حوالي ١٣،٥ مليون فلسطيني في العالم منهم نحو ٥،١ مليون فلسطيني في دولة فلسطين، ٢،٥٩ مليون ذكر و٢،٥١ مليون أنثى. فبلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر حوالي ٣،٠٥ مليون نسمة، منهم ١،٥٥ مليون ذكر و١،٥٠ مليون أنثى، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي ٢،٠٥ مليون نسمة، منهم ١،٠٤ مليون ذكر و١،٠١ مليون أنثى.

عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب مكان الإقامة، منتصف عام ٢٠٢٠



المجتمع الفلسطيني فتي وأكثر من ثلث سكانه دون ١٥ سنة تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (٠-١٤ سنة) في منتصف العام ٢٠٢٠ بحوالي ٣٨٪ من مجمل السكان في فلسطين، بواقع ٣٦٪ في الضفة الغربية و٤١٪ في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (٦٥ سنة فأكثر) حيث قدرت نسبتهم في منتصف عام ٢٠٢٠ بحوالي ٣٪ في فلسطين، بواقع ٤٪ في الضفة الغربية و٣٪ في قطاع غزة.

حوالي ١١٢ ألف فلسطيني في التجمعات المنوي ضمها من قبل الاحتلال الاسرائيلي منتصف عام ٢٠٢٠

بلغ عدد التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية التي ينوي الاحتلال الاسرائيلي ضمها ٤٣ تجمعا موزعة على النحو التالي: ١٠ تجمعات في شمال الضفة الغربية، ٣٠ تجمعا في وسط الضفة الغربية، ٣ تجمعات في جنوب الضفة الغربية، حيث قدر عدد الفلسطينيين فيها ١١٢،٤٢٧ فرداً بمساحة اجمالية قدرها ٤٧٧،٣ كم٢.

التوزيع النسبي لأعداد السكان منتصف عام ٢٠٢٠ في التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية المنوي ضمها من قبل الاحتلال الاسرائيلي حسب المنطقة







المجلس يؤكد المضي بتنفيذ قرار التحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى الثالثة والخمسين لاحتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين على مواصلة التصدي لكافة المشاريع التآمرية الهادفة لتصفية الوجود الوطني الفلسطيني على أرض الآباء والأجداد، مشددا على المضي بتنفيذ قرار التحلل من الاتفاقيات مع هذا الاحتلال دفاعا عن الوجود والحقوق.

وقال المجلس في بيان أصدره لمناسبة النكسة التي حدثت في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧: انه لا بديل عن إنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق المشروعة في الحرية والاستقلال والعودة، والدولة المستقلة على كامل حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها مدينة القدس.

واضاف المجلس: إن سنوات الاحتلال الطويلة لأرضنا، وما رافقها من سياسات واجراءات احتلالية عنصرية، فشلت في تغيير هويتها العربية الفلسطينية، وتشويه تاريخها وحضارتها الممتدة وارتباط شعبنا الأزلي بها، وفشلت في زعزعة تمسكه ودفاعه عن حقوقه الثابتة، رغم بطش الاحتلال وارهابه.

وأكد المجلس أن الاحتلال وبدعم امريكي كامل يسابق الزمن في تنفيذ خططه لضم ما تبقى من ارضنا المحتلة وتصعيد اجراءاته في تهويد مدينة القدس، ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، ومحاولات النيل من القيادة الفلسطينية وتقويض السلطة الوطنية، إضافة لاستمرار جرائم الاعتقال وإرهاب المستوطنين والاعدامات وآخرها ما حصل مع الشهيد ذوي الاحتياجات الخاصة اياد الحلاق في مدينة القدس المحتلة.

وأضاف المجلس: أن كل هذه السياسات والممارسات الارهابية، تعكس، بما لا يدع مجالاً للشك، إصرار حكومة تل أبيب على مواصلة احتلال أراضي الدولة الفلسطينية، وجر المنطقة نحو المزيد من التدهور والتصعيد.

وطالب المجلس المجتمع الدولي بالرد على انتهاكات إسرائيل المتواصلة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تكفل حق شعبنا بتقرير مصيره وعودته والعيش بدولته ذات السيادة بعاصمتها القدس، مطالبا بخطوات فعلية وفرض عقوبات عليها لمنع تنفيذ مخططات الضم لأرضنا المحتلة.

وجدد المجلس دعوته لإنهاء الانقسام وتوحيد الصف تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، أينما وجد، لمواجهة المخاطر المحدقة بمشروعنا الوطني، مؤكدا أهمية الاصطفاف خلف القيادة الفلسطينية ممثلة بالسيد الرئيس أبو مازن في إطار التصدي لما يعرف "بصفقة القرن الأمريكية" ومخططات الضم الإسرائيلية.

وختم المجلس بيانه بتحية صمود للشعب الفلسطيني ودفاعه عن حقوقه وأرضه وهويته ومقدساته وإصراره على تحقيق حلم الشهداء بتجسيد دولتنا ذات السيادة على كامل التراب الفلسطيني.



المجلس الوطني

وجه رسائل لبرلمانات العالم لإنقاذ حياة الأسير كمال أبو وعر

٢٠٢٠/٧/٢٠

طالب المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداته بالتدخل العاجل لإنقاذ حياة الأسير كمال أبو وعر المصاب بالسرطان وفيروس كورنا.

وحذر المجلس الوطني عبر رسائل متطابقة وجهها رئيسه سليم الزعنون هذه البرلمانات والاتحادات الى إنّ حياة الأسير «أبو وعر» المعتقل منذ ١٨ عاما في خطر شديد، تستدعي تدخلا فوريا لإنقاذ حياته، فهو مصاب بورم سرطاني في الحنجرة، وأصيب مؤخرا بفيروس كورونا، وهو الآن يعاني من تدهور خطير على حالته الصحية، وبحاجة ماسة لتلقي العلاج المناسب.

ونناشدهم باسم آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، الذين يتعرضون لتعذيب جسدي ونفسي، وتردي أوضاعهم الصحية وتفشي الأمراض الخطيرة والمزمنة، بالتدخل العاجل للإفراج عن الأسير «كمال أبو وعر» (٤٦ عاما) وزملائه المرضى وكبار السن.

وأضاف المجلس في رسائله الى إن حياة قرابة (٧٠٠) أسير مريض منهم (٣٠٠) يعانون أمراضاً مزمنة في خطر شديد، ومعرضين للإصابة بفيروس كورنا، مما يتطلب سرعة التحرك لإنقاذ حياتهم، والافراج عنهم.

وأشار المجلس بأنه رغم انتشار وباء "كورونا"، لم يتغير الحال، حيث لم تتّخذ إدارة السّجون الاسرائيلية الإجراءات الصحية اللازمة لحماية الأسرى الفلسطينيين، مما يرفع درجة الخشية والقلق لديهم وعليهم، في ظلّ غياب التواصل بينهم وبين عائلاتهم.

وقال المجلس: إنّ مستوى الاستهتار الاسرائيلي بحياة هؤلاء الاسرى وصل لدرجة فقدان (١٢) منهم حياتهم داخل سجون الاحتلال خلال العامين الأخيرين بسبب سياسة الإهمال الطبي المتعمد، ليصل عدد ضحايا هذه السياسة إلى (٦٩)، من بين (٢٢٤) أسيرا ارتقوا شهداء في هذه السجون منذ الاحتلال عام ١٩٦٧.

واكد المجلس أن الأوان قد حان لإنفاذ اتفاقيات جنيف ذات الصلة على الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وأن تتحمل المؤسسات الحقوقية والانسانية، الإقليمية والدولية، وبرلمانات العالم، مسؤولياتها القانونية والإنسانية والأخلاقية تجاه هؤلاء الاسرى، وأن تتحرك بشكل عاجل للإفراج عنهم، ووضع حد لهذا الاستهتار بحياة (٤٧٠٠) أسير فلسطيني، بينهم (٤١) اسيرة، و(١٦٠) طفلا، ومئات المرضى وكبار السن.



في ذكرى تأسيسها

منظمة التحرير الفلسطينية الحامية لحقوق شعبنا والضامنة لاستقلالية قراره الوطني

قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن منظمة التحرير هي بيت شعبنا، كانت وستبقى ممثله الشرعي الوحيد في أماكن تواجده، وستبقى قائدة نضاله، وحامية مشروعنا الوطني حتى العودة والاستقلال.

وأضاف المجلس في بيان أصدره، بتاريخ ٢٧-٥-٢٠٢٠ ، لمناسبة مرور ٥٦ عاما على تأسيس منظمة التحرير التي اعلن المؤتمر الفلسطيني الأول عن تأسيسها بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٨، إن تطورات الأحداث أثبتت أن المنظمة التي ناضل المرحوم أحمد الشقيري من أجل تأسيسها، لتمثل شعبنا وتقود نضاله، وتابع المسيرة من بعده القادة المؤسسون، وفي مقدمتهم الشهيد الرمز ياسر عرفات، انها الضمانة والضامنة لاستقلالية القرار الوطني المستقل، والحامية لحقوق شعبنا في تقرير المصير والعودة، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

وتابع: في ١٩٦٤/٥/٢٨ من عام ١٩٦٤ احتضنت مدينة القدس المئات من ممثلي شعبنا من داخل الوطن والشتات، ليعلنوا أن إرادته في النهوض من رماد النكبة لن يقف امامها أحد، وليعلنوا ميلاد أهم انجاز وطني فلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

وجدد "المجلس" تأكيده على أن منظمة التحرير بقيادة الرئيس محمود عباس، تتصدى الآن لأشرس حرب إسرائيلية- أميركية على حقوقنا، وستنجح في إفشال أهدافها، مثلما نجحت في إفشال محاولات البعض ضرب وحدانية تمثيلها لشعبنا وإيجاد بدائل عنها، مؤكدا أن المنظمة لم تسمح سابقا لأحد أن يتحدث باسم شعبنا، ولنْ تسمح الآن لأحد الادعاء بتمثيل مصالحه.

وأكد أن منظمة التحرير استطاعت بتضحيات الشهداء والجرحى والأسرى، أن تعيد لشعبنا هويته وتحافظ على ثوابته، وانتزعت الاعتراف العالمي بها كممثل شرعي ووحيد له، وصولا الى الاعتراف بفلسطين دولة في الأمم المتحدة بعاصمتها مدينة القدس، على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧.

وجدد المجلس تأكيده على أن افشال محاولات تصفية مشروعنا الوطني، تتطلب انهاء الانقسام وتحقيق الوحدة في إطار منظمة التحرير، فلم يعد هناك عذر لأحد، خاصة بعد قرار القيادة التحلل من الاتفاقيات والتفاهمات مع الاحتلال، وإدارة ترمب.

وأكد المجلس الوطني استمراره في العمل من أجل تفعيل وتطوير مؤسسات المنظمة، وتعزيز دورها في النظام السياسي الفلسطيني، كما أراد لها المؤسسون والشهداء الأوائل من أحمد الشقيري إلى أبو عمار إلى جورج حبش، وغيرهم من الشهداء والقادة، كذلك في العمل على تنفيذ قرارات المجلس الوطني وقرارات المجالس المركزية، المتعلقة بتطوير وتفعيل مؤسسات المنظمة.

وقال المجلس في بيانه: إنه في مثل هذا اليوم من عام ١٩٦٤ احتضنت مدينة القدس المئات من ممثلي الشعب الفلسطيني من داخل الوطن ومن الشتات ليعلنوا ان إرادة شعبنا في النهوض من رماد النكبة لن يقف امامها أحد، وليعلنوا ميلاد أهم انجاز وطني فلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية.



ملخص دراسة: نحو الانتقال من السلطة إلى الدولة

د. كمال قبعه
عضو المجلس الوطني ولجنته القانونية
عضو لجنة صياغة الدستور الفلسطيني

تزامنا مع اعلان الاحتلال الاسرائيلي عن نيته ضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية، تُطرح الكثير من التساؤلات حول مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

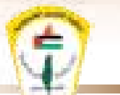
وسيؤدي بدء إسرائيل بتنفيذ مشروعها، إلى تقويض الوجود السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ علماً أننا نعتبر أن وجود هذه المؤسسة إنجازاً وطنياً وخطوة على طريق تأسيس الدولة، والذراع التنفيذي المرحلي والمؤقت لمنظمة التحرير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أن إسرائيل تتلطى بها كذريعة وشماعة لمنع قيام الدولة الفلسطينية، بعدما عملت طوال سنين الاحتلال على ربط المصالح الفلسطينية وتشابكها مع مصالح الإسرائيليين. ويبدو ذلك واضحاً من خلال: تصاريح المرور عبر الحواجز الإسرائيلية والدخول للمدن، والتحكم بالسفر إلى الخارج عبر المعابر الحدودية، أو تصاريح البضائع، أو حتى تصاريح العلاج، وكذلك المياه والكهرباء إلخ...، فكل ذلك لا بد من أن يمر عبر الإسرائيليين ومرتبطاً بهم.

وتبعاً لتحلل منظمة التحرير من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، فإن هذا الأمر سيقود إلى التغيّر الوظيفي للسلطة مع الحفاظ على مؤسساتها كافة، التي استغرق تأسيسها سنوات طويلة وجهود جبارة على أمل التوصل لاتفاق حل الدولتين، الأمر الذي سيدفع دولة الاحتلال والإدارة الأمريكية إلى شنّ حرب اقتصادية ومالية كبيرة عليها بهدف إضعافها أو إسقاطها، في الوقت الذي تعلن فيه دولة الاحتلال أنها ليست مستعدة لضم المواطنين الفلسطينيين أو تحمّل مسؤولياتهم في حال إسقاط السلطة، وتحمل تبعات هذه الخطوة بصفتها دولة محتلة.

يتناول هذا الملخص محاولة المساهمة في العصف الذهني الدائر، بشأن: ما هو مصير السلطة الفلسطينية بعدما تحللنا من الاتفاقيات؟ وما هو إطار وشكل وظائفها وعلاقاتها بالمنظمة والدولة؟ وهل الرد سيكون بإعادة طرح فكرة العمل على تجسيد الدولة وبسط سيادتها على إقليمها المحتل، والانتقال من السلطة إلى الدولة تحت الاحتلال؟ وما هي وسائل وطرق تحقيق ذلك؟ وما هي المقتضيات القانونية والإجرائية (١) اللازمة لذلك؟

قرار المجلسين بالانتقال من السلطة إلى الدولة

في بيانه ليلة ١٩ أيار/ مايو ٢٠٢٠، أعلن رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أن منظمة التحرير ودولة فلسطين قد أصبحتا في حل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة عليها، بما فيها الأمنية. وأضاف الرئيس أن: على سلطة الاحتلال ابتداء من الآن، أن تتحمل جمع المسؤوليات والالتزامات أمام المجتمع الدولي كقوة احتلال في أرض دولة فلسطين المحتلة، وبكل ما يترتب على ذلك من آثار وتبعات وتداعيات، استنادا إلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.



وأكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٠، في سياق بحثها في وضع الآليات المناسبة لتطبيق تلك القرارات، على "البدء بالخطوات العملية لتجسيد سيادة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم (١٩/٦٧) في تشرين الثاني ٢٠١٢، وأكدت ان تلك "القرارات تشكل برنامج عملها للمرحلة القادمة، كخطوات عملية للانفكاك عن الاحتلال والانتقال من السلطة إلى الدولة، تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني في دورته الأخيرة والمجلس المركزي الذي تبعه، وبناءً على اعتبار أن المرحلة الانتقالية منتهية". وشددت اللجنة التنفيذية "على وضع آليات لتنفيذ الانتقال من السلطة إلى الدولة، وفقا لتلك القرارات، والاستمرار في بناء وتطوير مؤسسات الدولة استناداً إلى إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ وقرار الأمم المتحدة ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢".

أهمية القرارين ١٨١ لعام ١٩٤٧ و٦٧/ ١٩ لعام ٢٠١٢

ولما كانت القيادة الفلسطينية تجري مراجعة لمسيرة التسوية التي أفشلتها إسرائيل، فإنها ستقود إلى إعادة موضوع القضية إلى أساسها المنشئ والناظم وفقاً للشرعية الدولية خاصة القرار الأممي ١٨١، القاضي بتقسيم فلسطين التاريخية" (٢).

فقد قامت إسرائيل منذ بدء القضية بتعطيل الشق الفلسطيني من ذاك القرار، وهو أول اعتراف دولي لإنشاء الدولة الفلسطينية، بنصه على أن "تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية"، وفرض القرار ١٨١ وجود دولة عربية في فلسطين ذات حدود واضحة وبموجب خرائط تفصيلية أرفقت بهذا القرار. وتنكرت إسرائيل لتعهّدها بالعمل على تنفيذ القرارين ١٨١ و١٩٤. واللذان قبلت إسرائيل بموجبه عضواً في الأمم المتحدة، وفقاً للقرار ٢٧٣ في ١٩٤٩/٥/١١ تضمن إشارة إلى هذا التعهُّد (٣). وأشار، إعلان الدولة عام ١٩٨٨ إلى أن القرار ١٩٤٧/١٨١ على اعتبار أنه "ما زال يوفّر شروطًا للشرعية الدولية، تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني".

وأنجزت منظمة التحرير اعترافات متتالية بحق شعبنا في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وناجزة السيادة الوطنية، وبلورة الشخصية القانونية لفلسطين على المستويات الإقليمية والدولية. واعتبارًا من ٣ أغسطس ٢٠١٨، اعترفت بدولة فلسطين ١٣٧ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٩٣ دولة ودولتين غير عضوين.

ويمثل القرار رقم ٦٧/ ١٩ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، الخاص بإقرار منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، إنجازاً تاريخياً في المسعى الفلسطيني لتثبيت شخصية وكيانية دولة فلسطين.

وتضمن القرار مضامين في غاية الأهمية، فقد أكدت ديباجته " أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بجميع جوانبها على نحو مرض". وفي الفقرة الرابعة العاملة من ذات القرار "تؤكد عزمها على المساهمة في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحقق رؤية الدولتين المتمثلة في دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي". بينما أكدت الفقرة الخامسة العاملة من ذات القرار أن أية تسوية لقضية فلسطين يجب أن تكون" على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ومرجعية مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين، من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة شاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى حل القضايا الأساسية كافة، التي لم تحل بعد، أي قضايا اللاجئين الفلسطينيين والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه".

السلطة لم تعد قائمة

نشأت السلطة الوطنية بقرار من منظمة التحرير بموجب قرار المجلس المركزي (٤) في دورته التي انعقدت في تونس بتاريخ ١٠- ١٩٩٣/١٠/١٢، وقرر تكليف اللجنة التنفيذية بتشكيل مجلس السلطة من عدد من أعضائها، وعدد من الداخل والخارج، وأن يترأسها رئيس اللجنة التنفيذية آنذاك ياسر عرفات (٥). وأصدر الرئيس عباس مرسومين(٦) رئاسيين (٢، ٣) في العام ٢٠١٣ بتغيير صفته من رئيس سلطة إلى رئيس دولة فلسطين، مع الاحتفاظ برئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، أي أنه فقط استغنى عن مسمى رئاسة السلطة الوطنية، في المخاطبات الرسمية، وقد جاء هذا الأمر موافقًا لقرار المجلس المركزي الذي عينه بهذه الصفة. وقد تبنى المجلس المركزي في ٥ آذار/ مارس ٢٠١٥ استراتيجية فك الارتباط باتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس، لصالح برنامج المقاومة في الميدان وفي المحافل الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية. وهي الاستراتيجية التي أعيد التأكيد عليها في دورة المجلس المركزي في ١٥كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، وأعيد التأكيد عليها مجدداً في المجلس الوطني في ٣٠نيسان/ أبريل ٢٠١٨.

وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته العادية الثالثة والعشرين، ما بين ٣٠ نيسان ولغاية ٣ أيار ٢٠١٨، وأكد في بيانه الختامي تحت البند الثاني: "أن الهدف المباشر هو استقلال دولة فلسطين، ما يتطلب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة التي تناضل من اجل استقلالها، وبدء تجسيد سيادة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وذلك تنفيذاً لقرارات المجالس الوطنية السابقة، بما فيها إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة ٦٧/١٩ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ باعتباره الأساس السياسي والقانوني للتعاطي مع الواقع القائم". و"يدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من انجاز استقلالها وممارسة سيادتها الكاملة" (٧).

وأصدر المجلس المركزي في دورته الثلاثين المنعقدة برام الله بتاريخ ٢٨-٢٩/١٠/٢٠١٨، قرارًا يؤكد "الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة تجسيد الدولة". وجاء أخيراً قرار القيادة الفلسطينية بالتحلل من الاتفاقيات مع إسرائيل والإدارة الأمريكية أيضاً.

خطوات لتجسيد الدولة

وفي إطار تجسيد قرار منح فلسطين مكانة الدولة، صدر مرسوم الرئيس عباس في ٣ كانون ثاني من العام ٢٠١٣، بنصه: "بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي برفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في الأمم المتحدة ب(..) يتم التعديل في الأوراق الرسمية والأختام واليافطات والمعاملات الخاصة بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية الرسمية والوطنية، باستبدال اسم ‹السلطة الوطنية الفلسطينية› حيثما يرد باسم ‹دولة فلسطين›، واعتماد شعار دولة فلسطين فيها، وتكلف الجهات المعنية بمتابعة تطبيق هذا المرسوم، مع مراعاة مقتضيات الاستخدام" (٩).

وأعلن الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس في ٢١ كانون الأوّل/ ديسمبر من عام ٢٠١٥، أنّ وزارة الداخلية الفلسطينيّة ستصدر جوازات سفر جديدة باسم "دولة فلسطين" خلال عام أو أقلّ، وتمّ الانتهاء من تغيير الوثائق والأوراق الصادرة عن الوزارات والدوائر الرسميّة لكلمة "دولة فلسطين". وكان ملفتاً أنّ رد الفعل الأوّل على إعلان الرئيس محمود عبّاس جاء من واشنطن، حيث قال النّاطق باسم وزارة الخارجيّة الأميركيّة جون كيربي في ٢٢ كانون الأوّل/ ديسمبر: "إذا أقدمت السلطة الفلسطينيّة على تغيير جواز السفر ليصبح مسماه دولة فلسطين، فإنّ الولايات المتّحدة لن تمنح تأشيرات لحامليه، لأنها لا تعترف بالدولة الفلسطينية". وحاولت فلسطين إصدار جواز السفر "البيومتري" حسب المواصفات العالمية الذي يعتمد على بصمة العين، ولكن الجانب الإسرائيلي رفض إدخال هذه المعدات للأراضي الفلسطينية.

وأصدرت السلطة الفلسطينية قراراً بتاريخ ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، بالبدء بإصدار جوازات سفر وبطاقات هوية ورخص للمركبات وطوابع بريد تحمل اسم دولة فلسطين. ويشمل القرار الرئاسي الذي كُلف به مجلس الوزراء في فترة أقصاها شهران إجراء "تعديلات على القوانين والنظم النافذة وإعداد نماذج مقترحة، لكل من جواز السفر، وبطاقة الهوية، والرقم الوطني، ومستندات تسجيل السكان والأحوال الشخصية، ورخص المركبات والقيادة وطوابع الإيرادات بأنواعها لدولة فلسطين". ونص القرار على أن "يتم إعداد نظام خاص بالرقم الوطني بكل فلسطيني حيثما وجد، وذلك بهدف استخدامه في التعريف بجنسيته ولتضمينه في وثائق التعريف الرسمية ولأغراض الإحصاء الوطني". وصدر مؤخراً قرار بعدم تزويد الإسرائيليين بوقائع السجل المدني.

ولعل المتمعن بالإجراءات التي اتبعتها القيادة الفلسطينية، منذ العام ٢٠١٣ تشير إلى وجود خطوات متدرجة ومتحسبة للانتقال من السلطة إلى الدولة، حيث إن تلك السلطة لم تعد قائمة بالمعنى الرسمي للكلمة، ومراسيم الرئيس صريحة وواضحة بشأن ذلك.

استخلاف السلطة بالدولة بمرجعية منظمة التحرير

إن أحد أبرز المقتضيات القانونية الدولية لما بعد رفع التمثيل الدولي لفلسطين، تتمثل في وجوب إعمال مبدأ الاستخلاف في القانون الدولي. وتقوم نظرية الاستخلاف في القانون الدولي على حقيقة أن "دولة تكف عن أن تمارس اختصاصات داخل إقليم بعينه، وتحل أخرى محلها". وقد أكدت معاهدة فينا لعام ١٩٧٨ في شأن أثر الاستخلاف الدولي على المعاهدات، أنّ الاستخلاف الدولي يعني من بين ما يعنيه "حلول دولة محل أخري في المسؤولية عن العلاقات الدولية الخاصة بإقليم بعينه"، واعتمدت المعاهدة في شأن الدول حديثة النشأة والاستقلال، مبدأ حرية تقرير مصير المعاهدات والاتفاقيات التي سبقت استقلالها وتتعلق بإقليمها، وفقاً لما تراه مناسباً لها، "التحلل من معاهدات السلف أو أن تلتزم بها".

وحسناً فعلت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ودورات المجلس المركزي، بإعلان أن المرحلة الانتقالية منتهية، التي تعني بمكوناتها المجلس التشريعي ورئيس سلطة وحكومة، للانتقال من السلطة إلى الدولة استنادا للقرار الدولي لسنة ٢٠١٢ والذي تضمن نص على أن المجلس الوطني هو برلمان الدولة، والرئيس هو رئيس دولة فلسطين، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي الحكومة المؤقتة للدولة تحت الاحتلال.

فقد نص القرار رقم ٦٧/ ١٩ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢الخاص بإقرار منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة في ديباجته، نصاً بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة "وإذ تضع في اعتبارها أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنيطت بها، وفقا لقرار للمجلس الوطني الفلسطيني، سلطات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين".

ويتطلب هذا تسوية مسألة حكومة السلطة الوطنية، بإصدار مرسوم رئاسي بقانون يقضي بتسمية رئيس الحكومة في اللجنة التنفيذية بصفته الاعتبارية، واعتباره مخولاً



من اللجنة التنفيذية بـإدارة الحكومة المؤقتة. وقد يكون من الضروري أن يشمل المرسوم بداية النص على أن تؤول صلاحيات ومسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية كافة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

ويتوجب النص في المرسوم بقانون، على أن تؤول جميع وزارات وهيئات ومؤسسات السلطة ومرافقها ودوائرها إلى منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بالحكومة الفلسطينية المؤقتة.

وقد يذهب المجلس المركزي إلى حد تشكيل مجلس انتقالي بهدف إدارة أراضي الدولة الفلسطينية بشكل مؤقت، وهذا المجلس المؤقت يقوم بالتحضير لانتخابات عامة. وقد يكون من الواجب، أن يقرر المجلس المركزي تفعيل العمل على تشكيل جمعية تأسيسية تُعد وتضع إعلان دستوري لمرحلة الانتقال من السلطة إلى الدولة، وإتمام إعداد مشروع دستور دولة فلسطين بشكله النهائي، ليصار من ثم إلى إحالته للنقاش العام وللاستفتاء الشعبي.

ويتطلب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة تحت الاحتلال، البدء باعتبار فلسطين دولة تحت الاحتلال، وتحشيد العالم لحمايتها، وإزالة الاحتلال باعتباره العائق الأساس أمام تجسيد الدولة وبسط سيادتها على دولة فلسطين.

ويقتضي ذلك، تغيير وظائف السلطة كونها أنشئت كذراع للمنظمة من أجل نقل الشعب الفلسطيني من الحكم الذاتي إلى الاستقلال وانتقال السلطة إلى دولة، بما يشمل تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل، إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، والانفكاك الاقتصادي، على اعتبار أن المرحلة الانتقالية، بما فيها اتفاق باريس، لم تعد قائمة. وعلى أساس تحديد ركائز وخطوات عملية للبدء في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة.

يقودنا هذا إلى البحث في تحديد العلاقة بين كياني السلطة ومنظمة التحرير، وتالياً البحث في مستقبل المنظمة، وأظهرت التجربة خطورة التماهي بين المنظمة والسلطة، لأن هذا التماهي قد أضعف مكانة المنظمة وهمّش من دورها، وحمّل كيان السلطة مهمات أكبر من قدرتها. وعليه، ينبغي توضيح وترشيد مكانة السلطة، واستنهاض مكانة منظمة التحرير، باعتبارها الكيان السياسي الجامع لكل الفلسطينيين في الداخل والخارج، والمعبّر عن قضيتهم، والممثل الشرعي الوحيد لهم، لا سيما أن الدولة الفلسطينية لم تصبح واقعاً ملموساً بعد. كما يعني ذلك ضرورة الحفاظ على منظمة التحرير، باعتبارها كيان حركة التحرر الوطني للفلسطينيين، وهي التي تتحمل مسؤولية إدارة الصراع السياسي ضد إسرائيل بمختلف أشكاله.

على أنه من الضروري اعتبار السلطة إنجاز ينبغي البناء عليه، لا تصريفه بطريقة خاطئة، وهذا يعني أن البناء على ما جرى في الأمم المتحدة يفترض إعادة تعريف الكيان الفلسطيني المتمثل بالسلطة ومسؤولياتها وضبط تبعيتها ومرجعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما يشمل حصر مهمتها في إدارة أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والتعبير عنهم، وتأمين الخدمات لهم من مختلف النواحي، وتعزيز مقومات صمودهم بمختلف الأشكال. بمعنى آخر فإن هذا الوضع الجديد قد أنهى الوظائف الأمنية والتفاوضية والسياسية للسلطة.

وفي هذا السياق، قال الرئيس عباس، في كلمته خلال اجتماع القيادة الطارئ في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، ردا على إعلان صفقة القرن: "سنبدأ فوراً باتخاذ كل الإجراءات التي تتطلب تغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية، تنفيذاً لقرارات المجلسين المركزي والوطني". في حين أكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، أن تنفيذ قرارات المجلسين المركزي والوطني الفلسطينيين، بشأن انتهاء المرحلة الانتقالية للسلطة الفلسطينية، يحتاج إلى تنسيق مع الإقليم، مُشيرا إلى أنّ الرئيس أكد أن الدور الوظيفي للسلطة سينتهي، "وقد بدأت بالفعل بتجسيد الدولة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو لعام ١٩٦٧". وذكر د. عريقات: "لكن لا يمكن أن يأتي التنفيذ بعد ٤٨ ساعة، فنحن جزء من منظومة دولية وجزء من إقليم، وأي قرار سيؤثر على الآخرين وهو بحاجة لتنسيق مسبق".

نحو تولي الأمم المتحدة دور الدولة الحامية

حتى بعد القرار الفلسطيني بالتحلل من الالتزامات من الاتفاقيات مع الدولة القائمة بالاحتلال، فإن واجبات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه دولة فلسطين تحت الاحتلال، تبقى قائمة بموجب مبادئ وقواعد وأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الناظمة في القانون الدولي الإنساني.

وفي سياق السعي الفلسطيني الدؤوب عن حماية دولية فقد اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم A/Es-10/L.23 بتاريخ ١١حزيران ٢٠١٨، بشأن توفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهو ذات المشروع الذي كانت الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض "الفيتو" ضده في مجلس الأمن الدولي. وحصل على موافقة ١٢٠ دولة مقابل اعتراض ٨ دول وامتناع ٤٥ دولة عن التصويت.

وتطبيقاً لقرار الحماية الدولية عرض الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في أواسط آب/ أغسطس ٢٠١٨، أربعة مقترحات تهدف إلى حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتشمل تعزيز الوجود الميداني للأمم المتحدة ورفدها بمراقبين لحقوق الإنسان، وآخرين للشؤون السياسية مكلّفين بتقييم الأوضاع في الأراضي المحتلة؛ وتشكيل بعثة مراقبة مدنية تنتشر في مناطق حساسة، مثل نقاط التفتيش والمعابر وقرب المستوطنات الإسرائيلية، تكون مهمتها إعداد التقارير عن مسائل الحماية؛ ونشر شرطة أو قوة عسكرية بتفويض من الأمم المتحدة، تكون مهمتها توفير الحماية المادية للمدنيين الفلسطينيين.

وإن كان ذلك القرار بالحماية للشعب الفلسطيني وتقرير ومقترحات الأمين العام بذات الشأن، قد بقيت بلا تنفيذ فعلي، فإن اللحظة السياسية والظروف التي ترتبت على قرار التحلل من التزامات الاتفاقية، يمكن أن تكون الفرصة المؤاتية لطلب تفعيل كل من قرار الحماية الدولية وتقرير الأمين العام بشأن آليات إنفاذه.

ويمكن أن يقود ذلك إلى أن تصبح الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة إضافة إلى منظمة الصليب الأحمر، هي بمثابة الدولة الحامية بموجب القانون الدولي الإنساني. وتعرف الدولة الحامية على أنها الدولة التي تقوم، بموافقة طرفي النزاع أو أطراف النزاع، برعاية مصالحهم والإشراف على تطبيق اتفاقيات جنيف الأربعة. وتنص على تلك القواعد والأحكام بشأن الدولة الحامية: المواد من الثامنة إلى العاشرة على التوالي في الاتفاقيات الأولى والثانية والثالثة، والمواد من التاسعة إلى الحادي عشر في اتفاقية جنيف الرابعة.

امتلاك فلسطين لأوراق القوة الناعمة

إن انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يكسبها الكثير من أوراق القوة الناعمة، وخاصة الانضمام إلى بروتوكول روما الخاص بمحكمة الجنايات الدولية. ففي الثاني من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، أودعت دولة فلسطين صك انضمامها إلى المحكمة وانضمت إلى نظام روما الأساسي. وفي بيان المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، قالت: "اليوم، أعلن أنه بعد إجراء تقييم شامل ومستقل وموضوعي لجميع المعلومات الموثوقة المتاحة لمكتبي، انتهى الفحص الأولي في الوضع في فلسطين بتصميم أن جميع المعايير القانونية بموجب نظام روما الأساسي لفتح تحقيق تم استيفاؤها (..) أنا مرتاحة لوجود أساس معقول للشروع في التحقيق حول الوضع في فلسطين".

وبالإضافة إلى محكمة الجنايات الدولية التي تمثل سيفا يكاد يقترب من رقاب المستوطنين والمجرمين الإسرائيليين، لدينا إمكانية طرق جميع الأبواب القانونية والدبلوماسية على الصعيد الدولي، من أجل الاستمرار بتدويل القضية الفلسطينية من جديد وإعادتها إلى أروقة الأمم المتحدة لتجبرها على التدخل من جديد، من خلال العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وكاملة العضوية على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وتفعيل المبدأ العالمي للولاية القضائية، ومقاومة كافة أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتبني وتوسيع حملة المقاطعة



BDS، لمحاسبة وعزل ومقاطعة دولة الاحتلال الإسرائيلي.

وقد أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع الأمم المتحدة، بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٠، "قائمة سوداء" بأسماء ١١٢ شركة تمارس أنشطة تجارية في المستوطنات الإسرائيلية، وتعد مخالفة للقانون الدولي. ونشر القائمة يشكل ضربة قوية لإسرائيل، وتشكل القائمة السوداء ضغطا اقتصاديا على الشركات الدولية – من الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، هولندا، لوكسمبورغ وتايلاند، التي بعضها قد توقف نشاطها بمبادرة ذاتية، ليس في المناطق المحتلة فقط وإنما في إسرائيل أيضا.

وأخيراً، إن انتقال فلسطين من سلطة إلى دولة، سينقلنا وبالضرورة إلى مرحلة محاصرة ودحر الاحتلال، وتجسيد الدولة وبسط السيادة، ويفتح أمام النضال الوطني الفلسطيني أبواباً جديدة لمحاصرة إسرائيل وممارساتها، وزيادة الضغط عليها، وتفعيل قرارات الشرعية الدولية بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية غير العضو وكذلك الحماية الدولية لشعبنا بشكل أفضل، وهو خطوة رئيسية على طريق اكتساب العضوية الكاملة، واتخاذ إجراءات عملية بهذا الشأن.

وإن اعتبار دولة فلسطين دوله تحت الاحتلال، من شانه أن يضع حكومة الاحتلال في مأزق، ويحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال، بعد اكتساب فلسطين للشرعية الدولية والاعتراف بحدود دولة فلسطين بحسب ما عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتقتضي كل تلك الاستحقاقات الارتقاء بحالة التماسك ووحدة القيادة، للحيلولة دون أي فراغ قيادي يؤدي للفوضى، ومنع محاولات إيجاد البدائل، وحماية الكيان السياسي الفلسطيني ومنع تقسيمه إلى بانتوستات ومعازل، وإحباط مشروع فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، ومنع قيام "دويلة غزة" كبديل عن الدولة الفلسطينية، والعمل جدياً نحو تطوير أشكال المقاومة الشعبية، والانتقال بها لحركة شعبية واسعة تحشد فيها إمكانات وطاقات الشعب للمواجهة مع الاحتلال وإسقاط مشاريعه التصفوية، وكسر الأمر الواقع المفروض من المحتل بمصادرة حقوقنا وانتهاكه لجميع التزاماته القانونية الدولية، وإشراك الرأي العام الفلسطيني بأشكال متعددة من خلال التواصل وبناء الثقة وتعزيز الصمود لضمان التطبيق الكامل للخطة.



دائرة شؤون المفاوضات

امكانات فلسطين المسلوبة: سياسة الضم الإسرائيلية في غور الأردن المحتل

اصدرت دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية نشرة بعنوان (إمكانات فلسطين المسلوبة: سياسة الضم الإسرائيلية في غور الأردن المحتل) باللغات العربية والانجليزية والاسبانية .

واشتملت النشرة مقدمة عن غور الاردن ومخططات الضم الاسرائيلية، ومشروع الاستيطان الاستعماري الاسرائيلي والضم الفعلي لغور الأردن من قبل إسرائيل ،واستغلال اسرائيل لنهر الاردن والمياه في غور الاردن، واهمية غور الاردن لدولة فلسطين، والمسؤولية الدولية: المطلوب إتخاذ إجراءات ملموسة لردع خطط الضم الإسرائيلية.

وجاء في المقدمة: غور الأردن هو قطاع من الأراضي الخصبة يقع على ضفاف نهر الأردن بين بحر الجليل والبحر الميت، وهو يعد تاريخياً مصدر دخل أساسي لكل فلسطين التاريخية، ويمثل أهمية بالغة بالنسبة للتجارة والزراعة والحج إلى أماكنه المقدسة. بعد نكبة عام ١٩٤٨، جزء من غور الأردن أصبح تحت سيطرة إسرائيل (بين بحر الجليل وبيسان) بينما يُعترف بالباقي اليوم كجزء من دولة فلسطين المحتلة، والذي يبدأ من بيسان إلى نصيب فلسطين من البحر الميت، والذي يشكل ٥٢ كيلومتراً من شواطئه. منذ بداية إحتلالها في عام ١٩٦٧، إرتكبت إسرائيل إنتهاكات جسيمة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقوق الإنسان لصالح مشروع الإستيطان الإستعماري غير القانوني، وذلك لمنع الفلسطينيين بشكل أساسي من الحصول على موارده ومقدراتهم وتشريد الآلاف منهم قسراً من أراضيهم.

مخططات الضم الإسرائيلية

تم توجيه المصالح الإستعمارية الإسرائيلية إلى مناطق إستراتيجية في الضفة الغربية، والتي كانت واضحة حتى في خرائط الضم المقترحة منذ زمن بعيد، بما في ذلك خطة ألون لعام (١٩٦٧) وخطة شارون لعام (١٩٧٧) وخطة دروبلز لعام (١٩٧٨). إجمالاً، تهدف هذه الخطط إلى فرض السيادة الإسرائيلية على القدس ومحيطها وغور الأردن. منذ عام ١٩٦٧، بذلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كل الجهود الممكنة لتنفيذ تلك المخططات، والتي خلقت واقعاً من الضم الفعلي بحكم الأمر الواقع. ولكن في خطوة إنتقالية نحو الضم القانوني، طرحت الكنيست العشرون لإسرائيل، خلال فترة ولايتها من (٢٠١٥-٢٠١٩)، أكثر من ٦٠ مشروع قانون حول الضم .وقد إقترح مشروع قانون محدد حول الضم في أيار/ مايو ٢٠١٥ تطبيق القانون والسلطة القضائية الإسرائيلية على غور الأردن .

إستندت خطة ترامب إلى مخططات الضم هذه، وأيدت إسرائيل في ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال السماح لها بتوسيع سيادتها على ٣٠٪ من الضفة الغربية، نصفها هو غور الأردن.

مشروع الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي

لأكثر من خمسة عقود، غيّرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، طابع الأرض الفلسطينية، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٦٩٠،٠٠٠ مستوطن غير قانوني تم نقلهم



بشكل غير قانوني إلى فلسطين المحتلة، ويعيشون اليوم في أكثر من ٢٠٠ مستوطنة ووحدة إستيطانية إستعمارية — ما يشكل جريمة حرب موصوفة ومحددة بوضوح بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما تشير التقديرات إلى أن ٤٦٪ من الضفة الغربية المحتلة تقع تحت السيطرة الكاملة للمشروع الإستيطاني الإستعماري الإسرائيلي غير القانوني. ولإعاقة حركة وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، قامت إسرائيل بنصب مئات الحواجز العسكرية، وشيّدت جدار الضم والتوسع الذي يقسم المشهد الفلسطيني إلى جيوب منعزلة. ولتعزيز سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، أعلنت إسرائيل عن مساحات شاسعة من الأرض كأراضي دولة ومناطق عسكرية مغلقة، ومناطق إطلاق نار، ومحميات طبيعية، وحدائق وطنية. أمّا في غور الأردن، فقد خصصت ٥٤٪ من المنطقة كمناطق عسكرية مغلقة وأراضي دولة و٢٢٪ كمحميات طبيعية.

الضم الفعلي لغور الأردن من قبل إسرائيل

يمثل غور الأردن ٢٨،٥٪ من دولة فلسطين المحتلة أي (١،٦٠٠ كيلو متر مربع). ما يقرب من ٩٢٪ من غور الأردن محظور على الفلسطينيين، الأمر الذي أثّر بشكل مباشر في إنخفاض عدد السكان الفلسطينيين الأصليين من حوالي ٢٥٠،٠٠٠ نسمة قبل الاحتلال الإسرائيلي إلى حوالي ٨٠،٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٧ - أقل من ربعهم يعيشون فيما يسمى المنطقة "ج" التي حددها إتفاق أوسلو. في هذه المنطقة، والتي تشكل نحو ٦٠٪ من الضفة الغربية المحتلة، يتم تقييد الإستثمار والبناء ومنعه، ويستحيل فيها الحصول على تصاريح، ويواجه فيها الفلسطينيون التهديدات المتواصلة بهدم منازلهم وتهجيرهم قسرياً.

وفي الوقت الحالي، يوجد ٣٧ مستوطنة إسرائيلية غير قانونية في غور الأردن (بما في ذلك ٧ وحدات إستيطانية إستعمارية)، يبلغ مجموع مستوطنيها حوالي ١١،٠٠٠ مستوطن غير شرعي يستغلون ١٥،٥٪ من غور الأردن.

ويقدر البناء الفلسطيني وإستخدامات الأراضي الزراعية بـ ٨،٥ ٪ من غور الأردن، حيث يُترك للفلسطينيين زراعة نحو ٤٪ فقط من المنطقة "ج" في غور الأردن، هذا عدا عن القيود الإضافية المفروضة على الوصول إلى المياه، وإستيراد المواد الخام، وفرض القيود الصارمة على الصادرات، الأمر الذي يزيد من إعتماد الفلسطينيين على إسرائيل بطريقة ترسخ من سياساتها الإستيطانية الإستعمارية. توسع إسرائيل سيطرتها على الغور من خلال تحفيز الإستغلال التجاري غير المشروع من قبل الشركات الإسرائيلية لقطاعات كبيرة من الأراضي بينما تحرص على منع وصول السكان الفلسطينيين الأصليين إليها.

إستغلال إسرائيل لغور الأردن

ترتكز سياسة سلطة الإحتلال الممنهجة في غور الأردن على التخلص من الفلسطينيين بينما تمهد الطريق لإستغلال المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية لصالح المشروع الإستيطاني.

البحر الميت الذي يعدّ واحداً من عجائب الطبيعة العالمية هو نموذج إستثنائي بإعتباره يشكل إحدى الوجهات السياحية الرئيسية في المنطقة، وبكونه غنياً أيضاً بالمعادن ومنها (البوتاس والبروم والمغنيسيوم والأملاح)، والتي إستغلتها إسرائيل وإستخرجتها من البحر الميت لصلحتها، ولتصنيع مستحضرات التجميل التي تُدر ملايين الدولارات من هذه الصناعات المربحة. وفقاً للبنك الدولي، فإن شركة "أهافا- Ahava" وهي شركة مستحضرات تجميل إسرائيلية "تجني عائدات سنوية بقيمة ١٥٠ مليون دولار أمريكي". قامت إسرائيل ببناء فنادق ومنتجعات على طول شاطئ البحر، بينما حرمت الفلسطينيين من تطوير وإستغلال شواطئهم على البحر الميت.

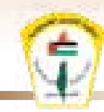
ولكن على الرغم من هذه القيود الإسرائيلية، يساهم غور الأردن بحوالي ١٠٠ مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، ويشغّل آلاف العمال في قطاع الزراعة. وقد بلغت الخسائر الإقتصادية بسبب السياسات الإسرائيلية ٣،٤ مليار دولار، تشمل القيود على الحركة والبناء، وحظر فتح الطرق الزراعية، وتركيب أنابيب المياه، ونقل المياه للري وتربية الماشية.

تحت المجهر: المياه في غور الأردن

تعد المياه قطاعاً بالغ الأهمية لبناء الدولة، الأمر الذي يتطلب وضع خطة وطنية للمياه وتطوير شبكات البنية التحتية للمياه كأولوية. لا تحرم إسرائيل الفلسطينيين فقط من نصيبهم المشروع في المياه، والذي يقدر بحوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، بل تحرمهم أيضاً من حقهم في تنمية مواردهم المائية، مثل ينابيع "الفشخة- Fashkha" لإنعاش غور الأردن.

وتمكنت إسرائيل من الإضرار بمستوى مياه البحر الميت من خلال تحويل نهر الأردن بشكل غير قانوني، مما تسبب في تقلصه. كما حرمت الفلسطينيين من حقهم في الوصول إلى نهر الأردن والبحر الميت بإعتبارها سياسة إسرائيلية معهودة لترحيل وطرد الفلسطينيين من أراضيهم. سيؤدي الضم القانوني إلى ترسيخ وتعزيز حرمان الفلسطينيين من حقهم في الحصول على المياه ومن وضعهم المشاطيء في الحوض ككل.

أما بالنسبة للمياه الجوفية، تقوم إسرائيل بضخ ٤٠ مليون متر مكعب من المياه من الخزان الشرقي الجوفي حسب إتفاق أوسلو. توفر إسرائيل ٣٢ مليون متر مكعب من إجمالي ٤٠ مليون متر مكعب من المياه التي يتم ضخها من الخزان الشرقي للمستوطنين غير الشرعيين في غور الأردن، هذه





إضافة إلى ما يتم توفيره لهؤلاء المستوطنين غير الشرعيين من المياه المستصلحة.

يستهلك المستوطنون الإسرائيليون غير القانونيين في غور الأردن البالغ عددهم (١١,٠٠٠) حوالي ثلث إجمالي كمية المياه المخصصة لـ ٣ مليون فلسطيني الذين يعيشون في الضفة الغربية. إذ تنفق الأسرة الفلسطينية ما متوسطه ٨٪ من إنفاقها الشهري على شراء المياه، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٣,٥٪. يضطر الفلسطينيون في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة الإسرائيلية إلى الإعتماد على مياه الصهاريج، والتي يمكن أن تكلف ما يصل إلى ٥٠٪ من نفقاتهم الشهرية. كما تمنع إسرائيل تنمية الموارد المائية الحالية للفلسطينيين من (حفر للآبار وإعادة تأهيلها والشبكات والخزانات). إضافة إلى ذلك، فقد أدى الضخ الثقيل للآبار الإسرائيلية إلى نقصان المياه بل وتجفيف الكثير من الآبار الفلسطينية التي كانت موجودة قبل الإحتلال الإسرائيلي.

أهمية غور الأردن لدولة فلسطين

يعد غور الأردن أكبر خزان احتياطي للأراضي في الضفة الغربية، ويُعرف بأنه سلة غذاء فلسطين. وهو الحدود الإقليمية الوحيدة بين فلسطين والأردن، حيث يمكن وجود المزيد من نقاط الوصول. يوفر غور الأردن لفلسطين وسيلة هامة لتنمية وتصدير السلع الزراعية بمساحة كبيرة من الأراضي المتاحة وموارد مائية واسعة. ويسمح مناخها المحلي بالحصاد الطبيعي للفواكه والخضروات عدة مرات في العام.

توفر هذه المنطقة الفريدة فرصاً في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية تقريباً، وهي جزء حيوي من دولة فلسطين ولديها إمكانات كبيرة للتطور الزراعي والصناعي. وتعد مكاناً حيوياً للنقل والسياحة، وتشمل العديد من مواقع الحج المسيحية والأثرية (التي تخضع لسيطرة الكاملة لسلطات الإحتلال الإسرائيلي وتولّد ملايين الدولارات من رسوم الدخول وحدها). يكمن تفرّد غور الأردن في ارتفاعه عن سطح البحر ومناخه، وقابليته الزراعية على مدار العام بتربة خصبة ومصادر مياه هائلة.

ويعد غور الأردن مصدراً رائداً للمنتجات الزراعية ذات القيمة العالية والمعدّة للتصدير، حيث تعتبر قيمة المزروعات لكل كيلومتر مربع في هذه المنطقة هي الأعلى في الضفة الغربية من ٤ إلى ١٠ مرات أكثر من المحافظات الأخرى. يُظهر غور الأردن طاقات عالية للتنمية المستقبلية بسبب تربته الخصبة الغنية وموارده الطبيعية، وقربه من الحدود الدولية مع الأردن، وإمكانيات البحر الميت الهائلة.

المسؤولية الدولية: المطلوب إتخاذ إجراءات ملموسة لردع خطط الضم الإسرائيلية

١- تعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على المبادئ التوجيهية التي تحذر الشركات من المخاطر القانونية والسياسية والمخاطر المتعلقة بالسمعة لأي نشاط تجاري يمكّن من بناء ونمو المستوطنات الإسرائيلية أو يسّهل عملها أو يتربح منها. وهذا يشمل إرشادات السياحة بالنظر إلى الموارد الأثرية والسياحية الهامة في المنطقة مثل موقع المعمودية (المغطس) والبحر الميت وقمران وغيرها

٢- العمل مع الشركات العاملة في الأسواق الدولية لضمان عدم تواطئها في مشروع الاستيطان الإسرائيلي. وعلى الحكومات أن تخاطب شركاتها المدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للوفاء بالتزاماتها القانونية.

٣- ضمان تماشي دول العالم مع قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ القاضي "بالتمييز في المعاملات ذات الصلة بين مناطق دولة إسرائيل والمناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧".

٤- إنهاء أية معاهدات ضريبية تفضيلية مع إسرائيل بشأن واردات منتجات المستوطنات. وبدلاً من تشجيع النمو الاقتصادي للمستوطنات، فعلى الدول إتخاذ خطوات تضمن عدم استخدام الأموال العامة لصالح المستوطنات.

٥- حظر جميع المنتجات والخدمات الاستيطانية الإسرائيلية.

٦- إنهاء جميع المزايا التي يتمتع بها المستوطنون الإسرائيليون من المجتمع الدولي، مثل الاستثناءات الممنوحة للتأشيرات.

٧- مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن إنتهاكاتها المستمرة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال فرض عقوبات عليها، من أجل إنهاء احتلالها وإنجاز الاستقلال الوطني لدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

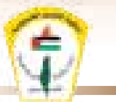
الاغوار الفلسطينية

مخطط ضم الاغوار الفلسطينية	المساحة	عدد التجمعات الفلسطينية	عدد السكان الفلسطينيين	عدد المستعمرات والبؤر	عدد المستعمرين
اراضي A	٢٦٨,٩٥٩كم	١٠	٤٠،٣٦٠		
اراضي B	١,٣٧٩ كم٢	٦	٨،١٩٩		
اراضي C	١٢٣٦ كم٢ ٢٢٪ من مساحة الضفة الغربية	٤٧	٤،٣٩١	٣٣ مستعمرة ١٩ بؤرة	١٢،٨٠٠ مستعمر
البحر الميت	١٧٧ كم٢				
المجموع	١،٤٨٣ كم٢				

الاجراءات الاسرائيلية في منطقة الاغوار المخطط ضمها

نوع الاجراء	المساحة كم٢
الاراضي التي يزرعها المستعمرين	٢٨٥
مناطق مغلقة عسكريا	٢٥٩٨
مناطق مغلقة على نهر الاردن	٢١٦٠
محميات طبيعية	١٦٧
اوامر استملاك	١٣
اوامر وضع يد	٢٣
اراضي خزينة	٣٨٦
اراضي معلنة أراضي دولة	٢٩٠
مناطق نفوذ المستعمرات	٢٠٩
البحر الميت	١٧٧
المجموع	١٢٥٢
النسبة من اراضي C والبحر الميت	٪ ٨٩

المصدر: هيئة مقاومة الاستيطان والجدار تموز ٢٠٢٠



اجماع على الضم وخلاف على التوقيت

بقلم: برهوم جرايسي- مختص بالشأن الاسرائيلي
الناصرة - فلسطين

إذا راجعنا مواقف كل الكتل البرلمانية في الكنيست الإسرائيلي، سنجد بسهولة اجماعا صهيونيا على الضم، من حيث المبدأ، وجوهر المواقف، وبضمنه كتلتي المتدينين المتزمتين "الحريديم"، هذا الجمهور الذي يعادي دينيا الصهيونية، ولكنه ضمن اليمين الاستيطاني. لأن كل كتلة تعترض على إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، مهما أظهرت هذه الكتلة من "مواقف إيجابية" نسبية، فإن في طيات موقفها ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة. ولم تعد أي كتلة برلمانية، عدا كتلة "القائمة المشتركة" التي تمثل فلسطينيي ٤٨ وقوى تقدمية يهودية، تذكر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

فنحن نشهد على مدى أسابيع الزوبعة دائرة الحلبة الإسرائيلية، وفي وسائل الإعلام، حول مزاعم وجود "خلافات" بين عصابات المستوطنين وزعيمهم رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، حول شكل فرض ما تسمى "السيادة الإسرائيلية" على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، وما هي إلا تقاسم أدوار في مسلسل مسرحيات تعيد المؤسسة الإسرائيلية صياغتها وعرضها من جديد، كما هو حال العقود الثلاثة الأخيرة؛ ظنا منها أنها بذلك تحيد النظر والاهتمام عن القضية الجوهرية: الاحتلال، مقابل الانشغال بخلافات الداخلية المزعومة.

ولكن "الخلاف" المزعوم، بين زعماء عصابات المستوطنين، ورئيس حكومتهم بنيامين نتنياهو، لا يصيب بالجوهر، ولا يمكن أن يكون عائقا أمام بنيامين نتنياهو وفريقه، ومعه كتلة "ازرق أبيض" بزعامة بيني غانتس، لفرض ما تسمى "السيادة" على الضفة.

وأكثر من هذا، فإن كل ما يظهر من عوائق مزعومة، أو لربما بشكل محدود حقيقي من واشنطن، أمام تطبيق المخطط، فإن أقصى ما يمكن أن يتسبب به، هو زحزحة الجدول الزمني، لا أكثر، ولربما أن يضطر نتنياهو إلى تطبيق تدريجي "للضم"، ولكن لن يقبل بأي شكل من الأشكال أن يغلق هذا الملف دون أن يسجل لنفسه "إنجازا".

لن تكون هذه نظرية المؤامرة، إذا قلنا وأكدنا أن نتنياهو يستدعي هذا الخلاف المزعوم. فهو يريد بث رسالة للعالم الداعم له، هي أنه "حتى هذه الخطة التي ترفضونها، ليست مقبولة على الإسرائيليين الذين يطالبون بأكثر، وهذا يخلق له أزمات، وعلى العالم أن يتفهمها". فكثيرا ما سمعنا على مر السنين، زعامات الصهاينة يكررون مقولات "تنازلات مؤلمة"، وهم قصدهم تنازلات كهذه، بأن يتركوا للشعب الفلسطيني مجموعة من الغيتوات والكانتونات المحاصرة، في وطنهم التاريخي، ليطلقوا عليها كنية "دولة".

وهذا الاستنتاج قائم على تجارب العقود الثلاثة الأخيرة، منذ انطلاق مؤتمر مدريد في خريف العام ١٩٩١، إذ سعت إسرائيل طيلة الوقت لإشغال العالم بقضاياها الداخلية، وكأن القضية ليست قضية احتلال واستبداد شعب وحرمانه من حريته واستقلاله وسيادته، وعودة المهجّرين من وطنهم وفي وطنهم، وإنما هي قضية إسرائيلية داخلية يتفاوض حولها الإسرائيليون بأنفسهم، وما على الشعب الفلسطيني إلا أن ينتظر الفتات الذي "ستتكرم" عليه به الصهيونية العالمية ووليدتها إسرائيل.

وسلسلة محطات في العقود الثلاثة الأخيرة، من شأنها أن تدعم هذا الاستنتاج، كي لا نغرق في أوهام، وكأن هناك أزمة جدية في إسرائيل. فمنذ خريف العام ١٩٩١، موعد مؤتمر مدريد، وحتى يومنا، شهدت إسرائيل ١٢ جولة انتخابية برلمانية، واحدة منها لرئاسة الحكومة، جرت في شتاء العام ٢٠٠١.

وحينما كانت موازين القوى العالمية مختلفة نوعا ما، مقارنة مع الوضع الأشد بؤسا في هذه المرحلة، وكانت ضغوط على الحكومات الإسرائيلية، كي تتقدم في المفاوضات على المسارات المختلفة، وخاصة المسار الفلسطيني، كانت تطلب كل واحدة من هذه الحكومات، فترة زمنية تبدأ من يوم من حل الكنيست وحتى تشكيل الحكومة، وفي كل واحدة منها يجري الحديث عما لا يقل عن ٧ إلى ٨ أشهر. وواضح أنه منذ العام ٢٠٠٩، بدأ هذا يتراجع، مع وقف المفاوضات كليا.

ولكن ليس هذا فقط، بل كانت إسرائيل تطلب وقف كل مفاوضات، عند نشوب كل أزمة داخل الائتلاف الحاكم. وفي حين كانت تتوقف المفاوضات والوساطات الدولية، فإن ماكينة الاستيطان لم تتوقف للحظة، ولا حتى في فترة التجميد المزعوم لعشرة أشهر بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، لأن التجميد في حينه، كان الشروع بمشاريع جديدة، بينما المشاريع القائمة كانت تواصل عملها.

في خلاصة القول، فإن كل هذه الزوبعة الدائرة في حكم الصهاينة لا تعنينا، وعلينا التركيز فقط في الجريمة المقبلة، وكيفية مواجهتها.

فالمعارضة التي نسمعها من جهات إسرائيلية وصهيونية عالمية، ترتكز في معارضتها على "أن التوقيت ليس مناسبا"، أو أن الضم "يجب أن يكون ضمن اتفاق إقليمي"، أو ضمن اتفاق مع الجانب الفلسطيني"، وجهات "تتخوف على يهودية إسرائيل"، وعلى احتمال غوصها في أزمة اقتصادية، في حال تم حل السلطة الوطنية الفلسطينية، وباتت حكومة الاحتلال مسؤولة عن الاحتياجات اليومية لملايين الفلسطينيين.

ولكن في كل هذا، لا نسمع أي جهة تتحدث عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فهذه العبارة سقطت حتى من برنامج حزب "ميرتس"، المسمى "اليساري الصهيوني"، وهو يؤيد ضم الكتل الاستيطانية مع تبادل للأراضي، ولكنه يؤيد إبقاء الاستيطان في القدس المحتلة، ويرفض بشكل قاطع حق العودة الفلسطيني.

ولكن لا يوجد شيء ثابت، فحال الاجماع الصهيوني العدائي كان أيضا قبل انتفاضة الحجر الفلسطينية الباسلة، التي نجحت في اختراق الشارع الإسرائيلي وتغيير المواقف عند جزء جدي فيه، وساهمت في قلب الحكم، حتى ولو النتائج في السطر الأخير لم تكن وفق التطلعات.



الضم الاستعماري اعتداء صارخ على الشرعية الدولية وجريمة حرب وعدوان

الدكتور نايف جراد
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

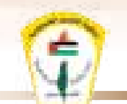
جاء اعلان ما سمي ب "صفقة القرن" من قبل الرئيس الأمريكي ترامب في ٢٨ كانون ثاني/ يناير ٢٠٢٠، ليشكل أساسا لمخطط الضم، الذي أعلن عنه نتنياهو والليكود وأدرج في برنامج ائتلاف حكومة الطوارئ الإسرائيلية بزعامة نتنياهو – غانتس في ٢٠ نيسان ٢٠٢٠، والذي يستهدف السيطرة الاستعمارية وفرض السيادة الإسرائيلية على ما يقارب ٣٠٪ من مساحة الضفة (مدار، ٢١ أبريل ٢٠٢٠).

ولئن كانت قد ظهرت ظروف جديدة بعد توقيع الاتفاق الائتلافي، تتعلق بصلابة الموقف الفلسطيني والأردني ومواقف دول عديدة ضاغطة، وتطورات أمريكية متعلقة بالانتخابات القادمة، إلى جانب جدل بين "كحول لافان" و"الليكود" ليس على ضرورة الضم بل حجمة ووتيرته وتوقيته وعلاقته بصفقة القرن الكلية، فإن تقارير إسرائيلية تقول إن نتنياهو سيستخدم تأثير قيادة الطائفة الأفنجيلية على إدارة ترامب، لتوافق على الضم(مدار، ١٨ مايو ٢٠٢٠).

وليس تاريخ ٧/١ بمقدس، فالتعبير الذي استخدمه نتنياهو وكرره أكثر من مرة وأبلغه لوزراء الحكومة أنه يخطط لتوسيع السيادة الإسرائيلية إلى أجزاء من الضفة الغربية "في وقت ما في يوليو" (تايمز أوف إسرائيل، ٢٨ أبريل ٢٠٢٠). وفي كل الأحوال فالضم قائم، وزاحف، ولكن توقيته والاعلان عنه يبدو أنه قد يتأجل أو يموه حتى يجري تمريره.

ومن الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الإسرائيلية، أطلقت حملة دبلوماسية، لتبرير ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة، حيث تم في إطار هذه الحملة استخدام تعبير "تطبيق القانون"، بدلا من "فرض السيادة"، لأن الكثيرين في المجتمع الغربي، حسب هآرتس، يجدون صعوبة في ابتلاع مصطلح فرض السيادة. واضافت "أظهر بحث وزارة الخارجية الإسرائيلية في هذا الموضوع أن مصطلح (تطبيق القانون الإسرائيلي)" هو مصطلح أقل حدة من الناحية السياسية، وانه "من هذا المنطلق، فإن السعي لاستبدال القوانين القديمة بالقوانين الحديثة أمر مبرر" (الأناضول، ٢٠٢٠،٠٥،٢٧).

فهل ضم أراضي الضفة الغربية وفرض السيطرة والقانون والسيادة الإسرائيلية عليها مبرر؟ وما مفهوم الضم وفرض السيادة، وكيف يتعامل القانون الدولي مع هذه الحالات،



وما موقف القانون الدولي والشرعية الدولية من إجراءات وسياسات الضم والتوسع والاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؟

أولا. في مفهوم الضم وفرض السيادة

تعامل الفقه القانوني الدولي مع نوعين من الضم: الضمّ القانوني والضمُّ الفعلي. ويعرف الضم القانوني بأنه إعلان رسمي من جانب الدولة تؤكد فيه السيادة الدائمة على أراض استولت عليها بالقوة، أما الضم الفعلي فهو ال قائم بحكم الأمر الواقع ويستخدم لوصف الإجراءات التي تتخذها الدولة لتعزيز سيطرتها على إقليم دولة أخرى، سواء كانت هذه الاجراءات سياسية أو تشريعية أو مؤسسية أو ديموغرافية، وهي إجراءات تشكل أساساً للمطالبة بالسيادة في وقت ما مستقبلي علي الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة (هوفمان، ٢٠١٣ في "دائرة شؤون المفاوضات، ٢٠١٩).

ويشكل الضم في القانون الدولي عملا انفراديا يعبر عن استحواذ قسري من قبل دولة ما لإقليم دولة أخرى، وينطوي على تغيير السيادة، وهو بالتالي عمل غير قانوني (أبو حبلة، ٢٠٢٠). ويختلف الضم عن "فرض السيادة" بأنه يتعلق بالسيطرة على أرض الغير، مما يعني غصب لأرض الغير بالقوة، وبالتالي فهو يخالف قواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، بينما فرض السيادة يتم على قطعة أرض جرى استعادتها أو انه لا تعود ملكيتها لأحد ولا تنازع على شرعيتها أي جهة (موسى، ٢٠٢٠)، ويتخذ الضم عادة من سلطات تنفيذية بينما فرض السيادة يصدر عن سلطة تشريعية، ويخضع سكان المناطق المضمومة لتنظيم خاص من الناحية القانونية، فيما يخضعون في حالة فرض السيادة لقانون الدولة صاحبة الادعاء بالسيادة، وقد يتطلب ذلك عدة مراحل وصولا لجعل الاقليم المضموم والمسيطر عليه جزءا لا يتجزأ من الدولة التي فرضت السيادة (موسى، ٢٠٢٠).

والخطورة دائما أنه يمكن إضفاء الشرعيّة على الإلحاق والضم من خلال الاعتراف العام من قبل الهيئات الدوليّة (أي البلدان الأخرى والمنظمّات الحكوميّة الدوليّة). وإذا لم يتحقق ذلك الاعتراف فإن الضم يبقى في إطار حكم استخدام القوة للسيطرة، وهو ما تمت معالجته تاريخيا في اتفاقيّة بورتر لعام ١٩٠٧م، وعهد عام ١٩٢٠م لعصبة الأمم المتحدة، وميثاق كيلوغ- بريانذ لعام ١٩٢٨م، والذي تم تفعيله بموجب المادة ٢ (٤) من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، والمؤكدة على أن "يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدوليّة عن التهديد باستخدام القوّة أو استعمالها ضد السلامة الإقليميّة أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة، وبأيّ طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد وأهداف الأمم المتّحدة" (أبو حبلة، ٢٠٢٠).

ثانيا. الاستيطان والضم سياسة استعمارية صهيونية ممنهجة

يؤكد جوني منصور (٢٠١٤) أن المشروع الاستيطاني الذي جرى تنفيذه في مناطق الضفة الغربية "هو حلقة من مسلسل طويل زمنياً ابتدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر، يحاول منفذوه الوصول إلى اقتسام الضفة الغربية مع الفلسطينيين لتكون مساحة إسرائيل أكثر من ٨٥٪ من مجمل مساحة فلسطين التاريخية، في حين أنّه يترك للفلسطينيين مجال إدارة شؤونهم اليومية في إطار حكم ذاتي مقيد".

وقد أحكمت إسرائيل سيطرتها على الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨ عبر تخطيط ممنهج، شملَ أوامر مصادرة بحجج مختلفة، وقوانين صدرت عن الكنيست، ومنها: قانون أملاك الغائبين المتروكة للعام ١٩٥٠، وقانون استملاك الأراضي العام ١٩٥٢، وقانون التصرف العام ١٩٥٣ (مسارات، ٢٠١٨). وفي الضفة الغربية وقطاع غزة واصلت دولة الاحتلال سياسة الاستيطان والاستيلاء على الأرض فأعلنت ضم منطقة القدس الشرقية (حيث المسجد الأقصى) ضماً أبدياً للكيان الصهيوني، وأعدت مشروعاً كبيراً لإنشاء القدس الكبرى بحيث تغطي ٢٠٪ من أرض الضفة الغربية. ومند العام ١٩٦٧ نفذت إسرائيل في أراضي الضفة الغربية نشاطات كثيرة تعتبر "ضم زاحف" أو "ضما فعليا".

وستسمح الخطوة الحالية للضم بحسم صياغة هذا الواقع على الأرض. ولم يأت هذا المخطط فجأة، فمنذ أواخر العام ٢٠١٥ فقط، تم تقديم ٢٢ مشروع قانون للكنيست الاسرائيلي، تدعو إلى فرض السيادة الكلية أو الجزئية على المستوطنات، والمناطق المسماة (ج) من قبَلْ أحزاب اليمين، سبقها مشاريع استيطانية استراتيجية عدة منذ بداية الاحتلال، تقوم على ضم أجزاء من الضفة الغربية، مثل: مشروع آلون، ومشروع جاليلي، ومشروع فوخمان.

وتعنى هذه المشاريع باستبدال الحكم العسكري بقانون وإدارة إسرائيلية. وفي إطار "الضم الزاحف" يسري القانون الإسرائيلي فعليا على المستوطنين انفسهم (وليس على الفلسطينيين الموجودين في المنطقة ذاتها) (ليندا، ٢٠٢٠،٠٥،٢٧) ومع سياستها التي دأبت عليها ل "نقل أجزاء من سكّانها المدنين اليهود" إلى الضفة الغربية بصورة منهجية ومنظمة، والتي تفاقمت بعد انسحابها من غزة عام ٢٠٠٥، ومع إقرار قانون أساس القومية اليهودية الذي أكد الالتزام بالاستيطان في كل ما يسمى بأرض إسرائيل وبحق تقرير مصير "الشعب اليهودي" فقط عليها، وأن القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، فإن الضم فعليا سيغلق الدائرة على حل الدولتين، ويؤدي إلى دولة واحدة يسودها نظام أو حكم "ابرتهايد" رسمي، (نظام فصل وتمييز عنصري) (ليندا، ٢٠٢٠،٠٥،٢٧). وهو ما يشكل خرقا سافرا للقانون الدولي، وانتهاكا صريحا وواضحا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ثالثا. القانون الدولي والرد على الحجج والذرائع الاستعمارية الصهيونية

تدعي إسرائيل أن الأراضي التي أقر تقسيمها عام ١٩٤٧ لم يكن لأحد سيادة عليها، وبالتالي فإن إسرائيل حرّة في استيطانها وفقاً لحق الاستيطان الذي مُنح للشعب اليهودي في صك الانتداب الأصلي. وتتجاهل هذه الحجّة أنه مع الانتهاء الفعلي للانتداب تم تسليم المسؤولية عن فلسطين إلى الأمم المتحدة، وصدر قرار التقسيم رقم ١٨١، الذي حدد حدودا للدولتين وقرر وضعا خاصا للقدس.

أما بالنسبة لادعاء وجود فراغ سيادي أو أن إسرائيل تستعيد سيادتها، فإن وضع الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧ كانت طوال الفترة بعد العام ١٩٤٨ تحت الإدارة الفعلية للأردن، وأن السيادة بالتالي عليها كانت معلّقة بانتظار إقامة دولة فلسطينية وبعد احتلال إسرائيل للأرض قامت دولة الاحتلال باحتجاز هذه السيادة.

ومع فك الارتباط الإداري والقانوني للأردن بها، واعترافه بإعلان استقلال دولة فلسطين واعتراف الأمم المتحدة بهذا الإعلان، عادت السيادة إلى الشعب الفلسطيني صاحبها الأصيل، الذي سيمارسها فعليا حينما تُقام هذه الدولة. وان الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي لا يمنحه حق السيادة فيها، وتبقى السيادة لصاحبها الأصيل الشعب الفلسطيني.



ومهما كان الموقف قبل عام ١٩٦٧، فقد تم الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة بالقوة، وإن مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة هو مبدأ أساسي في القانون الدولي معترف به على نحو خاص في حيثيات قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. ولا يعني قبول منظمة التحرير الفلسطينية ببقاء المستوطنات في الاتفاق الانتقالي القبول بشرعيتها، وقد نصت المادة ٥(٤) في إعلان المبادئ أنه لا شيء يتم الاتفاق عليه خلال المرحلة الانتقالية سيؤثر على نتيجة مفاوضات الوضع الدائم. وبناء على المادة ٣١ (٥) من الاتفاق الانتقالي تم التوضيح أن موضوع المستوطنات هو إحدى القضايا التي ستتم تغطيتها في مفاوضات الوضع الدائم.

وتنطبق معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب على هذه الأراضي، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، كما وتنطبق عليها ارتباطا بذلك أنظمة لاهاي المضافة إلى اتفاقيات لاهاي المتعلقة بقوانين وعادات الحرب.

ومع أن إسرائيل ليست طرفاً في البروتوكولات الإضافية لمعاهدات جنيف لعام ١٩٧٧، إلا أن البروتوكولات الإضافية اكتسبت مرتبة القانون العرفي الدولي. وان المتمعن بالمواد ٣٣ و٤٦و ٤٩ و٥٣ و٥٥ من اتفاقية جنيف يتبين بوضوح أن كل إجراءات دولة الاحتلال هي إجراءات باطلة وغير شرعية. كما أن فتوى محكمة العدل الدولية التي صدرت بتاريخ ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، قضت بأن الجدار، إلى جانب المستوطنات، يشكّل انتهاكًا للقانون الدولي. ودعت المحكمة إسرائيل إلى وقف العمل في تشييد هذا الجدار، وتفكيك الأجزاء التي شيدّتها منه، وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي سببها لهم.

كما ومن المهم معرفة أن المادة (٨/ب/٨) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الصادر في عام ١٩٨٨، تعرّف "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها" على أنه جريمة حرب تجرّمها المحكمة الجنائية الدولية.



رابعا. مخالفة مخطط الضم لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة

يخالف مخطط الضم وفرض السيادة الإسرائيلي قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وينتهكها بشكل فظ. فقد بين مجلس الأمن في الكثير من قراراته أن لا شرعية قانونية للمستوطنات، وأنها باطلة، وتُشكل عقبة خطرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، ودان مجلس الأمن سياسات وممارسات دولة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة وما يحدثه ذلك من تغيير في وضعها القانوني، وصفتها الجغرافية وتكوينها الديمغرافي، واعتبره "انتهاك صارخ" لمعاهدة جنيف الرابعة.

كما شجب مجلس الأمن على نحو خاص حمل واستخدام السلاح من قبل المستوطنين، وعبّر عن قلقه من التلويث الخطير للبيئة والموارد الطبيعية وخصوصاً المياه، ودعا كافة الدول إلى عدم تزويد إسرائيل بأية مساعدة تُستخدم للمستوطنات. ومن القرارات المهمة على هذا الصعيد، نذكر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٤٦ (١٩٧٩)، والقرار رقم ٤٥٢ (١٩٧٩) والقرار رقم ٤٦٥ (١٩٨٠) والقرار رقم ٤٧١ (١٩٨٠)، وقرار رقم ٩٠٤ (١٩٩٤)، التي أكدت جميعها على انطباق معاهدة جنيف الرابعة بتاريخ ١٢ آب ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وثمة قرارات عديد صدرت عن مجلس الأمن تتعلق بالقدس بشكل خاص، ومنها على سبيل المثال قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢، الذي دان عدم التزام إسرائيل بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالإجراءات والأعمال التي تقوم بها إسرائيل وتهدف إلى التأثير على وضع مدينة القدس، واعتبر أن كافة الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي تقوم بها إسرائيل باطلة.

وكان آخر قرارات مجلس الأمن التي دانت بشدة السياسات والإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية هو القرار رقم ٢٣٣٤ بتاريخ ٢٣ كانون الاول ٢٠١٦، الذي صدر في آخر عهد الرئيس الأمريكي أوباما، ولم تستخدم واشنطن حق النقض الفيتو ضده، حيث دان ذلك القرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية واعتبرها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ودعا اسرائيل إلى وقف نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية "فوراً وبصورة كاملة"، مؤكداً عدم اعتراف المجتمع الدولي بأي تغييرات على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بما في ذلك حدود القدس.

أما بالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد أصدرت بدورها عديد القرارات، التي دانت بناء المستوطنات وتغيير معالم الأراضي المحتلة، أو تركيبها السكاني، واعتبرتها غير شرعية تمثل خرقا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وانتهاكا للقانون الدولي، كما تشكل انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة وعائقاً أمام إقرار سلام دائم وعادل في المنطقة، مؤكدة أن هذه الإجراءات تعتبر لاغية وباطلة، وليس لها أساس من الشرعية.

ودعت الجمعية العامة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التوقف عن إجراءاتها وممارساتها الاستيطانية ونقل السكان المدنيين من إسرائيل إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ويمكن العودة لموقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" للوقوف على الكشف التفصيلي بأرقام وتواريخ قرارات الجمعية العامة التي وصل عددها حتى عام ١٩١٧ الى أكثر من (٤٠) قرارا.

خلاصة

يشكل مخطط الضم وفرض السيادة الإسرائيلي للأغوار وشمال البحر الميت ومنطقة اللطرون والمستوطنات انتهاكا صريحا وواضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي الجنائي وللقانون العرفي في الدولي أيضا، وكذلك لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، فهو ينتهك بشكل واضح وصريح المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر ضم الأراضي واستعمالها بالقوة، وكذلك العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تؤكد عدم شرعية المستوطنات بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩وبطلانها قانونيا وتجريم نقل السكان اليها، وكذلك تجريم التهجير القسري لسكانها الأصليين.

وإن مجمل السياسات الاستعمارية الاستيطانية ونتائجها على الأرض، وما ألحقته وتلحقه من ضرر وأذى بالأرض الفلسطينية ومعالمها الحضارية والثقافية وبالإنسان الفلسطيني وبحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والمترافقة مع أعمال قتل وقمع تعسفي واستمرار احتجاز الأسرى الفلسطينيين وتعريض صحتهم وحياتهم للخطر، وكذلك استمرار حصار قطاع غزة، والاعتداءات السافرة على الحرم القدسي الشريف وغيره من الأماكن الدينية المقدسة للمسلمين والمسيحيين، تشكل جرائم حرب وعدوان وجرائم ضد الإنسانية، توجب تقديم مرتكبيها للمحاكمة واتخاذ أشد العقوبات بحقهم. وقد أفادت المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية السيدة فاتو بن سودة بأن الوقائع تشير الى وجود أساس معقول للاعتقاد بأن جيش الاحتلال قد ارتكب جرائم حرب (https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=20191220-otp-statement-palestine).

وهو ما يستدعي الاستمرار في ملاحقة قادة إسرائيل وشركائهم الأمريكان في المحافل الدولية وخاصة محكمة الجنايات الدولية، واتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة لعدم افلاتهم من العقاب ولردعهم، والعمل على تفعيل آليات الالزام الدولية التي تجبر دولة الاحتلال الاستعمارية الاستيطانية على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حق لاجئيه بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها، وحقه في تقرير المصير بحرية على أرض وطنه وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

المراجع محفوظة



قراءة قانونية: ماذا يعني قرار التحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال

اعداد: أ.د. حنا عيسى
مقرر اللجنة القانونية في المجلس الوطني

يجيب قائلاً: مجلس الأمن هو المسئول عن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني

ان إعلان إنهاء الاتفاقيات من الناحية القانونية "بحاجة لتنفيذ، وبالتالي لا بد من استصدار قرارات تدعم ما قاله الرئيس". كما ان كل الاتفاقات التي كانت موقعة بين ثلاثة أطراف (الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين) من اتفاقيات أوسلو إلى "واي ريفير" وشرم الشيخ واتفاقية الخليل، "أصبحت من الماضي"، بالإضافة إلى اتفاقية التعاون الأمني التي أعلن الرئيس إلغاءها، "علمًا أن إسرائيل ألغتها من طرفها عندما اجتاحت المناطق عام ٢٠٠٢".

وهنا على إسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها كدولة احتلال" بأن "على دولة الاحتلال أن تتحمل المسؤولية المدنية والقانونية والمالية بما يتعلق باحتلالها للأراضي الفلسطينية، وإسرائيل الآن ملزمة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة والاتفاقية العرفية لاهاي". ويذكر ان التحلل من الاتفاقات لا يعني إلغاء السلطة، "بل يجب الاحتفاظ بها لتوفير الاحتياجات وإدارة شؤوننا الداخلية".

وهنا يقع على عاتق المجتمع الدولي التدخل لمساعدة الدول بحماية مواطنيها ضد الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والأوبئة والجوع وغيرها من الكوارث إذا واجهت الدولة صعوبات في توفير الحماية لمواطنيها بسبب العجز أو ضعف الإمكانيات، وذلك يتطلب من الدول بناء وسائل الإنذار المبكر للأزمات، والتوسط في حالات الصراع بين أطرافه وتعزيز ما يتعلق بالأمن الإنساني، بالإضافة إلى تعبئة القوى المؤثرة باتجاه حماية الأشخاص والجماعات.

كما ينبغي كذلك من الدول المعنية ومنظمات المجتمع المدني أن تطور آليات إنذار مبكر، وأن تنبه المجتمع الدولي وتطلب مساعدته لوقف أي تدهور متوقع في الوضع الإنساني. وإذا رفضت الدولة المساعدة والتعاون، أو لم تنجح الجهود، فإن المسؤولية في الحماية تتحول إلى المجتمع الدولي الذي تقع على عاتقه مسؤولية توفير الحماية للمدنيين بكل وسيلة ممكنة، بما في ذلك التدخل العسكري المباشر".

البعض يعترض على هذه النظرية مستندين على مبدأ هام من مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ السيادة الكاملة والمتساوية



لكل دولة من دول العالم على أراضيها ومواطنيها وعلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما يتخوفون من أن يساء استخدام المبدأ بحيث يصبح ذريعة للتدخل في بعض الحالات دون أخرى وربما العمل على تغيير نظام أو آخر تحت حجة مسئولية الحماية خاصة وأن الحدود هلامية جدا في العديد من القراءات لأوضاع التدخل الفعلية، ولهذا أكد ميثاق الأمم المتحدة بقوة على سيادة الدول وحماية هذه السيادة ضد أي تغول، إذ أنه هذا المبدأ يتعارض مع حق التدخل الخارجي تحت أي ذريعة سوى تهديد السلم والأمن الدوليين.

كما ينبغي على المجتمع الدولي تقديم كل العون الممكن وفي كل المجالات: سياسياً عبر الوساطة والتدخل للضغط على الاطراف المعنية، واقتصادياً بتقديم الدعم الاقتصادي أو الوعد به، وقانونياً عبر تقديم المعونة الفنية أو التدخل القضائي عبر المحاكم الدولية، وعسكرياً عبر النصح ونشر القوات احترازياً إذا دعت الضرورة.

ومن أجل إزالة المخاوف خاصة فيما يتعلق بالتدخل العسكري فإن قرارات ووثائق الأمم المتحدة تضمنت تطمينات بألا يتم تفعيل المبدأ إلا في الحالات التي تقع فيها (أو يخشى أن تقع) انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين، وأن تكون الأولوية للوقاية، ثم للوسائل السلمية والدبلوماسية لاحتواء الأزمة، وألا يقع أي تدخل عسكري إلا بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى المتاحة، وأن يكون حجم التدخل متناسباً مع متطلبات الأزمة، وأن تكون إنهاء معاناة المدنيين هي الهدف الأوحد أو الأساسي من التدخل وليس أي أهداف أو مطامع أخرى.

إضافة إلى ذلك فلا بد من أن تشرك المنظمات الاقليمية في قرار التدخل وأن يكون مجلس الأمن هو السلطة الوحيدة المخولة لاتخاذ القرارات في هذا الشأن، إلا أن ازدواجية المعايير للدول المسيطرة على قرارات مجلس الأمن ناهيك عن انقسامها ضمن أقطاب تعزز مصالحها الاقتصادية أولا على حساب الدول الصغرى، جعل من فعالية وسرعة اتخاذ القرارات في مجلس الأمر أمرا شبه مستحيل في كثير من الأحيان.

وفيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، بالنسبة لنا في فلسطين فمجلس الأمن مطالب بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني نتيجة الغطرسة والقوة العسكرية التي تمارسها سلطات الاحتلال وتجاهلها المساعي الدولية وتحديها لقرارات الشرعية الدولية واتخاذها إجراءات أحادية الجانب كالاستمرار في بناء المستوطنات وتوسيعها وتهويد مدينة القدس وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني أفرادا وجماعات وفرض الحصار وإغلاق المعابر، إذ انها كقوة احتلال تتحمل مسؤولية تدهور الأوضاع على أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة.

تؤكد ممارسات سلطات الاحتلال أن إسرائيل غير معنية بعملية السلام وتتجاهل عن قصد الالتزام العربي بالسلام الشامل والعادل كخيار استراتيجي من خلال رفضها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران لسنة ١٩٦٧م وعدم قبولها بالتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ناهيك عن مناداة إسرائيل المستمر بتوطين اللاجئين ورفض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت سنة ٢٠٠٢.

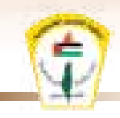
يؤكد المجتمع الدولي عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة ويؤكد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ إجراءات أحادية الجانب وخلق وقائع جديدة على الأرض.

يدين المجتمع الدولي بشخص هيئة الأمم المتحدة وعبر القرارات التي تتخذها من خلال الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية بشدة استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات ويطالب إسرائيل بالتوقف عن اعتداءاتها وعملياتها المستمرة وانتهاكها لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، ويعمل جاهدا في الآونة الأخيرة على ضرورة إلزام إسرائيل بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والتحرك لاتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لحل النزاع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين وفقا لحدود عام ١٩٦٧ وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ويجمع العالم من خلال هيئة الأمم المتحدة على أن فلسطين شريك كامل في عملية السلام ويؤكد باستمرار ضرورة دعم منظمة التحرير الفلسطينية على اعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني في المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي. يذكر ان قطاع غزة والضفة العربية بما فيها القدس الشرقية هي وحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ويرفض العالم المعاصر الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية الهادفة لتهويد مدينة القدس وضمها والمساس بهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ويدين مصادرة الأراضي وبناء الوحدات الاستيطانية والحفريات الإسرائيلية أسفل ومحيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره.

وختاما على المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات المسيحية والإسلامية في فلسطين بشكل عام وفي مدينة القدس بشكل خاص لما تتعرض له من هجمة شرسة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وقطعان مستوطنيه المتطرفين، الذين يشرعون بإحراق الكنائس والمساجد تحت أسم "تدفيع الثمن".



منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية وصاحبة الولاية

بقلم : عمر حلمي الغول
عضو المجلس المركزي الفلسطيني

بعد حلول الذكرى الـ٥٦ لنشوء وتأسيس منظمة التحرير، التي صادفت الشهر الماضي في الـ٢٨ من أيار/مايو ٢٠٢٠ ومع إعلان القيادة الفلسطينية ممثلة بشخص الرئيس محمود عباس يوم الثلاثاء الموافق ١٩ أيار/ مايو ٢٠١٩ عن تحللها من الإتفاقات المبرمة مع دولة الإستعمار الإسرائيلية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل وبما في ذلك التنسيق والإتفاقات الأمنية، فإن الضرورة تملي على الجميع إعادة الأمور إلى نصابها في الساحة الفلسطينية من حيث تسليم مقاليد أمور السلطة وأجهزتها إلى المرجعية الوطنية الأم، والممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية. لا سيما وانها وقعت إتفاقات اوسلو مع إسرائيل في ايلول / سبتمبر ١٩٩٣، وهي التي صادقت في مجلسها المركزي في كانون اول / ديسمبر من ذات العام على تأسيس السلطة وحكومتها، ومنحتها الصلاحيات لإدارة شؤون ومصالح الشعب في أراضي دولة فلسطين المحتلة في الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧.

السلطة تلبس ثوب المنظمة:

لكن السلطة الوطنية التي تشكلت عام ١٩٩٤ إستنادا إلى الإتفاق المبرم تحت ما يسمى إتفاقية "غزة – اريحا اولا" تضخمت حتى هيمنت على صلاحيات المنظمة الأم، وصاحبة الولاية السياسية والكفاحية والمالية، وهمشت من حيث يدري او لا يدري صناع القرار مكانة ودور م.ت. ف، ولبست ثوبها، وغيبتها فعليا وعلى الأرض. ولم تعد الهيئات القيادية للمنظمة تُدعى إلاّ عند الحاجة، ولإصدار او المصادقة على توجه يصب في مصلحة الإتفاقات المبرمة مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة. كما لم تعقد دورات المجلس الوطني منذ الدورة الـ٢١ عام ١٩٩٦ في مدينة غزة حتى الدورة الـ٢٣ عام ٢٠١٨ في مدينة رام الله سوى مرة واحدة، لإن الدورة الـ٢٢ في آب / أغسطس ٢٠٠٩، كانت دورة طارئة وبمن حضر ولتجديد الشرعيات، بعد ان فقدت اللجنة التنفيذية ثلث اعضائها مع رحيل الدكتور سمير غوشة، امين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وعليه إستدعت الضرورة تجديد الشرعية، وملء الفراغ.

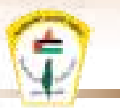
بتعبير آخر لم يتضمن جدول اعمالها سوى ذلك البند.

وعليه فإن الدورة العادية الكاملة جاءت بعد ٢٢ عاما من الإنقطاع، وحتى دورات المجلس المركزي للمنظمة، كانت متباعدة، ولم يتم الإلتزام باللوائح والنظم المعمول بها لدورية أعمال الهيئات المركزية لها. وجرى في مياه الإهمال لدور ومكانة المنظمة الكثير، وباتت السلطة وحكومتها فعليا صاحب القول الفصل حتى في المسألة السياسية. مع انها ليست مخولة بهذه المهمة. بيد ان الحقيقة على الأرض تقول، انها هي العنوان والمسكة بمقاليد الأمور.

إعادة الإعتبار للمنظمة بشكل كامل:

بعيدا عن الأسباب والعوامل التي أدت لذلك، وخلفيات اصحاب القرار، فإن اللحظة السياسية الراهنة، التي تعيشها القضية الفلسطينية، والتحديات الإستراتيجية المنتصبة امام القيادة والشعب والنظام السياسي الفلسطيني تفرض إعادة الأمور إلى نصابها. ولم يعد مبررا، ولا مستساغا بقاء عملية التهميش للمنظمة قائمة. وآن الأوان لتعود لها مكانتها، ودورها كمرجعية وطنية أولى، وصاحبة القول الفصل في كافة الأمورودون إستثناء، وأعني ما اقول، بتعبير ادق، مع دخول الساحة الفلسطينية المنعطف الحاد في المواجهة مع العدو الصهيو أميركي بعد الإعلان عن صفقة القرن الترامبية المشؤومة في نهاية ٢٠١٧، ومع تصاعد الهجمة الإسرائيلية في عملية الضم (أحد اوجه وعناوين الصفقة) لما يقارب ٣٤٪ من الضفة الفلسطينية وتحديدا القدس العاصمة الأبدية والأغوار، وتصفية إسرائيل لإتفاقية أوسلو، وتعميد ذلك من قبل إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب مع إعلانه نقل السفارة الأميركية من تل ابيب إلى العاصمة الفلسطينية المحتلة في ٦ كانون اول / ديسمبر ٢٠١٧ إلى آخر الإنتهاكات وعمليات القهر والمحاصرة السياسية والدبلوماسية والإقتصادية والمالية والترهيب للقيادة الفلسطينية، وشطب عملية السلام وخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ثم الإعلان الرسمي عن الصفقة العار في ٢٨ كانون ثاني / يناير ٢٠١٨.

وعليه بات لزاما على القيادة إعادة الأمانات لإصحابها، وعودة القرار للمرجعية الوطنية الممثلة بالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، والغاء كل اللجان المصادرة للهيئات المركزية. وكل تأخير، أو إعاقة لتفعيل دور المنظمة يصب في مصلحة الأعداء أولا، والقوى المتربطة بها ثانيا، وبعض اهل النظام الرسمي العربي وفي الإقليم الإسلامي، الذين يضيقون ذرعا من المنظمة وقضية العرب المركزية والشعب الفلسطيني، وأخذوا يتواطؤون جهارا على المشروع الوطني تحت ذرائع واهية، حتى قلبوا المعادلات السياسية الإستراتيجية في الإقليم تنفيذا لرغبات العدو الصهيو أميركي.



وتولي المنظمة المسؤولية وإدارة السلطة وحكومتها من خلال أعضاء هيئاتها المركزية، لا يعني الإنتقاص من مكانة الحكومة القائمة، ولا الإساءة لدورها، ولا تستهدف أحدا، بقدر ما تستهدف وضع العربة امام الحصان، وفتح قنوات المياه الوطنية كي تسير بيسر وسهولة في قيادة مسيرة الشعب، ولإعادة الإعتبار للممثل الشرعي والوحيد، وايضا للعمل على تطبيق شعار الدورة ال٢٩ للمجلس المركزي المنعقدة في آب/ أغسطس ٢٠١٨ "الإنتقال من السلطة إلى الدولة المستقلة"، وقيادة النضال الشعبي والسياسي والدبلوماسي وعلى الصعد كافة .

ردا على القوى المتربصة بالمنظمة:

كما اشرت آنفا، فإن إعادة الأمورلنصابها يحمل في طياته ردا على الدعوات الغبية والخاطئة والمغرضة المستهدفة المنظمة، التي يتم تداولها بين عدد من القوى والشخصيات الفلسطينية في الوطن والشتات وال٤٨، بالدعوة لإجراء "إنتخابات" الآن للمجلس الوطني تحت يافطة "إصلاح وتطوير منظمة التحرير"، وهنا نلاحظ انهم يدسون السم في العسل، فبإسم "الإصلاح" و"التطوير" يريدون تفريغ المنظمة من محتواها ودورها، لا سيما وأن خلفية الشعارات ليست بريئة، بغض النظر عن وجود اسماء موقعة على المذكرة ذات خلفية وطنية، ولكنها سقطت من حيث تدري أو لا تدري في متاهة حركة الإنقلاب الحمساوية وكل القوى المستهدفة منظمة التحرير، وهي تعلم، او يفترض ان تعلم أن إجراء إنتخابات الآن صعب وغير ممكن في دول الشتات العربية على اقل تقدير، لذا فإن رفع شعار "نظيف" و"مقبول" وطنيا شكلا، لا يخدم إصلاح المنظمة وإعادة الإعتبار لها.

والمطلوب الآن من قبل كل حريص على المنظمة، ان يطالب:

أولا: بتعزيز وتفعيل دورها كمرجعية وممثلة شرعية ووحيدة للشعب العربي الفلسطيني؛ ثانيا: فتح الباب لإنضواء حركتي حماس والجهاد الإسلاميتين في حاضنتها، ومنح الحركتين الثقل الذي يستحقانه من عضوية الهيئات المركزية للمنظمة، ولتعزيز الوحدة الوطنية، وطي صفحة الإنقلاب الأسود على الشرعية؛ ثالثا: توسيع وتعميق الشراكة السياسية داخل مؤسسات المنظمة، وعدم مصادرة أو الإنتقاص من حرية ومكانة الرأي الآخر؛ رابعا: إعادة النظر في بعض مواد النظام (اللائحة) الداخلية للمنظمة بما يستجيب للمصلحة الوطنية العامة؛ خامسا: إعادة المسؤولية المالية كاملة للصندوق القومي كمرجعية اولى للمنظمة والسلطة على حد سواء، ووقف سياسة العقاب المالي كليا ضد الفصائل الوطنية؛ سادسا: إعادة توزيع المسؤوليات في السفارات والدوائر بما يستجيب ومبدأ تعزيز الشراكة السياسية وفق وزن كل قوة في الساحة السياسية؛ سابعا: زيادة الإهتمام بفلسطيني الجليل والمثلث والنقب ومدن الساحل والشتات وفق خصائص كل تجمع، وإعطائهم حقهم من الإهتمام، وإعادة النظر في دورهم الكفاحي، والتصدي المباشر لدولة الإستعمار الإسرائيلية ولكل دولة عربية او اجنبية تنتقص من حقوقهم، ثامنا: تعزيز العلاقات الكفاحية الأخوية مع فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية والعالمية، بهدف توسيع وتعميق المشاركة الشعبية العربية والأممية لدعم القضية الفلسطينية؛ تاسعا: تطوير كل اشكال المقاومة الشعبية والسياسية والدبلوماسية ووفق برنامج الإجماع الوطني بما يعزز مكانة القضية والمشروع الوطني، ويزيد كلفة الإستعمار الإسرائيلي الأميركي على الأرض ... إلخ

إذاً مواصلة جمع التواقيع لإنتخابات مجلس وطني، وخلق بلبلة في المشهد السياسي الفلسطيني الآن، في الوقت الذي تعمل فيه القيادة على تصعيد المواجهة مع العدو الصهيو أميركي فيه حرف لبوصلة الكفاح الوطني، وتشويه صورة ومكانة الممثل الشرعي والوحيد، والإساءة للشعب العربي الفلسطيني، وايضا فتح الباب امام القوى المتربصة بالقضية والشعب والمنظمة والأهداف الوطنية للإنقضاض على كل المكونات الفلسطينية لتصفية وتبديد المصالح العليا.

ولا يجوز الآن تغليب سياسة الأحقاد، وتصفية الحسابات مع هذا القائد او ذلك الفصيل، والكف عن سياسة الإنجرار لمتاهة التطرف والتشهير والتخوين والإساءة لرموز النضال الوطنية. واللجوء لمعالجة الأخطاء والنواقص بحكمة ومسؤولية وطنية عالية، وعلى ارضية الإنتصار للذات الوطنية العامة، وليس لحسابات وأجندات خاصة أو فئوية أو عربية أو إقليمية أو دولية. ويجب توجيه الضغوط على حركة الإنقلاب الحمساوية لتنضوي تحت راية المشروع الوطني وداخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد، وجسر الهوة من خلال تنفيذ إتفاقات المصالحة الوطنية وخاصة إتفاق إكتوبر ٢٠١٧. والتصدي لكل فصيل او حركة أو قوة فلسطينية تسيء للقرار الوطني الفلسطيني، او تستهدف الممثل الشرعي والوحيد.

إذا على الجميع في الموالاة والمعارضة الوطنية العمل بشكل مشترك وحثيث لإعادة الإعتبار للمنظمة لتتحمل مسؤولياتها كمرجعية وطنية أولى وعلى كل المستويات ووفق مبدأ الشراكة السياسية الكاملة داخل اطر ومؤسسات المنظمة، ونزع الثوب عن السلطة وحكومتها، وإعادته للمنظمة المرجعية وصاحبة الولاية الوطنية.

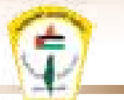
اللاجئون الفلسطينيون بين سنديان أزمة الأونروا المالية ومطرقة التآمر الأمريكي الاسرائيلي

بقلم: د. احمد ابو هولي
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس دائرة شؤون اللاجئين

منذ وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض وإقراره بنقل السفارة الأمريكية للقدس، بدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" هدفًا لسياساته التصفوية ،والتي تضاعفت بعد إعلانه لبنود صفقة القرن نهاية يناير الجاري التي تنص في فصلها السادس عشر بوضوح على أنه لا عودة للاجئين الفلسطينيين، وإنما ٣ خيارات للتوطين، مع وضع قيود على عودة اللاجئين إلى دولة فلسطين.

ومن المؤكد ان الهجمة الأمريكية – الاسرائيلية الشرسة التي تتعرض لها وكالة الغوث الدولية "اونروا" منذ سنوات، تحت ذرائع وحجج واهية كالانحياز ضدّ "إسرائيل" و"عدم الحياد" في أداء عملها والتسبّب في استدامة وتخليد "مشكلة" اللاجئين، واتهامها بالفساد وصولاً إلى اتخاذ واشنطن قرارًا بوقف تمويل الوكالة بالكامل في سبتمبر/ايلول ٢٠١٨، بعد سلسلة تقليصات متتالية لمساهمتها المالية للأونروا، إلى جانب تجميد تمويل مشاريع إنسانية وإغاثية وتنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على مدار العامين الأخيرين، ويُضاف إلى ذلك المسعى الامريكي لتغيير صفة "اللاجئ" الفلسطيني، وتقليص أعداد اللاجئين الفلسطينيين ليصل إلى ٤٠ ألف (من لا يزالون أحياءَ ممّن هجر في عام النكبة)، من أصل ٥,٦ مليون لاجئ (العدد الحالي للاجئين المهجرين في ١٩٤٨ والمُتحدّرين منهم)، بحجة أن من هُجّر في عام النكبة لم يتجاوز ٧٠٠ ألف فلسطيني، ولا يجب أن يُحتسب نسلهم من الأجيال المتعاقبة، في اطار دفع المانحين باتجاه وقف دعمها وتبرعاتها للأونروا بغية تجفيف مواردها وانهاء عملها كمدخل لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، ويأتي في اطار ذلك ما تتعرض له الاونروا في مدينة القدس من تضييق في لعملها وتحركها، ومسعى اسرائيل لأغلاق مؤسساتها من خلال اقرار قانون ينص على حظر نشاطها وهناك تخوفات بان قرار الضم الاسرائيلي سيكون له تداعيات سلبية على عمل الاونروا في القدس .

ولقد أدّى هذا الاستهداف الأمريكي-"الإسرائيلي" المنهج والمدروس إلى تعرض الأونروا لأزمات مالية على مدار العامين الماضيين دفعت بها الى انتهاج سياسيات تدبيرية وتقشفية طالت بعض برامجها والتي اثرت وبشكل مباشر



على الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، ورغم ذلك تمكنت جميع الاطراف المعنية (الدول العربية المضيفة، الاونروا، المانحين) من خلال التنسيق المشترك علاوة على جهود سيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين من التغلب على تداعيات التمويل وقف التمويل الامريكي بل وتجاوزت العجز وتغطيته في العام ٢٠١٨ وكذلك في العام ٢٠١٩ وقطع الطريق امام المخطط الامريكي الاسرائيلي لتصفيتها، ولابد هنا من التوقف امام الدور الذي قاده مفوض عام الاونروا السيد بيير كرينبول في تصديه لمخطط لإدارة الامريكية لإنهاء دور الاونروا بعد ان اوقفت دعمها المقدم لها وافشال مخططها في تجفيف مواردها المالية تمهيداً لتفكيكها من خلال الحمة التي اطلقها تحت عنوان الكرامة لا تقدر بثمن، واحباط مخطط الادارة الامريكية بنقل لاجئي لبنان وسوريا إلى كندا واستراليا، والتي على ضوئها تم إقصائه عن منصبه بعد اتهامه بقضايا فساد رغم ان نتائج تحقيقات مكتب خدمات الرقابة برأته من تهم الفساد التي وجهت له ثمناً لمواقفه الشجاعة وهذا يؤكد على ان الأزمة المالية تحمل ابعاداً سياسية وان ما تتعرض له الأونروا لا يخرج عن مؤامرة تصفيتها.

ورشة المنامة

لم تتوقف الادارة الامريكية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي على وقف التمويل للأونروا والتحريض عليها، بل واصلت حربها من خلال البحث عن بدائل للأونروا من خلال ما تم طرحه في ورشة المنامة "السلام من أجل الازدهار"، يومي ٢٥ و٢٦ يونيو (حزيران)٢٠١٩ وما صدر عنها من مقترحات ورؤى تهدف الى استبدال الأونروا بصندوق دولي لضخ استثمارات في الأراضي الفلسطينية وتخصيص استثمارات أخرى في الأردن ومصر ولبنان وسوريا، وهي دول تستضيف لاجئين فلسطينيين.. هذا المخطط الخطير لاستبدال الأونروا تم رفضه بشكل مطلق من الدول المضيفة التي اكدت بانها لن تكون بديلاً لعمل الأونروا مقابل رزمة من التعويضات والاستثمارات والمشاريع التنموية تقدر بـ ٥٠ مليار دولار من ضمنها ٢٨ مليار في الاراضي الفلسطينية واكدت خلال اجتماعاتها التنسيقية ان من يقرر مستقبل الأونروا ومصيرها هي الامم المتحدة التي اكدت على ان حل القضية الفلسطينية بما في ذلك قضية اللاجئين من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الامم المتحدة، وليس وعودات كوشنير، ولا مخرجات ورشة المنامة .

الاعلان عن صفقة القرن الامريكية

بعد ستة اشهر من فشل ورشة المنامة ومرور ستة اسابيع على تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ كانون اول/ديسمبر ٢٠١٩ بالاغلبية الساحقة على قرار تمديد ولاية عمل الأونروا لثلاثة سنوات جدد تبدأ من ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٠ الى ٣٠ حزيران /يونيو ٢٠٢٣ الذي شكل دعماً سياسياً للأونروا وصفعة قوية في وجه الإدارة الأمريكية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي ،اعلن الرئيس الامريكي ترامب بتاريخ ٢٨ كانون ثاني يناير ٢٠٢٠ في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض وإلى جواره رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن خطة السلام الامريكية في الشرق الأوسط التي تعرف "بصفقة القرن" التي جوبهت بعاصفة من الردود المنددة والرافضة لها من كل دول العالم لتجاوزها القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة واكد حينها الرئيس محمود عباس ان خطة ترامب "لن تمر وستذهب إلى مزبلة التاريخ" .

الاعلان جاء بعد فشل الطرفين الامريكي والاسرائيلي من الغاء تفويض الاونروا لتمرير سيناريوهات الحل لقضية اللاجئين التي تتماهى مع الموقف الاسرائيلي من خلال ما تطرحه صفقة القرن في الباب السادس عشر بدءاً من حل قضية اللاجئين خارج اطار العودة الى الاراضي التي احتلت في العام ١٩٤٨ مروراً بتوطين اللاجئين في اماكن تواجدهم في الدول العربية المضيفة، أو توطينهم في بلدان دول منظمة التعاون الاسلامي على مدار عشرة سنوات يكون نصيب كل دولة ٥٠ الف لاجئ (٥٠٠٠) لاجئ في كل سنة بالإضافة الى التعويض البديل عن العودة، بل والاخطر من ذلك نقل الفلسطينيين داخل الاراضي المحتلة عام ٤٨ في منطقة المثلث وام الفحم الى اراضي الدولة الفلسطينية للتخلص من الوجود الفلسطيني في اسرائيل في اطار ترسيخ فكرة يهودية دولة اسرائيل وصولاً الى مساواة اللاجئ الفلسطيني الذي هجر قسرا عن ارضة باللاجئ اليهودي الذي جاء للاستثمار وسرقة الأرض الفلسطينية، هذا الطرح يتعارض مع كل الاعراف والمواثيق الدولية وكذلك يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة في مقدمتها القرار ١٩٤ الذي يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨ في اسرع وقت ممكن .

ولس غريباً ان يتزامن الاعلان عن صفقة القرن مع نوايا حكومة الاحتلال الاسرائيلي بضم الاغوار وشمال البحر الميت واجزاء من الضفة الغربية المصنفة بالمنطقة (ج) تحت السيادة الاسرائيلية والتي تهدد هذه الخطوة العنصرية الى تعرض ما يقارب من ١٢٠ الف فلسطيني لخطر الترحيل القسري وانعكاس هذه الخطوة على تمدير حل الدولتين التي لم يقف شعبنا الفلسطيني وقيادته مكتوف اليدين امام ذلك .

ازمة الأونروا المالية عام ٢٠٢٠ وفيروس كورونا

امام هذه التحديات، يواجه اللاجئون الفلسطينيون تحديات جمة في ظل استمرار العجز المالي في ميزانية الاونروا التي القى بظلاله من جديد في العام ٢٠٢٠ بعجز مالي كبير يقدر بـ ١,١٠٠,٢٠٠,٠٠٠ دولار ما نسبته ٧٣,٦٪ من اجمالي الموازنة ١,٤٩٤,٤٠٠,٠٠٠ دولار، والذي مرده تأخر بعض الدول المانحة من تحويل الاموال التي تعهدت بها لدعم موازنة الاونروا، ولجوء بعضها الى وقف او تخفيض سقف تبرعاتها



بفعل ضغوطات خارجية او لأسباب اخرى علاوة الى ضعف استجابة المانحين ايضاً لنداءات الطوارئ التي اطلقتها الأونروا مع بداية العام ٢٠٢٠ مما يعكس حجم الخطر الذي يلاحق الأونروا من تهديد لا يقتصر على وقف عمل برامجها أو عدم صرف رواتب موظفيها الذين يقدر عددهم الى ما يقارب ٣١,٠٠٠ الف موظف بل يهدد وجودها كمؤسسة اممية قائمة.

ومما لا شك فيه الى ان جائحة كورونا التي اجتاحت العالم وفرضت عليه واقعاً جديداً واجراءات تمثلت في اغلاق المعابر والحدود والمطارات للحد من تفشي هذا الوباء، زادت الطين بلة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في ظل ما تعانيه الدول العربية المضيفة بما فيها دولة فلسطين من أزمة كساد اقتصادي اثرت وبشكل مباشر على حياة اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات الفلسطينية التي تشهد ارتفاعاً كبيراً في معدلات الفقر والبطالة التي تجاوزت ٧٥ ٪، ونقص في الخدمات وترهل في بنيتها التحتية كما وأثرت على عمل المنظمات الدولية وتحرك رئاسة الاونروا وعمل مفوضها العام باتجاه حشد الموارد المالية لسد العجز المالي الضخم في موازنتها والذي يزداد خطورة مع ازدياد احتياجات اللاجئين الفلسطينيين مع استمرار الاجراءات الوقائية في الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين بما فيها الالتزام بالحجر البيتي، ومنع التجوال والذي ادى الى توقف عجلة التنمية وفقدان اللاجئين لمصدر رزقهم والذي ضاعف من دور الاونروا والتزاماتها تجاه اللاجئين بعد ن اصبح معظم اللاجئين بحاجة الى المساعدات الطارئة في ظل هذه الجائحة القائمة.

الأزمة المالية لا تزال قائمة، وتتصدر قائمة التحديات لدى الأونروا والدول المضيفة والمانحة ولمجتمع اللاجئين كانت على سلم الأولوية في "مؤتمر التعهدات المستمرة" الذي عقد في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك في الثالث والعشرين من حزيران/يونيو الجاري بمشاركة ٧٥ دولة ومنظمة والذي خرج بتعهدات مالية اضافية بقيمة ١٣٠ مليون دولار ستساهم فعلياً في تخفيض العجز المالي للأونروا وان كان غير كافياً لتغطية العجز المالي بشكل نهائي، رافق ذلك انعقاد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين (الدورة ١٠٤) في الخامس والعشرين من حزيران/يونيو الجاري والاجتماع التنسيقي للدول العربية المضيفة في الثلاثين من حزيران يونيو والتي اكدت بدون ادنى شك على اهمية دعم الاونروا في استقرار مجتمع اللاجئين والمنطقة والتحرك باتجاه التحشيد المالي وصولاً الى اجتماعات اللجنة الاستشارية للأونروا التي عقدت في الاول من تموز/ يوليو بمشاركة أكثر من ٣٠ دولة عربية، وأوروبية اعضاء دائمين ومراقبين في اللجنة وكان على سلم اولياتها الأزمة المالية للأونروا، وهنا لابد من الاشارة الى ان دائرة شؤون اللاجئين مع الدول العربية المضيفة استثمرت هذه الاجتماعات والمؤتمرات وعلاقاتها مع الدول المانحة في تحشيد الدعم المالي للأونروا .

تحرك فلسطيني

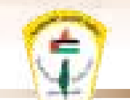
وفي اطار المسؤولية الملقاة على عاتقها، وامام حالة الخطر الوجودي الذي يهدد الاونروا، اعدت دائرة شؤون اللاجئين خطة تحرك لحشد لتمويل المالي للأونروا وحمايتها كمؤسسة اممية ترعى ما يقارب ٥,٦ مليون لاجئ فلسطيني والحافظ على خدماتها وتعرية الموقفين الامريكي والإسرائيلي المعادي والمعطل لعمل الأونروا والتصدي لحملة التحريض ضدها بما يضمن تحقيق الدعم المالي لها لاستمرار عملها وبقاء وجودها كعنوان سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين الى حين عودتهم الى ديارهم طبقا لما ورد في القرار ١٩٤ انطلاقاً من عدة مستويات :

المستوى الدولي:

١. توجيه مندوبية فلسطين الدائمة في الامم المتحدة رسائل متطابقة للدول الاعضاء في الامم المتحدة وخاصة للدول ١٧٠ التي صوتت لصالح تجديد تفويض ولاية عمل الاونروا لثلاث سنوات جدد يطالب فيها الدول الاعضاء بترجمة دعمها السياسي للأونروا إلى دعم مالي، وذلك من أجل السماح للأونروا بمواصلة تقديم خدماتها الحيوية للاجئي فلسطين بشكل فاعل وبدون انقطاع.

٢. مخاطبة وزارة الخارجية وشؤون المغتربين لكل من :

– وزراء خارجية دول المملكة المتحدة (بريطانيا)، كندا، استراليا، تركيا، اسبانيا، ايطاليا، الهند، الكويت، النمسا، افغانستان، الصين، اندونيسيا، عمان، بولندا، باكستان، جمهورية كوريا، مالطة، قبرص، سلوفينيا، هولندا، سلوفاكيا، ليتوانيا، غيانا، الفلبين، البرتغال لحثهم على الاسراع في تقديم تبرعاتها والوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية الاونروا، حيث تقدر قيمة تبرعاتها في العام ٢٠١٩ للأونروا الى ما يزيد عن ١٥٠ مليون دولار مع الاخذ بعين



الاعتبار ان الدول المذكورة لم تتبرع للأونروا حتى اللحظة .

- وزراء خارجية الدول التي خفضت دعمها المالي للأونروا هذا العام وهي ألمانيا، السويد، اليابان، سويسرا، فرنسا، النرويج، بلجيكا، قطر، لكسمبرغ، الامارات، نيوزيلندا، استونيا، ايسلندا، موناكو، وحثها على تمويل اضافي للأونروا او التبرع بقيمة الاموال التي تم تقليصها في دعم موازنة ٢٠٢٠ والتي تقدر قيمتها بـ ١٥٩,١٠٧,٦٧٨ مليون دولار مقارنة في العام ٢٠١٩ .

٣. عقد اجتماع للدبلوماسيين الاجانب (قناصل وسفراء) لدى دولة فلسطين من خلال امانة سر المنظمة ومطالبتهم بحث دولتهم على دعم الاونروا واطلاعهم على خطورة الأزمة المالية على حياة اللاجئين وتداعياتها على المنطقة في ظل الحال الاستثنائية الطارئة التي يعيشها العالم والمنطقة في مواجهة وباء كورونا وفي ظل استمرار الخطر الذي يهدد بوقف عمل الاونروا وبرامجها مع تفاقم الازمة المالية .

٤. مخاطبة منظمة التعاون الاسلامي ومنظمة التعاون الخليجي وحثهم على دعم الاونروا مالياً .

٥. مخاطبة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني للاتحادات والبرلمانات العربية والدولية والاوروبية والافريقية والأسيوية، لاطلاعهم على خطورة الأزمة المالية للاونروا على ما يقارب ٥,٦ مليون لاجئ فلسطيني وخطورتها على امن واستقرار المنطقة ومطالبتها بحث حكوماتها التبرع والمساهمة في دعم موازنة الاونروا واستمرارية خدماتها لحين ايجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين طبقا لما ورد في القرار ١٩٤ .

المستوى العربي والدول العربية المضيفة:

١. تحرك سياسي ودبلوماسي فلسطيني باتجاه الدول العربية وخاصة الدول الخليجية (السعودية، الامارات، الكويت، قطر) لحثتها على تقديم تمويل اضافي لدعم موازنة الاونروا او الالتزام بسقف تبرعاتها للعام ٢٠١٨، ٢٠١٩ .

٢. التحرك من خلال الامانة العامة لجامعة الدول العربية للتواصل مع الدول العربية لحثها والزامها على دفع قيمة مساهمتها ما نسبته ٧,٨٪ من الاجمالي العام لموازنة الاونروا مع العلم ان ما قدمته الدول العربية لدعم موازنة الاونروا في العام ٢٠٢٠ لا يزيد عن ١٧,٩٤٠,٠٠٠ مليون دولار ما نسبته ١,٢٪ من اجمالي الموازنة التي تقدر١,٤٩٤,٤٠٠,٠٠٠ مليار دولار

٤. إدراج الازمة المالية للأونروا ضمن القضايا المدرجة على جدول اعمال مؤتمر المشرفين الذي سيعقد في٢٥ حزيران/ يوينو ٢٠٢٠

٥. التنسيق مع الأردن باعتبارها رئيس اللجنة الاستشارية للأونروا، والمخولة مع مملكة السويد بمتابعة مخرجات الحوار الاستراتيجي الوزاري الثاني الذي عقد في ١٥ نيسان/ ابريل الماضي باعتبارهما الراعيين لهذا الحوار، والتحرك باتجاه حث كافة المانحين لدعم الأونروا من خلال التزامات مالية متعددة السنوات ولمساعدة الوكالة على تلبية متطلبات موازنة ٢٠٢٠ .

المستوى الشعبي والاعلامي:

نظراً لتعذر تنظيم الفعاليات الجماهيرية والشعبية لدعم الاونروا وايصال صوت اللاجئين الى المانحين، في اطار الاجراءات التدبيرية والوقائية لمنع تفشي فيروس كورونا والتزماً بقرارات الحكومة الفلسطينية ورئيس دول فلسطين، أطلقت دائرة شؤون اللاجئين ولجانها الشعبية في المخيمات الفلسطينية حملة دعم ومناصرة للأونروا على منصات التواصل الاجتماعي تحت شعار "دعم الاونروا مسؤولية دولية" متعددة اللغات لتشكيل رأي عام عالمي ضاغط على حكومات دولهم لحثهم على دعم الاونروا .

ولقد حظيت هذه الخطة على قبول ودعم الدول العربية المضيفة والتي نتطلع من خلال الجهد والتحرك المشترك العمل على تحقيق اهدافها في تغطية العجز المالي للأونروا، ورفع الامم المتحدة قيمة مساهمتها من ١٪ الى ٧٪ وهو كفيل في مساعدة الاونروا من تعويض التمويل الامريكي، وادخال ميزانية الأونروا في موازنة الامم المتحدة وأن تصبح مساهمات الدول في ميزانية "الأونروا" إلزامية بدل طوعية لتأمين ميزانية كافية ومستدامة وقابلة للتنبّؤ تمكنها من مواصلة عملها في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، الى حين ايجاد حل عادل لقضيتهم طبقا لما ورد في القرار ١٩٤، خاصة وان البيئة المحيطة للتحرك العربي والفلسطيني مهيأة لذلك بعد تجاوز الاونروا مرحلة الخطر والتهديد الوجودي بعد تصويت الامم المتحدة لتجديد تفويضها علاوة على ان نتائج التحقيقات التي كانت تعول عليها الادارة الامريكية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي في مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الامم المتحدة للضغط على المانحين بوقف تمويلهم اثبتت بان الأونروا غير مدانة بقضايا فساد او احتيال بخلاف ما تروجه الادارة الامريكية .

يبقى القول إن السياسة الأمريكية - الإسرائيلية التي تستهدف مشروعنا الوطني في العودة وتقرير المصير واقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس تضعنا ككل فلسطيني أمام هذه الأخطار واحتمالات العودة إلى خيارات أخرى تحت هذا النهج الإسرائيلي العنصري الذي يستهدف الأرض والقدس واللاجئين والأونروا وما يشكله من تهديد فعلي لمكتسبات شعبنا نحو الحرية والاستقلال الأمر الذي يقضي بالضرورة من كل القوى الوطنية والسياسية الفلسطينية وقفة حقيقية جادة مع الذات والارتقاء إلى مستوى اللحظة التاريخية الصعبة التي تعايشها قضيتنا الوطنية وشعبنا المحاصر في قطاع، من أجل ترسيخ وتجسيد وحدة وطنية متراصة قادرة على مواجهة هذه التحديات، والارتقاء إلى مستوى الأخطار التي تحيق بوطننا وشعبنا ومسيرتنا النضالية التحررية .



المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية متطلب اجباري

بلال الشخشير
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

الانقسام الفلسطيني الاسود ٢٠٠٧/٦/١٤ بتاريخ القضية الفلسطينية والذي تسبب به انقلاب حركة حماس على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث بات الوضع الفلسطيني غير قابل للمماطلة او المناورات خاصة في ظل التطورات السياسية والهجوم الامريكي - الاسرائيلي والمتمثل بصفقة القرن التي اطلقها الرئيس الامريكي دونالد ترامب وتلقفها رئيس اليمين الليكودي بنيامين نتنياهو والتي تعتبر صفقة بزنس بين الرجلين ترامب ونتنياهو حيث إن الاول بحاجة للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة للفوز في الانتخابات القادمة ونتنياهو بحاجة لارضاء المستوطنين واليمين التوراتي لكي يقفوا بجانبه ويدعموه في مواجهة القضايا الجنائية التي يواجهها امام القضاء الاسرائيلي بتهم الفساد والرشوة وسوء الائتمان وهنا تتقاطع المصالح الامريكية الاسرائيلية ويدفع الثمن، ويكون الضحية الطرف الفلسطيني لكونه الحلقة الاضعف في ظل هيمنة وعربدة النظام الامريكي على النظام العالمي ومنظماته الدولية (مجلس الامن ومنظمات حقوق الانسان).ايضا فإن النظامين الاسرائيلي والامريكي يحاولان الاستفادة من حالة ضعف وتراجع وضع وامكانيات النظام الشرق اوسطي ومن حالة الانقسام الفلسطيني والعمل على استمراريته عبر بعض الدول العربية الموالية لنظام ترامب

لقد عمل اليمين الاسرائيلي المتطرف ومنذ توقييع اتفاقية السلام المعروفة باتفاقية (معاهدة اوسلو ١ والمعروفة رسميا باعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المؤقت هو اتفاق سلام وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير القلسطينية في مدينة واشنطن الامريكية في ١٣ ديسمبر ١٩٩٣ بحضور الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلينتون وسمي الاتفاق نسبة الى مدينة اوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي تمت في عام ١٩٩١ وافرزت هذا الاتفاق فيما عرف باتفاق مدريد)عمل اليمين على تدميرالاتفاقية وشن حملة تحريض ضد اسحاق رابين الذي وقع الاتفاقية عن الجانب الاسرائيلي مما ادى إلى اغتياله ١٩٩٥/١١/٤ ومن ثم تعاملوا بانتقائية مع تلك الاتفاقية وتنكروا لما تنص عليه باعتبارها انتقالية تنتهي بعد خمس سنوات إذ نصت على اقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ والتفاوض على قضايا الحل النهائي(الحدود، القدس، المياه اللاجئين) واستمر شارون رئيس وزراء اسرائيل الاسبق بالعمل على افراغ الاتفاقيات من مضمونها وشن عملية عسكرية واسعة (السور الواقي) ردا على انتفاضة شعبية فلسطينية عرفت (بانتفاضة الاقصى) والقيام باغتيال الرئيس الشهيد ياسر عرفات بواسطة السم بتاريخ ١١ تشرين ثاني ٢٠٠٤ كما عملت الحكومات الاسرائيلية على توسيع الاستيطان والمستوطنات ومحاولات افراغ السلطة الفلسطينية من محتواها السياسي وتحويلها الى حكم ذاتي اداري.

لكن السلطة الفلسطينية عملت بسياسة ضبط النفس ومواصلة بناء مؤسسات الدولة من مؤسسات ووزارات مدنية واجهزة امنية وتكريس الدولة الفلسطينية كحقيقة على الارض وعلى المستويين الاقليمي والدولي واستطاعت ان تنتزع العديد من القرارات من مجلس الامن رغم الفيتو الامريكي وحصلت على اعتراف من الامم المتحدة (دولة عضو مراقب) وانضمت لعشرات المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الانسان وحصلت على اعتراف ١٣٨ دولة وافتتحت ما يزيد عن ٩٠ سفارة قي العالم .ان تطور الدولة الفلسطينية كحقيقة لا يمكن تجاهلها وذلك لم يرق لليمين التوراتي اليهودي، الذي راح يعمل بكل ما لديه لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني بالاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية التي اصبحت تجد تأييدا متسارعا، فاخذ الاحتلال بدوره يعمل على فرض وقائع لتغيير المعالم الجغرافية والديمغراقية حيث نشط عمليات التوسع الاستيطاني وواصل اعمال تخريب وتدمير اراض والمعدات الزراعية والتحكم بالمياه ومواصلة الاعتداءات وهدم وحرق البيوت واقتحام ما عرف بمناطق A وتقسيم الضفة الفربية الى اربع (كنتونات) شمال، وسط، وجنوب القدس وقد توج هجوم الاحتلال بصفقة القرن والتي اخطر بنودها تحويل القدس عاصمة لدولة الاحتلال واعطاء جزء من اراضي الدولة الفلسطينية هدية لاسرائيل وذلك بضم الاغوار السلة الغذائية الرئيسة لفلسطين وحوض المياه الاكبر والرئيس، وكذلك بضم اراضي المستوطنات واراضي شمال البحر الميت، وهذا يعني الاستيلاء على ٣٠٪ من مساحة الدولة الفلسطينية من اراضي فلسطين التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ وتبلغ مساحتها ٢٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية.

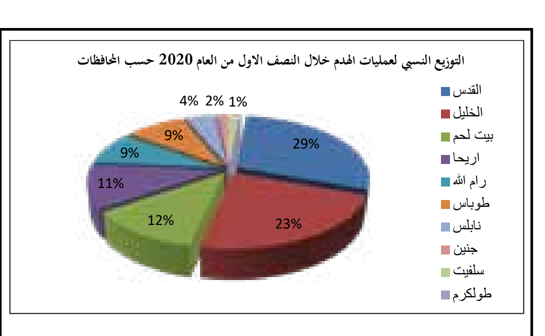
ان صفقة العصروضعت القضية الفلسطينينة في طريق مسدود، وفرضت على القيادة الفلسطينية الدخول في مواجهة اضطرارية في التصدي لصفقة القرن والضم الاسرائيلي وهذا التصدي يستدعي بل ويتطلب اولا توحيد الجبهة الفلسطينية الداخلية بانهاء الانقسام وانضمام حماس الى الشرعية الفلسطينية سيما وان (م ت ف) والسلطة الوطنية بقيت هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وصاحبة الشرعيات الثلاث المحلية والعربية والدولية، وهذه فرصة لحركة حماس بعدما افشلت كل محاولات المصالحة وعلى مدار ثلاثة عشر عاما بالرغم من كل الوساطات العربية ومرونة حركة فتح وفصائل العمل الوطني وكذلك فشلت حماس من تحقيق اي اختراق سياسي، وكذلك عدم التمكن من توفير مقومات الحياة لمواطني غزة، وحتى انها لم تستطع ترجمة شعار المقاومة على ارض الواقع .إن انهاء الانقسام بات ضرورة وطنية ملحة ومتطلبا اجباريا للجميع للتصدي للمشروع الامريكي الاسرائيلي الذي يهدف الى تصفية المشروع الوطني الفلسطيني في الاستقلال والحرية واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.



هدم المنازل الفلسطينية:
تطهير عرقي اسرائيلي متواصل

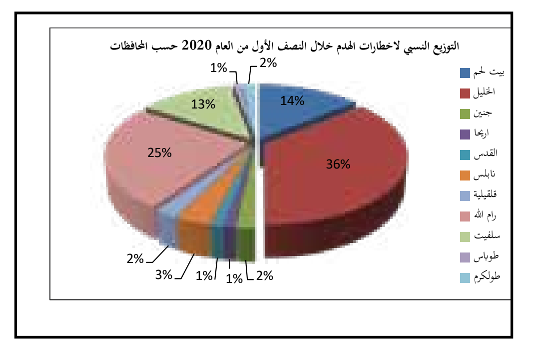
عمليات الهدم :

بلغ مجموع عمليات الهدم التي نفذها الاحتلال منذ مطلع عام ٢٠٢٠ ٢٩٤ عملية هدم تركز حوالي ٢٩٪ منها في القدس (٨٥) عملية هدم والخليل (٦٧) أي ما نسبته ٢٣٪ من مجمل عمليات الهدم.



اخطارات الهدم :

وبلغ مجموع اخطارات الهدم التي رصدتها الهيئة خلال العام ٢٠٢٠ (٢٧٢) اخطارا تركز ٧٥٪ منها في محافظات الخليل ورام الله وبيت لحم.



اخطارات الاخلاء بحجة التدريبات العسكرية :

شهد النصف الاول من العام ٢٠٢٠ قيام سلطات الاحتلال بتوجيه ١١٢٩خطار اخلاء مؤقت تأثر من خلالها ٧٣٧ مواطنا فلسطينيا وذلك بحجة التدريبات العسكرية

اعمال التوسع والبناء :

واصل المستعمرون بشكل رسمي وفردي اعمال التوسع في مستعمرات الضفة الغربية دونما توقف والزيارات الميدانية لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان تؤكد ان مشاريع التوسع الاستعماري انتشرت على امتداد الأراضي الفلسطينية دونما توقف.

وفي مقابل عمليات الهدم رصدت الهيئة خلال النصف الاول من العام ٢٠٢٠ عددا من المخططات التنظيمية المتعلقة في البناء الاستعماري حيث تمت المصادقة النهائية على ٢١ مخطط تضمنت ٤٠٧٩ وحدة استيطانية و٣٦ مخطط قيد الإيداع تضمنت ٦٤٠٨ وحدة استيطانية .

تم رصد ١٦ عطاء بناء تمت المصادقة عليها بشكل نهائي بالإضافة الى ٣٧ عطاء بناء قيد المصادقة تضمنت ٤١٢١ وحدة استيطانية.

انشاء البؤر الاستيطانية :

كما شهد النصف الأول من العام ٢٠٢٠ إقامة خمسة بؤر استيطانية جديدة توزعت على النحو التالي :

١. بؤرة أبو القندول الواقعة على أراضي طوباس.
٢. بؤرة جبعيت الواقعة على أراضي محافظة رام الله.
٣. بؤرة سهل ترمسعيا الواقعة على أراضي ترمسعيا في رام الله.
٤. بؤرة جفعات ايتام الواقعة على أراضي خلة النحلة في محافظة بيت لحم
٥. بؤرة جديدة أقيمت على قمة جبل عيبال في بلدة عصيرة الشمالية في محافظة نابلس.

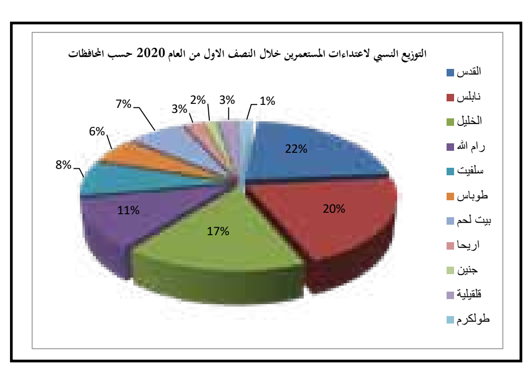
مخطط عزل القدس:

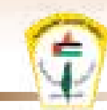
١. ضم كتل استيطانية لبلدية القدس.
٢. فتح شارع ما يسمى ب شريان الحياة.
٣. تهجير ٢١ تجمعا من التجمعات البدوية وإخراج تجمعي كفر عقب ومخيم شعفاط من القدس وعدد سكانها ١٤٠ الف.
٤. خنق التوسع العمراني باتجاه الشرق خاصة بعد إقامة بؤرة المنطار ومخطط إقامة مدينة استعمارية جديدة.



اعتداءات المستعمرين :

بلغ مجموع اعتداءات المستعمرين خلال النصف الأول من العام الجاري ٣٧١ اعتداء كان لمدينة القدس النصيب الأكبر من هذه الاعتداءات (٨١) اعتداء أي ما نسبته ٢٢٪ من مجمل الاعتداءات.







رعــــايــــا في وطــنــنــا

بقلم: عصام بكر
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

بمعزل عن المهزلة المفتعلة بوجود خلاف من عدمه بين اقطاب حكومة الاحتلال حول معارضة او تأييد الطريقة التي سيتم من خلالها تنفيذ مخطط الضم فيما بات يعرف بفرض "السيادة الاسرائيلية" على مناطق الاغوار الفلسطينية وشمال البحر الميت والمستوطنات، وبدون الغوص في تفصيلات مسألة الضم، ومحاولة تصويرها كحالة خلافية ما بين معارض للضم الكلي، وبين من يرغب بالضم التدريجي "المتدحرج"، وهل سيتم تنفيذه ام يتم تأجيله في إطار مناورات سياسية معروفة؟ وهل هناك خلاف فعلا مع ادارة ترمب، وبعض ردود الفعل العربية والدولية؟، يبقى السؤال الاساسي كيف يمكن مواجهة وافشال مخطط الضم؟

وحتى لو اثمرت الجهود السياسية الفلسطينية، واستطاعت بناء جبهة دولية مناهضة للضم وافشاله، فإن اسرائيل مصممة على موقفها غير مكترثة بكل التصريحات، والمواقف، فإجراءات الضم تسير قدما على الارض: ازالة الشواخص عن شوارع ومداخل بعض القرى الفلسطينية في الاغوار، تغير معالمها، والشروع بتركيب المعدات، والتقنيات الامنية، واجهزة المراقبة، وهي خطوات لا يمكن تجاهل تأثيراتها، ولكنها ايضا التي لا تغير من الوضع القانوني باعتبارها أراضي فلسطينية محتلة.

وما الحديث عن الضم الا اجراء استكمالي في إطار مشروع أكبر وأكثر خطورة يتمثل في تصفية القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وفرض حل الامر الواقع عليه، وسواء كانت تمت عملية الضم، ام تم تأجيلها، فإن السيطرة الفعلية للاحتلال على الارض تبقى موجودة.

وبالعودة لسكان الاغوار، فإن مسألة منحهم "المواطنة" ستكون خطأ فادحا لا يمكن تكراره من وجهة نظر اليهود، على العكس، هم عملوا، ويعملوا ليل نهار من اجل التخلص من الاقلية القومية العربية في الداخل، وهم يسعون بكل السبل في سبيل تقليص الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية خدمة للمشروع الاستيطاني الاستعماري الذي تغذية ايديولوجيا واضحة للتخلص من العبء الديمغرافي.

ومن الاهمية الاشارة الى ان مسألة التخلص من العبء الديمغرافي هو أحد بنود صفقة القرن المشؤومة التي نصت على نقل سكان قرى المثلث الفلسطيني في الداخل المحتل لتصبح جزء من اراضي السلطة الفلسطينية، وهم بالمناسبة يحملون الهوية الإسرائيلية.

وهذا يدلل على شكل النظام العنصري الذي سيفرض على شعبنا، وحجم الضرر الواقع الذي ستزداد وطأته في حال الاقدام على الضم الفعلي تحديدا تجاه من وصفهم نتنياهو بالرعايا، ونزع صفة المواطنة عنهم بمعناها السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، واسقاط مفهوم الرعايا عليهم في تناقض مع الحقائق، وفي تزييف للتاريخ جهارا نهارا، وبمفهوم العلوم السياسية "الرعايا" هم شريحة او جزء من شعب يتواجد في منطقة جغرافية ليست لهم - فقط هم يعيشوا عليها لأسباب مختلفة قد تكون حالة "نزاع" ولا يتمتعوا بأدنى حقوق المواطنة التي تكفل حقوق الانسان من حيث الهوية الوطنية، والثقافية ضمن الاعتزاز بانتمائه الوطني العريق الضارب في اعماق التاريخ، والارض والحضارة كما هو حال شعبنا.

هذا هو المغزى الحقيقي لتصريح نتنياهو، واجراءات حكومته على الارض في محاولة كي الوعي، وقتل روح الانسان، وتبديد الحلم، ونزعه من ارضه التي يمتلكها، ويعيش عليها "ابا عن جد" كما يقال وما وصفه ابناء شعبنا بالرعايا الا التعبير الدقيق والعميق لنوايا حكومته علنا وفي وضح النهار، فالمنطقة من الناحية الجيوسياسة واسعة ويعيش فيها حوالي ١١ الف مستوطن في٣٧ مستوطنة تصنف معظمها بالزراعية مقابل حوالي٧٠ الف مواطن ضمن ٢٧ تجمعا سكانيا ثابتا، وحوالي ٤٠ تجمعا بدويا متنقلا، وتعتبر المنطقة سلة فلسطين الغذائية نظرا لخصوبة ارضها ومواردها المائية التي تحكم دولة الاحتلال سيطرتها عليها، وهنا تكمن اهمية استهدافها، وحرمان اهلها منها، ناهيك عن موقعها الهام على امتداد الحدود الفلسطينية الأردنية.

ويتحدث نتنياهو الملاحق بملفات الفساد المالي والسياسي بصراحة عن جيوب معزولة لسكان ليس لديهم اي حقوق مدنية او سياسية او حتى اقتصادية، ولا يسري عليهم القانون اي يصبحون فئة سكانية "غير معرفة".

وهنا تكمن خطورة الضم ضمن سيناريو يُعدُّ لتطهيرهم عرقيا، فالوجود للرعية هو الاقامة المؤقتة مع تشديد الاجراءات عليهم، وخنق حياتهم اليومية فهم سيكونون ممنوعين من الوصول الى اراضيهم الا عبر تصاريح خاصة من الصعوبة الحصول عليها، وتحديد كميات المياه المحدودة اصلا، وغير الكافية الان للاستخدام البشري او الري، مع السيطرة على ينابيع المياه او اتلافها، والتحكم في الخطوط الناقلة التي تغذي السكان.

اضافة لذلك توسيع نطاق التدريبات العسكرية التي يتم خلالها اجلاء قرى بأكملها لعدة ايام او اكثر كما يجري الان، وكذلك منع التوسع العمراني، بمعنى تحويل حياة السكان الى جحيم يومي يزيد بدرجات عن الوضع القائم حاليا، فيصبح المواطن غير قادر على الاستمرار في الحياة، اي اجباره على المغادرة، وهو جوهر المسعى لقتل حلم الدولة المستقلة (لا دولة فلسطينية غربي النهر) هذا لب التوجه، واما من يستطيعون البقاء في المنطقة فهم سيكونون رعايا في وطنهم، وعليهم تحمل تبعات قرار البقاء من الاجراءات الجديدة للتنقل، والعبور، والخروج عبر بوابات نظام الفصل العنصري الجديد على مداخل القرى، والبلدات منها، واليها ضمن اوراق ووثائق جديدة حيث يتم الحديث عن تعداد سكاني ستقوم به سلطات الاحتلال قريبا.

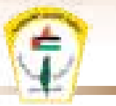
أضف الى كل ذلك، فقضايا الحياة اليومية من كهرباء، وخدمات... الخ ستشهد اعباء اضافية تثقل كاهل المواطن وستكون اشد وطأة من السابق، وصولا لما يسمى "الهجرة الناعمة" اي العمل على خلق ظروف تصبح الحياة مستحيلة نتيجة انعكاس السياسات المتبعة على الوضع الاقتصادي، والمعيشي للناس لتصبح شبه مستحيلة بحيث يجبروا في نهايتها على المغادرة طوعا!!

ويقع على عاتقنا فورا العمل دون تأخير: البدء بترسيم الحدود مع الاردن الشقيق وحدود فلسطين الشرقية باعتبارها دولة تحت الاحتلال، والطلب من الأمم المتحدة حماية اراضي وسكان دولة فلسطين العضو المراقب فيها، ومن شأن خطوة الترسيم ان تقطع الطريق على محاولة فرض الامر الواقع، وهي تمثل ردا سياسيا عمليا على رفض مخطط الضم.

إضافة لذلك، الذهاب فورا لإعلان مجلس تأسيسي للدولة ضمن مرحلة انتقالية داخلية يتولى التشريع والمراجعة، وتناط به صلاحيات واضحة ضمن توافق وطني، ويتم في إطار المجلس احداث تغيير جوهري على نمط القرارات السابقة مما يعطي المزيد من الدافعية والقدرة على المواجهة، وتصليب الموقف الداخلي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا في كافة اماكن تواجده، واطلاق اشكال المقاومة الشعبية رفضا لهذه المخططات التي لن تبقي لنا شيئا.

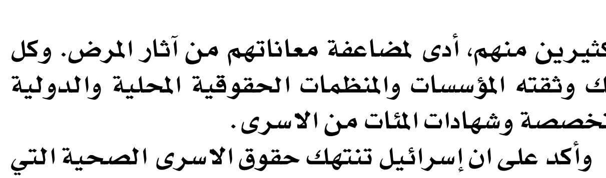
كذلك لابد من العمل بشكل متكامل على دعم صمود الاغوار وتثبيت الناس فيها، وصولا لاقتصاد صمود حقيقي عبر دعم المشاريع الانتاجية، مثلا: اعفاء ضريبي اقتصاد تعاونيات، وتوسيع فرص الاستثمار في القطاع الزراعي، وخطوات كهذه من شأنها خلق توازن واضح يضفي مصداقية عالية للقرار السياسي، وتكامله شعبيا لإفشال المخطط فعليا وصولا لانسجام اعلى وأكثر متانة من التوافق الميداني الداخلي بعيدا عن الخطاب الكلاسيكي، والتردد.

من هنا لا خيار لنا سوى العودة للجذور مرة اخرى ومن جديد وبمقدورنا ذلك فعلا ضمن توحيد الرؤية قبل فوات الاوان، وان اختلفت الساحات، ضمن خطاب موحد عنوانه انهاء الاحتلال عن اراضي دولة فلسطين، وتكثيف الجهد السياسي، مترافقا مع تفعيل المسار القانوني لمحاكمة دولة الاحتلال، والعمل على بناء جبهة دولية فعلية لمقاطعة دولة الفصل العنصري الاحتلالي عبر حركة تضامن واسعة وتوسيع حركة المقاطعة الدولية، وفرض العقوبات الدولية عليها.



المجلس بيوم الأسير:

نجدد التزامنا تجاه الاسرى والمعتقلين بمواصلة العمل في سبيل تحريرهم



قال المجلس الوطني الفلسطيني إن حياة خمسة آلاف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي في خطر شديد من انتقال هذا فيروس كورونا إليهم، خاصة في ظل الظروف الصحية غير الملائمة داخل تلك السجون، وعقب تسجيل إصابات بكورونا في صفوف السجانين والمحققين الإسرائيليين مما تسبب بإصابة أحد الاسرى ايضا.

وأكد المجلس في بيان أصدره بتاريخ ١٦-٤-٢٠٢٠ بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يحييه شعبنا واحرار العالم في ١٧ نيسان من كل عام، نصرة للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي ووفاء لتضحياتهم، على خطورة الأوضاع التي يعيشها الأسرى في ظل تجاهل سلطات الاحتلال تحذيرات ومطالب الأسرى والمنظمات الدولية المختصة، والتنكر لالتزاماتها القانونية والإنسانية وانعدام الظروف الصحية داخل المعتقلات، وعدم استجابتها بتوفير أدوات ومستلزمات الحماية الضرورية اللازمة لمنع وصول وانتشار الفيروس بين الاسرى.

وشدد المجلس على واجب كافة الدول الأطراف المتعاقدة بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، الضغط على سلطات الاحتلال من أجل الإفراج عن الأسرى، خاصة الحالات المرضية وكبار السن كالأسير القائد فؤاد الشوبكي ٨١ عاما، وهو أكبر الاسرى سنا، الى جانب النساء والأطفال القصر والأسرى القدامى.

وطالب بالضغط على إسرائيل للقبول بلجنة طبية دولية محايدة، تُشارك في معاينة الأسرى والتأكد من سلامتهم، حيث أنهم يتعرضون للموت بسبب الإهمال الطبي المتعمد والعزل الانفرادي ومنع الفحوصات الطبية، ومنع دخول أكثر من ١٤٠ صنفا من مستلزمات الأسرى الوقائية الصحية والغذائية.

كما أكد المجلس على مسؤولية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية، التدخل العاجل لحماية المعتقلين بسجون إسرائيل، في ظل تفشي كورونا، وتوفير سبل الوقاية للأسرى وتشكيل فريق طبي دولي لزيارتهم داخل المعتقلات.

وأشار المجلس الى استمرار الاعتقالات اليومية في ظل جائحة كورونا وتفشي الفايروس، إضافة الى استمرار ممارسة التعذيب الجسدي والنفسي، الذي يؤدي ويضعف أجساد الكثيرين منهم، أدى لمضاعفة معاناتهم من آثار المرض. وكل ذلك وثقته المؤسسات والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية المتخصصة وشهادات المئات من الاسرى.

وأكد على ان إسرائيل تنتهك حقوق الاسرى الصحية التي كفلتها اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة، فسياسة الإهمال الطبي ضدهم والمماطلة بتقديم العلاج لهم واستخدامهم حقلاً لتجارب الأدوية، تخالف نص المادة(٧٦) من اتفاقية جنيف الرابعة ونص المادتين(١٣ و٣١)من اتفاقية جنيف الثالثة، وعدم وجود غرف عزل للأسرى المرضى المصابين بأمراض معدية، والازدحام الشديد داخل السجون تخالف نصوص المواد(٨١،٨٥)من اتفاقية جنيف الرابعة، فيما توجب المادة (١٠٩)من اتفاقية جنيف الثالثة على الدولة الآسرة الافراج عن الأسرى المصابين بأمراض خطيرة والمصابين بجروح خطرة.

وقال المجلس: انه ونتيجة لتلك السياسات المنهجة، فإن هناك حوالي)٧٠٠(أسير مريض، بينهم(٣٠٠) اسير يعانون امراضا مزمنة وخطيرة كالسرطان والفشل الكلوي، وامراض القلب، وإعاقات مختلفة، الى جانب وجود(١٨٠) طفلاً اسيرا قاصراً، و(٤١)امرأة وفتاة، وأعضاء من المجلس الوطني، و(٤٣٠) أسيراً تحت قانون الاعتقال الإداري التعسفي. وكانت النتيجة استشهاد (٢٢٢) اسيرا داخل سجون الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، منهم (٦٧) نتيجة الإهمال الطبي، و(٧٣) نتيجة التعذيب.

وأكد المجلس أن من حق الأسير أن يتم الإفراج عنه، فليس من المعقول أن يظل حبيساً مدى الحياة كما اشارت الى ذلك المواد (٢١، ١١٨،١٠٩) من اتفاقية جنيف الثالثة، خاصة ان هناك (١٤) اسيرا فلسطينيا أمضى أكثر من (٣٠) عاما، و(٢٦) اسيرا من قبل توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤، إضافة إلى (٤٧) أسيرا يقبعون في سجون الاحتلال منذ أكثر من (٢٠) عاما.

وحيا المجلس صمود الاسرى وفي مقدمتهم القادة مروان البرغوثي وكريم يونس واحمد سعدات وفؤاد الشوبكي ونائل البرغوثي، مثمنا في الوقت ذاته كافة المبادرات والحملات الاهلية والحقوقية والإنسانية المحلية والدولية التي انطلقت متضامنة مع الاسرى الفلسطينيين ومطالبة بإطلاق سراحهم باعتبارهم أسرى حرية.

المجلس في يوم الأرض

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن سياسة التطهير العرقي الصهيوني المستمرة منذ حوالي مئة عام فشلة في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه التي عاش فيها جيلا بعد جيل منذ آلاف السنين.

واستحضر المجلس في بيان صدر عنه بتاريخ ٣٠-٣-٢٠٢٠، بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين ليوم الأرض الخالد، معاني التضحية والفداء لأبناء شعبنا دفاعا عن ارضهم، مستذكرا دماء الشهداء الطاهرة في الجليل والمثلث والنقب في الثلاثين من آذار عام ١٩٧٦، رداً على قرار مصادرة الاحتلال الإسرائيلي ٢١ ألف دونم في تلك المدن، حيث استشهد ستة فلسطينيين.

وأكد المجلس أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة للأرض وبناء للمستعمرات والتطهير العرقي وهدم البيوت وتطبيق القوانين العنصرية وتهويد القدس ومقدساتها المسيحية والاسلامية، وغيرها من أدوات القمع والقتل والاعتقال، كلها لم تنجح في ثني ابناء شعبنا من التمسك بأرضهم، والمقدر عددهم بحوالي ١٣ مليون، منهم حوالي ٦،٦٠٠ مليون فلسطيني يعيشون على أرض الآباء والاجداد، إضافة لحوالي ٦،٧٢٧ مليون فلسطيني ينتظرون العودة الى ارضهم التي هجروا منها بفعل المجازر والإرهاب الصهيوني.

وأضاف المجلس: أن مناسبة يوم الأرض لهذا العام تأتي والفلسطيني يتعرض لهجومين متزامنين: وباء كورنا، والثاني الاحتلال الذي يسابق الزمن لتنفيذ لما ورد في ما يسمى "صفقة القرن" الامريكية لاقتلاعه من ارضه وزيادة وتيرة الاستعمار في انتهاك واعتداء صارخين على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) لعام ٢٠١٦، واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧، ومعاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩.

وقال المجلس : إن إسرائيل وقادتها ومن يحميهم وفي مقدمتهم إدارة ترامب لم يدركوا سر العلاقة الأبدية بين الفلسطيني وأرضه واستعداده للتضحية لأجلها، خاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البشرية جمعاء بسبب وباء كورنا، الذي أكد على بشاعة الفكر والسلوك الصهيوني الاستعماري العنصري، الذي يستغل الظرف الصحي لأبناء شعبنا، حيث يواصل هذا الاحتلال والمستعمرون اقتحام القرى والمدن والمخيمات، والاعتقال والقتل، والاعتداء على الفلسطينيين وهدم منازلهم ومنشآتهم، وبناء المستعمرات في ارضهم.

وجه المجلس تحية إجلال وإكبار إلى شعبنا الفلسطيني الصامد على أرضه تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة سيادة الرئيس محمود عباس، الذي يواصل هو وشعبه مسيرة الشهداء والجرحى والأسرى لتحقيق أهدافه في العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.



ملخص بيانات أصدرها المجلس الوطني

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني خلال الشهور من ٣-٦/٢٠٢٠ عددا من البيانات توضح الموقف الرسمي من التطورات كافة، وفي ما يلي ملخصا لاهم تلك البيانات:

٢٠٢٠/٦/٢٦

رحّب المجلس الوطني الفلسطيني بقرار البرلمان البلجيكي الفدرالي الذي دعا حكومة بلاده لاتخاذ إجراءات ضد إسرائيل في حال تنفيذها مخطط ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٠٢٠/٦/٢٤

أشاد المجلس الوطني الفلسطيني بالموقف البرلماني الأوروبي الرافض لخطة الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية المحتلة، داعيا الاتحاد البرلماني الدولي إلى إعلان موقفه من خطة الضم وحق شعبنا في إنهاء الاحتلال أسوة بموقف زملائهم من برلمانيين أوروبيين وأميركيين.

٢٠٢٠/٦/١٤

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو اللجنة السياسية في المجلس، والرئيس السابق للجنة تقصي الحقائق في المجلس، المناضل جمال حسن عايش "أبو خالد" الذي انتقل الى جوار ربه راضياً مرضياً في العاصمة الأردنية عمّان، بعد حياة حافلة بالنضال والعطاء لأجل فلسطين.

٢٠٢٠/٦/٧

نعى المجلس الوطني الفلسطيني الأمين العام السابق لحركة الجهاد الإسلامي د. رمضان عبد الله شلح الذي انتقل الى جوار ربه بعد حياة حافلة بالنضال المخلص لفلسطين.

٢٠٢٠/٦/٥

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى الثالثة والخمسين لاحتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين على مواصلة التصدي لكافة المشاريع التآمرية الهادفة لتصفية الوجود الوطني الفلسطيني على أرض الآباء والأجداد، مشددا على المضي بتنفيذ قرار التحلل من الاتفاقيات مع هذا الاحتلال دفاعا عن الوجود والحقوق.

٢٠٢٠/٦/٤

نعى المجلس الوطني الفلسطيني، القائد العربي القومي اللبناني الكبير محسن إبراهيم، الذي جعل من القضية الفلسطينية مرتكزا أساسيا في نضاله الممتد، حتى وافته المنية.

٢٠٢٠/٥/٢٧

قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن منظمة التحرير هي بيت شعبنا، كانت وستبقى ممثله الشرعي الوحيد في كافة أماكن تواجده، وستبقى قائدة نضاله، وحامية مشروعنا الوطني حتى العودة والاستقلال.

وأضاف المجلس في بيانه، لمناسبة مرور ٥٦ عاما على تأسيس منظمة التحرير، إن تطورات الأحداث أثبتت أن المنظمة التي ناضل المرحوم أحمد الشقيري من أجل تأسيسها، لتمثل شعبنا وتقود نضاله، وتابع المسيرة من بعده القادة المؤسسون، وفي مقدمتهم الشهيد الرمز ياسر عرفات، انها الضمانة والضامنة لاستقلالية القرار الوطني المستقل، والحامية لحقوق شعبنا في تقرير المصير والعودة، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس .

٢٠٢٠/٥/٢٣

هنأ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون سيادة الأخ الرئيس محمود عباس "ابو مازن" بمناسبة عيد الفطر السعيد، داعيا الله تعالى أن يعيده على شعبنا وقد تحققت تطلعاته بالحرية والعودة والاستقلال.

٢٠٢٠/٥/٢٢

أطلع المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية وعدد كبير من برلمانات العالم النوعية في مختلف القارات على القرارات الفلسطينية بالتحلل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الإسرائيلية والأميركية.

٢٠٢٠/٥/٢٠

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن القرارات التي أعلنها سيادة الرئيس محمود عباس في ختام اجتماع القيادة الفلسطينية، بالتحلل من الاتفاقيات مع إسرائيل بكل التزاماتها، تؤسس لمرحلة جديدة من المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، تستدعي من الجميع الوقوف خلف الرئيس ومساندته في تنفيذها.

٢٠٢٠/٥/١٥

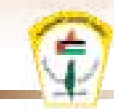
ثمّن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المواقف الحازمة والرافضة التي أكد عليها العاهل الأردني عبد الله الثاني ابن الحسين، من التهديدات والمشاريع الإسرائيلية بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٠٢٠/٥/١٤

دعا المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم للتحرك الجاد على الصعد القانونية والسياسية كافة، والعمل مع حكوماتها لفرض العقوبات على حكومة إسرائيل لإنهاء احتلالها ومنعها من تنفيذ خطط الضم لأراضي الدولة الفلسطينية المحتلة.

٢٠٢٠/٥/٢

رحب المجلس الوطني الفلسطيني، بموقف ١٣٠ نائبا في مجلس العموم البريطاني، إذ طالبوا بفرض عقوبات على إسرائيل، حال تنفيذها لمشروع ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبارها سابقة خطيرة في العلاقات الدوليّة.



٢٠٢٠/٥/١

طالب المجلس الوطني الفلسطيني منظمة العمل الدولية والمنظمات النقابية العالمية الدفاع عن عمال فلسطين وحمايتهم من انتهاكات سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وحماية حقوقهم وفقا للعهد الدولي ومعايير منظمة العمل الدولية.

٢٠٢٠/٤/٢٣

هنأ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون سيادة الرئيس محمود عباس وأبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات والأمتين العربية والإسلامية بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، سائلا الله تعالى ان يعيده على شعبنا وقد تحققت تطلعاته بالحرية والعودة والاستقلال.

٢٠٢٠/٤/٢٢

دعا المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداته إلى العمل العاجل مع حكوماتهم لمنع تنفيذ خطط الضم والاستيطان الاسرائيلية، التي ستمنع قيام دولة فلسطين ذات السيادة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، ولما ستحدثه من نتائج وخيمة وتداعيات كارثية على مجمل الأوضاع في المنطقة.

٢٠٢٠/٤/١٧

دعا رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون الجهات الحقوقية والإنسانية الدولية بالتدخل الفوري والعاجل للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإطلاق سراح شيخ الاسرى القائد المناضل اللواء فؤاد الشوبكي البالغ من العمر ٨١ عاما.

٢٠٢٠/٤/١٦

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن حياة خمسة آلاف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي في خطر شديد جراء انتقال فيروس كورونا إليهم، خاصة في ظل الظروف الصحية غير الملائمة داخل تلك السجون، وعقب تسجيل إصابات بكورونا في صفوف السجانين والمحققين الإسرائيليين مما تسبب بإصابة أحد الاسرى ايضا.

٢٠٢٠/٤/١٥

قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون ان الشهيد القائد أبو جهاد كان ثائراً وفارساً من فرسان فلسطين الحقيقيين في تاريخها الحديث الذين آمنوا بفلسطين ونذروا أنفسهم فداءً لها.

٢٠٢٠/٤/٣

جدد المجلس الوطني الفلسطيني دعمه للجهود والإجراءات التي يقودها سيادة الرئيس محمود عباس والحكومة الفلسطينية برئاسة د. محمد اشتيه لحماية شعبنا من خطر الوباء "كورونا" الذي يهدد الإنسانية جمعاء.

٢٠٢٠/٤/١

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عضو المجلس الوطني الفلسطيني المناضل عبد الله عيادة عبد الله أبو سمهدانة الذي انتقل راضياً مرضياً الى جوار ربه اليوم، بعد أن ترك إرثا نضالياً كبيراً في كل موقع من مواقع المسؤولية الوطنية والحركية التي كُلّف بها.

٢٠٢٠/٣/٣٠

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن سياسة التطهير العرقي الصهيوني المستمرة منذ حوالي مئة عام فشلت في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه التي عاش فيها جيلا بعد جيل منذ آلاف السنين.

٢٠٢٠/٣/٢٨

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المناضلة تيريزا هلسة الفدائية العربية الأردنية التي جسدت أسمى صور التضحية والفداء من أجل التحرر من الاحتلال.

٢٠٢٠/٣/٢٠

أكد المجلس الوطني الفلسطيني "أن شعبنا وقيادته مستمرون في خوض معركة الدفاع عن الحقوق، والنضال، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس، وعودة اللاجئين الى ديارهم، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة" .

٢٠٢٠/٣/١٨

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، عضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني المناضل الطبيب عبد الرحيم الذي انتقل الى جوار ربه، بعد حياة من النضال من أجل فلسطين.

٢٠٢٠/٣/١٥

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني العدد ٦٢ من مجلته البرلمانية "المجلس" الذي تناول مختلف جوانب ما يسمى ب "صفقة القرن" الامريكية التي نشرت بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٨، وتداعياتها الخطيرة على القضية الفلسطينية، وكيفية التعامل معها فلسطينيا، وردود الفعل العربية والإسلامية والدولية الرافضة لها.

٢٠٢٠/٣/٩

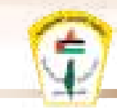
نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عضو المجلس الوطني الفلسطيني المناضل عبد الرزاق اليحيى الذي انتقل الى جوار ربه، بعد حياة حافة بالنضال المخلص لفلسطين وشعبها.

٢٠٢٠/٣/٨

أكد المجلس الوطني الفلسطيني ان المرأة الفلسطينية تشارك الرجل في النضال والبناء، وتحقيق أهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها مدينة القدس.

٢٠٢٠/٣/٣

قال رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، إن التنسيق عالي المستوى والرفض الشعبي الفلسطيني الأردني لـ "صفقة القرن" كان بمثابة رسالة فلسطينية أردنية موحدة لأميركا وإسرائيل بأنه لا يمكن السماح لأحد بإنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية ومصادرة الحقوق العربية .



مـــع الخـــــالـــديـــن

الزعنون ينعى أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني وقيادات وطنية وعربية


الطيب عبد الرحيم

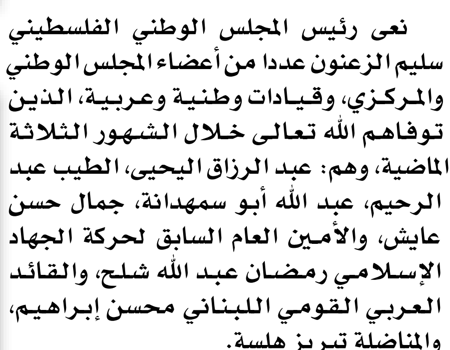

عبد الرزاق اليحيى

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عددا من أعضاء المجلس الوطني والمركزي، وقيادات وطنية وعربية، الذين توفاهم الله تعالى خلال الشهور الثلاثة الماضية، وهم: عبد الرزاق اليحيى، الطيب عبد الرحيم، عبد الله أبو سمهدانة، جمال حسن عايش، والأمين العام السابق لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله شلح، والقائد العربي القومي اللبناني محسن إبراهيم، والمناضلة تيريز هلسة.

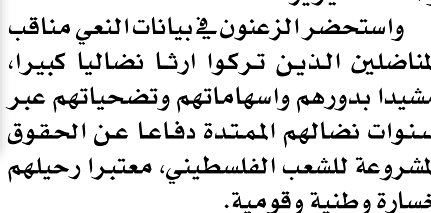
واستحضر الزعنون في بيانات النعي مناقب المناضلين الذين تركوا ارثا نضاليا كبيرا، مشيدا بدورهم واسهاماتهم وتضحياتهم عبر سنوات نضالهم الممتدة دفاعا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، معتبرا رحيلهم خسارة وطنية وقومية.

وتقدم الزعنون من أسر المناضلين ومن أبناء شعبنا البطل بأصدق مشاعر التعزية والمواساة برحيلهم، راجيا من الله عزَّ وجلَّ أن يتغمدهم بواسع رحمته ومغفرته، وأن يدخلهم الفردوس الأعلى، وأن يلهم أهلهم جميل الصبر وحسن العزاء.


عبد الله أبو سمهدانة


جمال حسن عايش

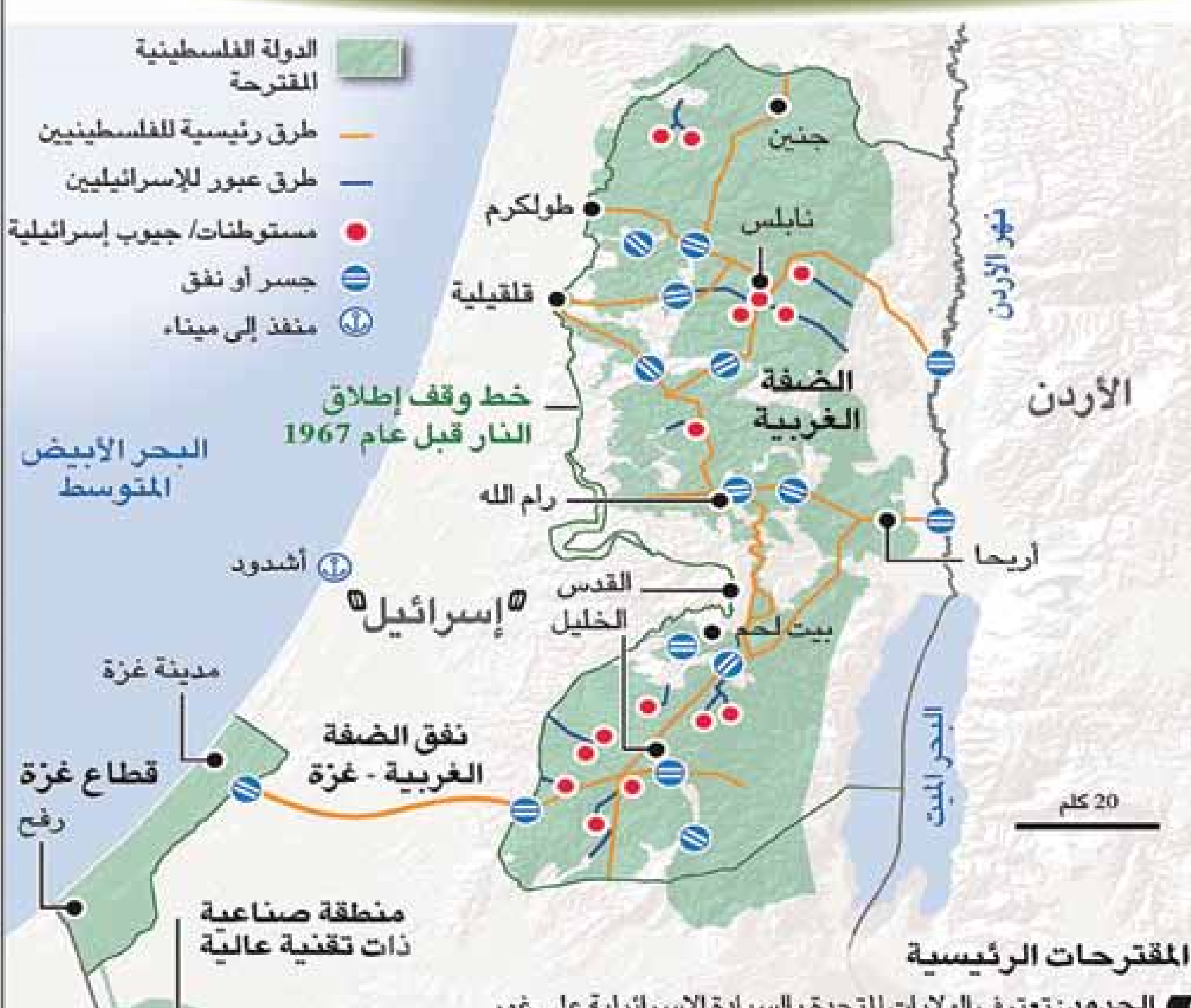

رمضان عبد الله شلح

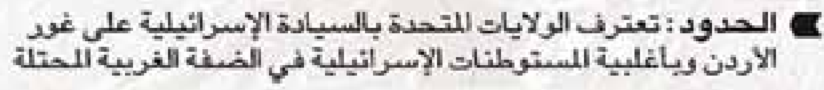

محسن إبراهيم



تيريز هلسة

خطة ما يسمى بصفقة القرن الأمريكي لتصفية القضية الفلسطينية





المقترحات الرئيسية

- **الحدود:** تعترف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على غور الأردن وبأغلبية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة
- **القدس:** عاصمة لإسرائيل، ويعطى الفلسطينيون عاصمة محتملة شرق وشمال القدس، خارج جدار الفصل العنصري
- **المسجد الأقصى:** "جبل الهيكل" كما ورد في خطة ترامب تحت السيادة الاسرائيلية، مع تقسيمه مكانيا وزمانيا
- **اللاجئون:** «حق العودة» مرفوض للفلسطينيين
- **الأمن:** سيطرة امنية اسرائيلية كاملة على الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح بالكامل

المصدر: White House

غرافيك نيوز: (الشرق الأوسط)


اعدام الاحتلال
للشهيد اياد الحلاق
في القدس
والمريض بالتوحد،
جريمة بشعة
اهتز لها الضمير العالمي
٢٠٢٠/٥/٣٠